# الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC ECONOMIC INDEPENDENT JOURNAL

Issue 11 . Vol. 3. September 1996 العدد الثاني عشر - المجلد الثالث - ايلول/ سبتمبر ١٩٩٦


## دود الخل...

❐ لم يكن مفاجئاً وقوع «مظاهرات الخبز» في الاردن في الشهر الماضي (راجع «الآراء» على الصفحة ٩ بعنوان «الرغيف المرّ»). كذلك لم يكن مفاجئاً أن توجه السلطات الأردنية اللوم إلى عناصر خارجية وتحميلها مسؤولية ما حدث.

وربما كان هذا المنحى صحيحاً لو ان السلطات الأردنية قصدت بذلك ما قصده بعض المعارضين من أن اللوم يقع على صندوق النقد الدولي، او على السراب المزين لعملية السلام مع إسرائيل. لكن هذا ليس ما قصدته السلطات الأردنية الرسمية.

وبهذا لم يشذ الأردن عن باقي الأنظمة العربية التي تلقي اللوم في متاعبها الداخلية مع شعوبها على «عناصر خارجية» دائماً وابداً، وكان ما في الداخل ليس فيه اي موجب للاعتراض، وان الوضع الداخلي لا تشوبه اي شائبة. على الأقل، اعترف الملك حسين في حديث تلفزيوني مع شبكة «سي. ان. ان.»، بأن خطأ قد وقع في السابق من حيث إرجاء اتخاذ القرارات التي اطلقت موجة الاحتجاج إلى اليوم، بينما كان من المفروض أن تتخذ قبل عدة سنوات. ومع ذلك، ليس هناك ما ينبيء بأن موجة الاحتجاج لم تكن لتقع لو اتخذت القرارات المعنية في وقت أبكر.

وهذه المسألة لا تخص الاردن وحده. ذلك أن الأنظمة العربية كلها درجت على *التنصل من المسؤولية عند وقوع حوادث مخلة بالأمن العام، بإلقاء التبعة أو الشبهة* على جهات خارجية، لئلا تضطر إلى الاعتراف بخلل داخلي، هو في الغالب نتيجة حتمية لتصرفاتها وسياساتها. والمشكلة الحقيقية التي تزيد من تفاقم المشكلات المتراكمة، هي أن الناس لم تعد تصدق هذا المنحى لانه استهلك ولم يعد قابلاً للتصديق.

على أن ذلك لا ينفي أن هناك دائماً جهات خارجية مستفيدة من أي خلل يمكن أن يقع في أي بلد آخر، او حتى وجود جهات خارجية تلعب دوراً في التحريض أو التأجيج. ولعل التجربة اللبنانية الطويلة من هذه الناحية هي أوضح مثال على ذلك. لكن المبالغة اللبنانية اسهمت إسهاماً كبيراً في إشاعة جو التشكيك بدور العنصر الخارجي، من خلال التكرار الممل للقول بأن الحرب اللبنانية التي دامت عقدين من الزمن هي «حروب الآخرين على ارضنا»، وكان اللبنانيين أنفسهم ملائكة منزلة من السماء ولا دخل لهم في إيصال الأمور إلى تلك الهاوية السحيقة، أو كأنه ليست في الوضع الداخلي تراكمات وأسباب سمحت أو عجلت بما حدث، أو أتاحت لجهات خارجية أن تنفذ إلى الوضع الداخلي!

والحكاية ذاتها تتكرر في الخليج الآن، من التفجيرات التي استهدفت القوات الأميركية في المملكة العربية السعودية، إلى حوادث البحرين. وهذا مؤشر على أنه ليس في النية اتخاذ الإجراءات وانتهاج السياسات الكفيلة بمعالجة الأسباب الداخلية الحقيقية، وقطع الطريق على إمكانية استغلال نتائج ذلك من قبل جهات خارجية. وهذا في النتيجة من شأنه أن يحمل مشكلة إضافية إلى المشكلات الداخلية المزمنة، مما يجعل الحلول المعقولة اصعب منالاً، أو هي تأتي متأخرة، كما قال الملك حسين، بعد فوات الأوان. فلتسمى الأشياء باسمائها قبل أن يسبق السيف... العذل!

«الميزان»

### الرياض تفضّل رئيساً جمهورياً في البيت الأبيض

# تأكيد أميركي للإعتقالات في سلاح الجو السعودي!

❐ ما زال جو من الفتور والبرود يخيم على العلاقات السعودية - الأميركية منذ حوادث التفجيرات التي استهدفت القوات الأميركية العاملة في المملكة السعودية في الآونة الأخيرة. وقد عادت جهات أميركية مسؤولة إلى التلميح بأن السلطات الأمنية السعودية المعنية بالتحقيق في حوادث التفجير المشار إليها تتلكأ في التعاون مع أجهزة الأمن الأميركية حول نتائج تحقيقاتها، على الرغم من تأكيدات السفير السعودي لدى واشنطن الأمير بندر بن سلطان بأن حكومته تتعاون بغير تحفظ مع السلطات الأميركية في هذا الشأن.

ونقل عن بعض المسؤولين الأميركيين قولهم إن واشنطن لم ترغب في إثارة الموضوع علناً وبصورة رسمية خشية إحراج الحكم السعودي وتعقيد مشكلاته الداخلية، وخوفاً من ردود فعل يمكن أن تنعكس سلباً على العلاقات بين البلدين.

وأشارت مصادر ديبلوماسية في واشنطن إلى أن هناك شعوراً في واشنطن بأن الحكم السعودي قد يكون لجأ إلى تكتيك المماطلة لأنه يفضل فوز إدارة جمهورية في الانتخابات الرئاسية المقبلة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وبالتالي يفضل البت في مسألة إطلاع واشنطن على التحقيقات الأمنية إلى ما بعد الانتخابات. لكن تلك المصادر لم تذكر ما إذا كان السعوديون أو بعض واجهاتهم في أميركا يقومون بأي خطوات عملية، كالتبرعات المالية، لمساندة المرشح الجمهوري.

الامير سلطان بن عبد العزيز

وقد أكدت جهات عسكرية أميركية نقلاً عن مصادر موثوقة قيام الحكم السعودي بحملة اعتقالات في صفوف ضباط سلاح الجو السعودي، إلا أنها لم تذكر عدد الضباط المعتقلين ورتبهم أو مبررات اعتقالهم. لكن تلك المصادر اشارت إلى أن الضباط المعتقلين كانوا يقومون باجتماعات دورية فيما بينهم، كما أشارت إلى أن تلك الاجتماعات لم تكن ذات طابع سياسي. إلا أن مجرد تلاقي عدد من الضباط بصورة دورية أثار حفيظة وزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبد العزيز الذي أمر باعتقالهم.

وأكدت المصادر العسكرية الأميركية أيضاً أن قائد سلاح الطيران السعودي السابق الفريق أحمد بن ابراهيم البحيري قد أحيل على التقاعد قبل خمسة أشهر (في نيسان/أبريل ١٩٩٦) بقرار ملكي من الملك فهد، بسبب هذا الموضوع. وقد اتخذ القرار المذكور ضد قائد سلاح الطيران ليس لضلوعه مع الضباط المعتقلين، بل لأنه علم باجتماعاتهم ولم يتخذ أي إجراء بشأنهم.

وتقول المصادر الأميركية إن البحيري لم يتخذ أي إجراء، لأنه لم يكن يرى في اجتماعات الضباط أي مخالفة مسلكية أو أي أهداف سياسية مشبوهة.

وفي المقابل تشير المصادر الأميركية إلى أن السلطات السعودية تتغاضى منذ فترة عن الحملات العنيفة *التي يشنها بعض رجال الدين في المملكة* ضد الغرب عموماً والولايات المتحدة بشكل خاص، وتحريضهم السعوديين على مقاطعة الأجانب والامتناع عن زيارة البلدان الأجنبية.

### بيروت انتخبت الحريري واعترضت عليه

# مناصفة سورية - أميركية في الإنتخابات اللبنانية!

❐ تميزت الانتخابات النيابية اللبنانية الاخيرة بحضور ملفت لدور الولايات المتحدة في الاشراف عليها والتحكم بنتائجها. ومن الملفت ايضاً فوز عدد غير قليل من رجال الاعمال المتمولين الذين لهم علاقات وثيقة بالمصالح الاميركية.

لكن الانتخابات التي جرت في مدينة بيروت العاصمة لم تأتِ كما كان يشتهي رئيس الحكومة رفيق الحريري لتثبيت زعامته عليها، ليس فقط من حيث النتائج، وإنما أيضاً من حيث ضعف الاقبال الشعبي الذي لامس حدود المقاطعة والامتناع ، فلم يقترع من البيروتيين المسجلين سوى ما نسبته بين ٢٠ و ٣٠٪ فقط.

وقد رأى اللبنانيون في نتائج بيروت حالة إعتراض متعددة الاوجه على سياسة الحريري وحكومته، كما لاحظوا أن الحريري حاول إبتزازهم بالاعلان صبيحة يوم الانتخاب أنه لن يعود الى رئاسة الحكومة في حال عدم إنتخابه. ولذلك انتخبوا كبار خصومه.

وفي مجمل الأمر، كانت أبرز ملامح المناصفة السورية ـ الاميركية في لبنان تحجيم الأحزاب والحركات الأصولية والزعمات التقليدية، وحتى تحجيم زعامة الحريري الساعي الى الهيمنة. وفي هذا نوع من التمهيد لانسحاب القوات الغريبة عن الاراضي اللبنانية في غضون الاشهر المقبلة، بل إن القوات السورية في بيروت والجبل بدأت الانسحاب فعلاً. وينتظر ان يشهد الجنوب اللبناني إنسحابات إسرائيلية قريباً. (راجع الصفحة ٣ بعنوان: « إغتصاب بيروت لا تمثيل البيارتة»).

### بعد المحاولة الانقلابية ضده

# حراسة إسرائيلية لياسر عرفات!

❐ تتفاقم حالة التوتر في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وخصوصاً بعد المحاولة التي قام بها عدد من الضباط الفلسطينيين ضد ياسر عرفات رئيس تلك السلطة، والتي قيل إنها استهدفت اغتياله، مما أدى إلى موجة جديدة من الاعتقالات العسكرية والمدنية على نطاق واسع. وذكر أيضاً أن المعتقلين الفلسطينيين يتعرضون لعمليات تعذيب مستمرة.

وقالت مصادر إسرائيلية إن قلق عرفات من المحاولة العسكرية ضده قد دفعه إلى الطلب من السلطات الاسرائيلية تزويده بحراسة شخصية خاصة، وإنه طلب ذلك من الحكومة الاسرائيلية بنفسه. كذلك قالت تلك المصادر إن إسرائيل كانت على علم مسبق بالمحاولة ضد عرفات، مما دفع السلطات الاسرائيلية إلى وضع قواتها المحيطة بقطاع غزة في حالة تأهب.

وهنالك أسباب عديدة ومتراكمة لحالة التوتر والاستياء التي تعم مناطق السلطة الفلسطينية، منها: أسلوب الحكم الفردي الذي يمارسه عرفات، وتردي الأحوال الاقتصادية منذ قيم الحكومة الاسرائيلية في عهد شمعون بيريز بإقفال الحدود ومنع الفلسطينيين من العمل في إسرائيل، وانتشار المحسوبية والفساد في الإدارة الفلسطينية، واتساع عمليات الاعتقال الكيفي وممارسة القمع والتعذيب في السجون مما أدى إلى نشوب اضطرابات خطيرة في مدينة طولكرم قام المتظاهرون خلالها بمهاجمة السجن وإطلاق السجناء السياسيين، وتعثر عملية السلام بعد انتخاب نتانياهو رئيساً للحكومة الاسرائيلية وتراجعه عن الإلتزامات السابقة بموجب إتفاقيات أوسلو.

وبسبب عدم ثقة عرفات بضباط أمنه، فقد أناط مسؤولية الاستخبارات العسكرية والتحقيقات الأمنية بأحد اقاربه هو اللواء موسى عرفات إبن عمه.

ولهذا يؤكد المراقبون بأن حالة من الخوف تسود الآن في غزة والضفة الغربية لم يسبق لها مثيل حتى في ظل أقسى مراحل الاحتلال الاسرائيلي، وأن كثيرين من المثقفين الفلسطينيين الذين اعتادوا تناول الإدارة الفلسطينية بالانتقاد العلني قد لاذوا الآن بالصمت خوفاً من الاعتقال والتعذيب.


### اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF8. Germany: DM2.5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya:LDin0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts3.50. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: $2.

### في تقرير «بنك عودة» عن الربع الثاني من هذه السنة

# العجز في إرتفاع ومعه المواد الإستهلاكية والنمو أوقفه الإعتداء الإسرائيلي

❐ قرأنا في تقرير «بنك عودة» الفصلي عن اداء الاقتصاد اللبناني في الربع الثاني من هذه السنة ان اجمالي الناتج المحلي ارتفع بصورة طفيفة في الربع الثاني من سنة ١٩٩٦ لكنه بقي دون الرقم الذي كان مرتقباً له. ويرجع ذلك جزئياً الى الهجمات الاسرائيلية على لبنان في نيسان/ ابريل الماضي.

واضاف خبراء «بنك عودة» في تقريرهم:

«ان النمو الحقيقي لاجمالي الناتج المحلي مقيساً كمعدل سنوي تحرك من ٣٪ خلال الربع الاول الى ٤٪ في النصف الاول من السنة».

ومع ذلك «فلا يزال الاقتصاد يشهد علامات ركود طالما ان نموه يبقى اقل كثيراً من السبعة في المئة المتوقعة للعام المقبل».

وفي التقرير، ان هناك ثلاثة عوامل خلف هذا السيناريو:

● العامل الاول هو الضرر، المباشر وغير المباشر للهجمات الاسرائيلية التي دامت ١٧ يوماً على لبنان في نيسان/ ابريل الماضي.

والتي ادت الى اضرار قدرت قيمتها بما بين ٤٠٠ و٥٠٠ مليون دولار. وهذا الرقم يمثل ضياع ١٪ من النمو الحقيقي لاجمالي الناتج المحلي.

● العامل الثاني، هو التنافس الحاد على رؤوس الاموال من جراء القيود الصارمة على السياسة النقدية وهو ما ادى الى حصول القطاع العام على نسبة ٤٠٪ من اجمالي الاعتمادات المصرفية المتاحة في الاقتصاد وبالتالي حرمان القطاع الخاص من مصادر تمويل اساسية.

● العامل الثالث، هو التحويلات الكبيرة من العملات الاجنبية الى العملة الوطنية التي تركت اثرها الواضح على ميزانيات المصارف والتي ترجمت الى نمو ضعيف في القروض المصرفية للقطاع الخاص الامر الذي اضعف النمو الاقتصادي بنسبة نصف نقطة مئوية.

وجاء في تقرير «بنك عودة» ان تحقيق نسبة ٧٪ في النمو لكل سنة تفترض زيادة مهمة في الاستثمار في القطاع الخاص في النصف الثاني منه لتسجيل ٣,٥ مليار دولار فيما يجب ان يسجل استهلاك القطاع المنزلي ستة مليارات دولار.

واضاف ان «لدى الاقتصاد اللبناني حالياً قوة كامنة يمكنها ان تضمن هذه النهضة وهي انخفاض اسعار الفائدة والمدخرات الوطنية غير المستغلة ونسبة معتدلة من التضخم وقوة عاملة ماهرة».

ان اجمالي الدين العام زاد بنسبة ٦,٤٪ ليصل الى ١٣٦٢٥ مليار ليرة من ١٢٨٠٠ مليار ليرة في آذار/ مارس الماضي.

وزاد اصدار الحكومة سندات خزانة مدولرة بقيمة ١٠٠ مليون دولار في ايار/ مايو الماضي بعد الهجمات الاسرائيلية على لبنان مباشرة رفع الدين الخارجي وجعله يصل الى ١,٣٦٧ مليار دولار.

وقال خبراء «بنك عودة» في تقريرهم، «هذه العملية تحققت بزيادة ٢٩٥ نقطة اساس على سندات الخزانة الاميركية في حين ان تفويض «بنك باريبا» (الذي يدير العملية) تضمن ما بين ٣٠٠ و٣٢٠ نقطة اساس (زيادة على سندات الخزانة الاميركية)، ويشير هذا الى تحسن التقويم الخارجي لمخاطر (الاستثمار في) لبنان ولنجاح العملية».

وارتفعت اسعار المواد الاستهلاكية مقومة بالليرة اللبنانية في الربع الثاني من السنة بنسبة ٢,٨٪ وبنسبة ٤,٤٢٪ مقومة بالدولار. ويمثل الفارق تحسن الليرة مقابل الدولار في الفترة ذاتها.

وسجل العجز التجاري ١,٢٥٩ مليار دولار في الربع الثاني من السنة وهو ما اوصل العجز التجاري للنصف الاول من السنة الى ٣,٠٢ مليار دولار.

لكن صافي تدفق رأس المال سجل فائضاً قدره ١,٤٦٨ مليار دولار وهو ما ازال تأثير العجز التجاري وأدى الى فائض في ميزان المدفوعات بلغ ٣٨,٥ مليون دولار في الاشهر الستة الاولى من سنة ١٩٩٦.

### في اتفاق حد من التنافس بينهما

# «بريتيش آيروايز» منحت «بريتش ميديترينيان» امتياز استثمار رحلاتها الى بيروت!

❐ وقع في لندن عقد اتفاق (Franchise) بين شركتي الخطوط الجوية البريطانية «بريتيش آيروايز» و«بريتيش ميديترينيان» تمنح بموجبه الشركة الاولى الشركة الثانية امتياز استثمار كل حقوق الحصة البريطانية من الرحلات الجوية بين لندن وبيروت ودمشق وعمان، وتنسحب «بريتش آيروايز» من العمل مباشرة على خطوط البلدان العربية الثلاثة.

وتولى توقيع العقد الرئيس التنفيذي لـ «بريتيش آيروايز» روبرت ايلنغ ورئيس مجلس ادارة «بريتيش ميديترينيان» الكسندر هسكت، وهو يسري اعتباراً من ٢٧ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٦ مدة خمس سنوات، فتتوقف «بريتيش آيروايز» عن تسيير طائراتها الى بيروت ودمشق وعمان وتتولى ذلك «بريتيش ميديترينيان» نيابة عنها مع حق استعمال اسمها وكل امتيازات الجودة العالمية التي تتمتع بها داخل الطائرات وخارجها.

وستطلي طائرات الشركة الثانية بالوان الاولى ويرتدي افراد طاقمها وفريق المضيفين والعاملين عليها اللباس الرسمي لـ«بريتيش آيروايز»، على ان تبقى داخل الطائرة وفي كل معاملات الرحلات اشارة صريحة الى ان التشغيل تتولاه «بريتيش ميديترينيان».

كذلك يتمتع كل الركاب بكل خدمات «بريتيش ايروايز» في مطار «هيثرو» البريطاني ولا سيما بالنسبة الى الترانزيت والسفر على خطوطها الى كل انحاء العالم، اضافة الى حق دخول نادي تجميع نقاط السفر:

Frequent Flyer Scheme

.وتم الاتفاق على العقد بعد تثبت الشركة الاولى من امرين:

الاول قدرة الشركة الثانية على توفير الخدمات لركابها ضمن المواصفات العالمية التي تطبقها «بريتيش آيروايز».

والثاني المنافسة الحادة التي نشأت بينهما وأضرت بمصالحهما، الا ان هذا الاتفاق يصون حقوق الخطوط البريطانية في المنطقة. واعتباراً من ٢٧ تشرين الاول/ اكتوبر ستزيد «بريتيش ميديترينيان» رحلاتها الى بيروت الى سبع اسبوعياً صيفاً وست شتاء، وتوسع اسطولها من طائرة واحدة تملكها حالياً الى ثلاث طائرات، تبدأ الثانية العمل في ٢٧ تشرين الاول/ اكتوبر المقبل والثالثة في اول نيسان/ ابريل ١٩٩٧ وتسير أيضاً الى طشقند وتبيليسي وبشكيك.

وفي المقابل ستوسع «بريتيش آيروايز» رحلاتها الى الكويت وطهران مستخدمة الطائرات التي سحبتها من خط بيروت - دمشق - عمان. وكانت الرحلات الجوية البريطانية عادت الى بيروت بعد غياب عشر سنين في خريف ١٩٩٤، بمنافسة حادة بين الشركتين، ادت الى نزاع قضائي في لندن على تقاسم حقوق النقل من لندن الى بيروت بمعدل سبع رحلات اسبوعياً، ونالت «بريتيش ميديترينيان» خمس رحلات في مقابل رحلتين لـ«بريتيش آيروايز» الى حين تحقيق الاتفاق الجديد.

وعليه بات في امكان شركة طيران الشرق الاوسط الخطوط الجوية اللبنانية التعامل مع شركة بريطانية واحدة للطيران لتطوير الخط الجوي بين بيروت ولندن.

### في اجتماعها التقويمي للاوضاع

# نقابة مصانع النسيج طالبت الدولة بحصر مشترياتها بالصناعة الوطنية

❐ عرض مجلس نقابة مصانع النسيج، في اجتماع عقده في اوائل هذا الشهر، الاوضاع الاقتصادية وانعكاساتها على الصناعة الوطنية ومعاناة صناعة الغزل والنسيج والعاملين فيها.

وأعلن عقب الاجتماع ان المجلس خلص الى الآتي:

اولاً: يذكر مجلس النقابة الهيئات الاقتصادية كافة بأن صناعة الغزل والنسيج في كل قطاعاتها هي حلقة متكاملة وكل خلل يمس اي قطاع ينعكس سلباً على جميع قطاعاتها ويصيب حتماً الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ثانياً: يذكر مجلس النقابة بالمأساة التي يعانيها عمال هذا القطاع، وهم في وضع نفساني مضطرب نتيجة سيف التسريح المسلط دائماً فوق رؤوسهم وقد حصد الاكثرية منهم سابقاً وقذفهم الى الشوارع والقسم المبقي منهم مهدد حالياً بالصرف الجماعي ليلتحق بقافلة الفقر والتشرد والتعاسة.

ثالثاً: يتمنى مجلس النقابة على الحكومة الاستفادة من مقررات «غات» التي تسمح بزيادة الحماية الجمركية على الصناعة الوطنية في بلدان العالم الثالث خلال السنتين المقبلتين، والاسراع في ما يمكن تطبيقه من ذلك لتتمكن مصانعنا في هذه الفترة من الزمن من تطوير قدراتها مجاراة للصناعة العالمية المعاصرة.

رابعاً: يتمنى المجلس على الدولة الاسراع في اتخاذ المقررات التي تؤمن للصناعة الوطنية تسهيل معاملات الادخال المؤقت بتأمين المستودعات الصناعية، كذلك يطالب المجلس باشتراع القوانين التي تضمن حصر مشتريات القطاع العام بالصناعة الوطنية وهكذا فقط يتوافر للصناعة الاستفادة من مشتريات الدولة، والصناعة الوطنية هي صاحبة الحق في ذلك، وهذا التدبير من الدولة يساعد الى حد كبير على اجتياز المرحلة الصعبة الدقيقة التي تجتازها المصانع حالياً.

### «تجمع أصحاب الحقوق في وسط بيروت» إستنكر وغمز من قناة الحريري

# «أصحاب الحقوق ليسوا طلاب مال حرام وصداقات»

في بيان عممه في وقت إحتدمت فيه المعركة الانتخابية في بيروت، إستنكر «تجمع اصحاب الحقوق في وسط بيروت التجاري»، «اللعب باعصاب اصحاب الحقوق ف يالوسط التجاري والتي تمثلت في بعض التسريبات الصحافية عن رغبة مستجدة في تعويض بعض شرائح اصحاب الحقوق من طريق الصندوق المركزي للمهجرين». وهذا نص البيان:

١ - يستنكر التجمع التحركات المشبوهة التي قام بها بعض المرشحين للانتخابات اخيراً للعب باعصاب اصحاب الحقوق في الوسط التجاري والتي تمثلت في بعض التسريبات الصحافية عن رغبة مستجدة في تعويض بعض شرائح اصحاب الحقوق من طريق الصندوق المركزي للمهجرين، كما يرفض الاستغلال الرخيص لقضيتهم لاهداف انتخابية شخصية وخصوصاً من جانب من كانوا وراء مشروع الشركة العقارية في بيروت وسبباً لمآسيهم وخراب بيوتهم.

٢ - ويهم التجمع ان يوضح ان اصحاب الحقوق في الوسط التجاري ليسوا طلاب مال حرام او صدقات لا من صندوق المهجرين ولا من غيره، وانما هم اصحاب ماض وتراث عريق في منطقة وسط مدينة بيروت، وان ما يطالبون به هو العودة المشروعة والمشرفة الى منطقتهم وفق ما تقرر بالاجماع خلال المؤتمر العام السادس الذي عقد في فندق الكارلتون في تاريخ ١٩٩٦/٧/٣١ وبموافقة عشرات النقابات والفاعليات التي حضرت المؤتمر.

٣ - ويلفت التجمع جميع اصحاب الحقوق الى ان مثل هذه التسريبات المشبوهة والمريبة في آن واحد وفي هذا الوقت بالذات انما هي من قبيل الخداع الانتخابي وليس الا وهي تهدف الى تسجيل موقف مخادع بقصد حمل صاحب الحق في الوسط على انتخاب من تسبب بمعاناته، كأنما لم تكتف هذه الجهات بما صادرت واغتصبت من حقوق ثابتة، بل تطمح الى مزيد من المصادرة لتشمل صوت صاحب الحق بالذات.

٤ - وفي مطلق الاحوال، ان موقف تجمع اصحاب الحقوق من أي مرشح للانتخابات النيابية لا يتوقف على ضخامة حملة الدعائية وادعاءاته الموسمية، وانما على مدى التزاماته وعمله لنصرة قضية اصحاب الحقوق خلال الاعوام الثلاثة المنصرمة. وفي هذا السياق، يدعو التجمع جميع أعضائه ومناصريه من أفراد وفاعليات الى التصويت الى جانب كل نائب ومرشح اتخذ الموقف الصريح والمعلن بدعم قضية اصحاب الحقوق وبالعمل على تعديل القانون ٩١/١١٧ لانصاف اصحاب الحقوق وتأمين عودتهم المشروعة الى حقوقهم في الوسط التجاري (...)».

## إغتصاب بيروت لا تمثيل البيارتة

# الحقيقة غير اللبنانية في الإنتخابات الحريرية!

❐ **تحليل سياسي:**

بعد طول تردد وعملية تمويه مصطنعة، حزم رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري أمره وخاض المعركة الإنتخابية في بيروت بقوة منتظرة ثلاثية الأبعاد.

● أولها، وجوده على رأس السلطة التنفيذية التي جرت الإنتخابات في ظلها وتحت سيطرتها.

●ثانيهما، القوة المالية التي هي في الأصل مبرر الحريري وانطلاقته السياسية.

●ثالثهما، الدعم الدولي والاقليمي لأسباب قلنا فيها الكثير سابقاً.

فالحريري على الرغم من كونه رئيساً للحكومة طوال السنوات الاربع الماضيات ، ظل مفتقراً الى الشرعية. كان غريباً عن لبنان والحياة اللبنانية التقليدية، وغريباً عن الجسم السياسي اللبناني الذي حل به التآكل والإهتزاز. وبالتالي فان الإنتخابات كانت فرصة لكي يكتسب رئيس الحكومة شرعية مفقودة، فلم يصدق أحد أن الحريري سوف يعزف عنها كما أوهم الناس في البداية ،بل كنا نتوقع على الرغم من ذلك ألا يفوت الحريري فرصة العزف عليها!

ومع أن الحريري ليس «بيروتياً» مثل أسلافه في نادي رؤساء الحكومة، من أمثال صائب سلام وسامي الصلح وعبد الله اليافي وأحمد الداعوق وحسين العويني ورشيد الصلح وشفيق الوزان وسليم الحص.. فان بيروت هي ركيزة الحريري الإقتصادية وركيزة مشروعه الإعماري من خلال الشركة القابضة على العاصمة اللبنانية المعروفة باسم «سوليدير».

ومن المفارقات في حملة الحريري الإنتخابية أنه برر إقدامه على خوض المعركة بحجة أن بيروت تفتقر الى التمثيل الصحيح والمطلوب!

والواقع أن مصالح الحريري العقارية هي التي تفتقر الى ذلك التمثيل الذي يتصوره الحريري. فهو من البداية يريد «بيروت» ولا يريد «البيارتة»،لأنه كما قلنا ليس منهم بل هو كان وسيبقى غريباً عنهم.

لقد اغتصب الحريري بيروت إغتصاباً ضد مصالح وتجمعات عديدة كانت حتى الامس القريب تشكل جزءاً عضوياً من حياة بيروت ومن تاريخها العريق. إنه وإن كان رئيساً للحكومة يبقى في الدرجة الأولى رئيساً لمجلس إدارة العقارات البيروتية المغتصبة.

بعد اغتصابه لبيروت التي هي في نظره ونظر اتباعه مجرد عقار غالي الثمن تفوق قيمته المادية بالنسبة إليه قيمة بيروت التاريخية والأثرية ما تمثله في تاريخ اللبنانيين والبيارتة ، وفي تاريخ الحضارة الانسانية من مركزللإشعاع والعلم والتنوير.

وما يدعي الحريري أنه أعطاه لبيروت من خلال إعمار وسطها التجاري فوق الآثار الكنعانية ،والفينيقية، والبيزنطية ،والرومانية ،والاسلامية ..هو في حقيقة الأمر استيلاء ومصادرة للمدينة وحكومتها الفعلية «سوليدير»، فما يدعي أنه أعطاه هو في الواقع ما أخذه منها، ويصح فيه قول إبن البهدلي:

**أعطى، فأعطاني خيراً وأداراً**
**وباحة حولها عقارا**

باحة التاريخ البشري من أوله الى حاضره صارت عقاراً للحريري وجماعته.

بيروت هي التي يريد الحريري أن يأخذها لا البيارتة الذين يدعي أنه أصدق تمثيلاً لهم من جميع الذين انجبتهم واحسنوا الى أهلها.

إن بيروت شركة «سوليدير» الحريرية ليست في نظر الحريريين بيروت العمرين: عمر فاخوري وعمر الزعني ،وثالثهما عمر فروخ.

بيروت الحقيقية هي بيروت صاحب «الحقيقة اللبنانية»، وبيروت صاحب «جددلو .. مددلو» و«بدنا بحرية يا ريس». ولا هي بيروت ضاهر العمر، صاحب المجسد العمري الكبير ، ولا هي بيروت حسين سجعان ومصطفى العريس ،ولا هي بيروت حبيب أبو شهلا والدكتور جورج حنا والسراسقة... إن بيروت الحريرية هي مجرد عقار وردم للبحر، إنها مجرد موقع على الساحل اللبناني تمثل حقيقة غير لبنانية مناقضة ومنافية للحقيقة اللبنانية التي شخصها الأديب البيروتي عمر فاخوري في كتابه الخالد. إنها دار للسماسرة وأرباب الصفقات وأهل «اللحس» من شتى الطفيليات البشرية.

أي عجب أن تدعي حالة غريبة عن لبنان وعن الحقيقة اللبنانية أنها أصدق تمثيلاً لبيروت من جميع الذين مثلوها بحق وحقيق.

إن بيروت الحريرية هي حالة اغتصاب كاملة، تماماً مثل إغتصاب المستوطنين اليهود لأراضي فلسطين خلال هذا القرن، أو مثل اغتصاب «الكونكا ستيدور» الإسبان للبيرو ،الذين دمروا حضارة «الأنكا» في البيرو، وتركوا شعبها هائماً في الجبال لا يملك سوى التطلع من بعيد الى ناطحات السحاب التي أقامها المغتصبون على أرضهم، أو مثل اغتصاب المستوطنين الأوروبيين في أميركا الشمالية لأراضي الهنود الحمر، فتركوهم في مستوطنات معزولة ومحاصرة كحدائق الحيوان التي تحفظ فيها الأجناس المنقرضة ،يتطلعون الى الإعمار الذي نشأ على أرض أجدادهم ... يشمون ولا يذوقون.

والبيارتة في العصر الحريري، وبعد أن تقوم ناطحات سحاب غريبة وسط مدينتهم، هم أيضاً يشمون ولا يذوقون بعدما اكتستحتهم ظاهرة مستفحلة من الطمع والشجع والإستثثار والمصالح غير الناشئة منهم وبينهم وفي بلادهم.

ويعرف «البيارتة» بالسليقة إن لم يكن بالتجربة ،أن منابع المال التي اخذوا بها من طبيعتها أنها تراجع منابعها على قول الشاعر اللبناني الياس ابو شبكة:

**قومي ارجعي النبع الأصيل لأصله**
**كم منبع في الأرض راجع منبعه**

فمنابع الحريري بطبيعة الحال سوف تراجع منابعها الأصلية، وهي منابع بالتأكيد غير لبنانية ،وغير بيروتية. طبعاً الحريريون يحبون بيروت عملاً بالقاعدة الشذوذية القائلة: «الذهب ما كان اغتصاباً». لكنهم قطعاً لا يحبون البيارتة حباً طبيعياً. إنهم ينظرون الى «البيارتة» وخصوصاً الى مسلمي رأس بيروت، على أنهم مجرد زراع للفجل أو «كشاشين حمام »، وهل تستوي مزارع الفجل والصبير مع الأراضي البحرية المردومة ؟ وهل تستوي أبراج «كش الحمام» مع الأبراج العصرية المكيفة الهواء ،التي يزرعها الحريريون في وسط بيروت شاهداً على التزوير والإنتحال والإغتصاب.

في أعدادنا الأولى من السنة الأولى لصدور «الميزان» ،وصفنا رفيق الحريري بأنه «الحاج حسين نمرو ٢»، على أساس الشبه بين ترئيس حسين العويني كظاهرة سعودية بعد الفتنة اللبنانية في صيف ١٩٥٨، وبين ترئيس رفيق الحريري بعد الإحتراب الداخلي أو الفتنة اللبنانية الثانية التي امتدت من ١٩٧٥ الى ١٩٩٠.

لكننا في ذلك التشبيه ميّزنا بين الصورة الأصيلة والفكاهية للحاج حسين العويني، وبين الصورة المفتعلة والقاتمة لرفيق الحريري. وقلنا يومذاك، ان الحاج حسين كان على الأقل يُضحك البيارتة أما رفيق الحريري فإنه يُضحك عليهم. وشتان ما بين نديم منك وفيك يسليك ويُضحك ،وبين «صفقجي» يحل في بيتك ليستولي عليه ويَضحك عليك!

«بيار صادق»

## تأخر الى تشرين الثاني بسبب الاعتداءات الاسرائيلية

# تلزيم البريد والشركات هولندية، كندية، فرنسية، ايطالية

❐ ابلغ المدير العام للبريد عمر البنداق ان مناقصة تلزيم البريد لشركات خاصة تتكفل فرزه وتوزيعه، اجريت في ١٨ ايار/ مايو الماضي، بعدما تأخرت عن موعدها في نيسان/ ابريل بسبب الاعتداءات الاسرائيلية شهرذاك، وشاركت فيها اربع مؤسسات عالمية للبريد الرسمي تنتمي الى اربع جنسيات مختلفة: هولندية، كندية، فرنسية وايطالية.

وتدرس وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية حالياً، ملفات كل من هذه المؤسسات لمعرفة مدى مطابقتها للشروط المطلوبة وايها توفر افضل هذه الشروط.

واوضح ان الشروط تتناول الكفاية والملاءة، والنواحي الفنية والمالية والجدوى الاقتصادية.

ويعزى تلزيم البريد في لبنان لمؤسسة خاصة، الى تعذر تأمين المديرية العامة للبريد خدماته على افضل وجه.

وقال عمر البنداق «ان حجم الرسائل الواردة الى لبنان يبلغ ٢٧ الف رسالة شهرياً، وحجم الرسائل الصادرة منه ٢٠ الف رسالة، وان تأخيراً كبيراً في فرز الرسائل وتوزيعها يحصل بسبب قلة عدد الموظفين وعدد الموزعين عن مائة موزع بريد لكل المناطق اللبنانية».

واضاف: «نضطر الى الاستعانة بعناصر الجيش اللبناني في مطار بيروت لفرز الرسائل الواردة عبر المطار».

واكد ان وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية «ستلزم البريد في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل لشركات اجنبية» لم يكشف اسماءها، محتفظاً بها الى ما بعد عملية التلزيم.

اما التأخير في التلزيم، فقال ان سببه «احداث نيسان/ ابريل الماضي التي جمدت درس عروض المناقصة بعض الوقت، اضافة الى الاجراءات الروتينية التي تتخذها الادارة ويستغرق تنفيذها وقتاً طويلاً.

وذكر ان اهمال البريد خلال الاحداث سبب تراجعاً ملحوظاً في خدماته، الا انه عند تلزيمه سيتحسن توزيع الرسائل فتصل الى كل المناطق اللبنانية خلال ٢٤ ساعة.

واعتبر ان شركات البريد السريع التي تقدم حالياً خدمات بريدية لا تتوافر لديها الخبرة الكافية، «فالمؤسسة البريدية التي ستلتزم اعمال البريد هي مؤسسة قادرة على القيام بمهماتها في بلادها على اكمل وجه، وهي مستعدة لافادة الغير من خبرتها الواسعة في هذا المجال».

## مع بداية سنتها الرابعة

# «الميزان» تدخل في عصر جديد

❐ بهذا العدد الثاني عشر من المجلد الثالث، تدخل «الميزان» عامها الرابع أكثر ثقة بمسيرتها المستقلة التي اختطتها من البداية (راجع «خواطر إقتصادية» على الصفحة ٩). وفي مستهل سنتها الجديدة، سوف تدخل «الميزان» عصراً جديداً مماشاة للتطورات العالمية الناشئة من التقدم التقني والالكتروني، والدخول بغير استئذان إلى شاشات كثيرة في أنحاء العالم، حيث تتساوى الصحف والمطبوعات كبيرها وصغيرها، فلا تتميز الواحدة عن الأخرى إلاّ بالنوعية والمعالجات الحقيقية والجريئة للقضايا والمسائل المعقدة، وخصوصاً في العالم العربي حيث عادات التستير والمعالجات المشوهة ما زالت سائدة حتى الآن.

وتقوم «الميزان» حالياً بتجارب على أفضل الطرق لعرض صفحاتها على شبكة الاتصالات الدولية «إنترنت»، حيث من المتوقع أن تظهر ملونة وبطريقة سريعة تتجاوزالتعقيدات الراهنة في برامج الكومبيوتر العربية المعمول بها الآن، بحيث تسهل قراءتها من غير حاجة إلى التقليب المستمر للصفحات.

ومن ناحية أخرى، سوف تصبح «الميزان» على اتصال أوسع بمصادر الأخبار والمعلومات والدراسات العالمية، لإغناء تحليلاتها ومختاراتها من جهات متعددة غير متاحة بسهولة.

## ■ سوريا
### التنافس على أشده في الصناعات الغذائية بين القطاعين العام والخاص

# الصادرات الى أوروبا تدنت ولم تتجاوز ٧٥ مليون دولار!

❐ تشتد المنافسة بين شركات القطاع العام وربيبتها في القطاع الخاص في ميدان الصناعات الغذائية سواء على صعيد السوق المحلية او في محاولات اختراق الاسواق العالمية.

وكان من نتائج هذا التنافس الحاد ان اغرقت السوق المحلية بالمنتوجات . الا ان المحللين الاقتصاديين المتتبعين يبدون تفاؤلاً بقوة القطاع العام في هذا المجال مستندين الى الارقام التي تشير الى نجاح هذا القطاع في الصمود وتحقيق خططه التسويقية حيث بلغت قيمة المنتوجات الغذائية لمؤسسة الصناعات الغذائية خلال الاشهر السبعة الماضية ٣٢٩٩ مليار ليرة سورية يبع منها بقيمة ٣١٥٠ مليار ليرة وهذا مؤشر على حسن الاداء ونوعية الانتاج العالية.

وقد اتجهت «مؤسسة الصناعات الغذائية» في استراتيجيتها نحو زيادة الانتاج واستغلال الطاقة القصوى بحيث تترافق زيادة الانتاج بانخفاض التكاليف *وبالتالي الاسعار*.

وهذه الانتاجية سحقت السوق السوداء لبعض المواد مثل الزيوت النباتية والمياه المعدنية.

اما شركات القطاعات الخاص فترى ان التنافس مع مؤسسة الصناعات الغذائية موجود لكن المنافسة الحقيقية تحتدم بين القطاع الخاص نفسه وبشكل اكبر لان المستهلكين يرون ان القطاع العام يقدم انتاجاً اقدم نسبياً. لكن ما يعانيه القطاع الخاص هو ضيق السوق المحلية وان كان قادراً على التعامل مع حالات اختناق السوق بالمنتوجات المتراكمة من خلال تعديل خططه الانتاجية وعدم الاحتفاظ بمخازين كبيرة.

ويرى المحللون، ان يكمن في فتح اسواق خارجية لكن هذا الاتجاه يصطدم بعقبة المنافسة الخارجية الشرسة مما يحد من طموحات القطاع الخاص في التصدير حيث لا يجد المصدر جدوى كبيرة من تصدير منتجه بسبب تكلفة الاجراءات والضرائب. في حين ان القطاع العام حقق انجازاً ملموساً على مستوى التصدير حيث ابدت مؤسسة الصناعات الغذائية تفاؤلها بامكانية التصدير، واعلن مديرها علي سليمان ان مؤسسته استطاعت ايجاد موطىء قدم لها في السوق العالمية وصدرت حتى نهاية تموز/ يوليو الماضي ٤٦٢٣ مليون دولار وان هذا الرقم مرشح للوصول الى ١٠ ملايين دولار في نهاية هذه السنة، ان المؤسسة تلقت طلبات من شركات اوروبية وعالمية لاستيراد منتوجاتها.

ومع هذا تبقى هذه الارقام دون الطموحات السورية التي تحاول رفع قيمة الصادرات الصناعية الى اعلى مستوى ممكن، لكن هذه الطموحات تواجه مرحلة صعبة حيث يقول العاملون في مجال الشحن الجوي في ان حجم الصادرات السورية الفعلي اخذ بالانخفاض. وكان لقاء بين غرفة تجارة دمشق واقتصاديين اوروبيين قد اشار الى ضحالة الصادرات السورية الى اوروبا واشار ذلك اللقاء الى ان قيمة الصادرات الصناعية السورية الى اوروبا لم تتجاوز ٧٥ مليون دولار في سنة ١٩٩٥.

مصادر اقتصادية في دمشق قالت، ان الصادرات الصناعية حققت نجاحات في بعض المستويات وتراجعاً في بعضها اي لم يكن التراجع شاملاً، وحدث نوع من التوازن بين التقدم والتراجع. واكدت هذه المصادر ان الفترة المقبلة ستظهر اصرار الحكومة على تجاوزو هذا الوضع من خلال البحث في مشاريع تطوير القوانين والتشريعات وان الطموحات لن تتوقف الا بخلق هوية صناعية في السوق العالمية واقتطاع حصة مناسبة من السوق العالمية في مجال الصناعة.

● اوضح حسين مكارم، المسؤول في الشركة السورية للنفط، انه على الرغم من ان اعمال الحفر الاستكشافي التي جرت شملت فقط ٢٩٣ تركيباً فقد وجد النفط والغاز بكميات تجارية كبيرة في ١٦٠ تركيباً منها.

وقال انه يتوقع وجود احتياطي في هذه المناطق يتجاوز مثلي الاحتياطي المؤكد من النفط حالياً على الاقل واضعافه من الغاز الامر الذي يبشر بمستقبل كبير لسوريا في مجال الصناعة النفطية.

واشار مكارم الى ان اجمالي ما انتجته سورية من النفط منذ بدء الانتاج عام ١٩٦٧ وحتى بداية العام الحالي بلغ حوالي ٣٣٨ مليون متر مكعب (حوالي ٢٤٣٦ مليار برميل). وقال ان انتاج الغاز بكافة اشكاله خلال الفترة نفسها بلغ ٣٩,٥ مليار متر مكعب (حوالي ١٣٩٤ مليار قدم مكعبة).

وقال مكارم ان انتاج الشركة السورية من الآبار التي تقع في شمال شرق البلاد وهو من النفط الثقيل ارتفع من ١,١٣ مليون متر مكعب من النفط الخام (٨,١٧ مليون برميل) سنة ١٩٦٨ الى ٨,٨ مليون متر مكعب (٥٥,٢ مليون برميل) عام ١٩٩٥ بمعدل انتاج يوم يقداره ١٥٠ الف برميل.

واضاف ان شركات عقود الخدمة التي بدأت باعمال التنقيب عن النفط في منطقة دير الزور في بداية الثمانينات بلغ انتاجها عام ١٩٨٥ حوالي نصف مليون متر مكعب (٣,٤ مليون برميل) ووصل الى حوالي ٢٠ مليون متر مكعب (حوالي ١٢٥,٦ مليون برميل) سنة ١٩٩٥

وقال ان المنطقة الثانية هي منطقة الفرات (دير الزور) حيث اكتشف النفط من قبل شركة بكتن عام ١٩٨٤ وذلك بعد اكتشاف حقل التيم وتحتوي هذه المنطقة على اكثر من ٥٠ حقلاً منتجاً للنفط الخفيف والغاز من اهمها حقول *التيم والعشارة شرق والورد شمال* والعمر والشاهل والتنك وحقل بركه الذي اكتشف عام ١٩٩٥ من قبل الشركة السورية للنفط.

وفي المنطقة الوسطى التي تقع وسط سوريا تقريباً ضمن السلسلة الجبلية التدمرية الجنوبية تم اكتشاف الغاز الحر في خمسة حقول هيه الهيل وضبيات والارك ونجيب والسخنة.

اما حقول الهيل وضبيات والارك وضعت في الاستثمار في منتصف سنة ١٩٩٥ بمعدل انتاج يومي بحدود ٢ مليون متر مكعب يومياً خلال الفترة المقبلة. اما في منطقة شمال التدمرية التي تقع الى الشمال من حقول المنطقة الوسطى فقد تم اكتشاف مجموعة حقول من قبل الشركة السورية للنفط منتجة للنفط والغاز من اهمها «شمال الحسين» و«الديلع» و«توينان» و«اكرم» و«الزملة» و«دبيسان» و«الرسم» و«البلعاس» و«القدير» و«حريت» و«الشريفة» و«الشاعر».

والسادسة هي منطقة «هضبة حلب» حيث اكتشف النفط في مجموعة حقول اهمها «صفيح» و«الوهاب» و«فهدة» ويتميز النفط *المكتشف في هذه الحقول انه من* النوع الثقيل.

## ■ اسرائيل
### رؤوس الأموال تراجع تدفقها وتقرير لام الحكومة السابقة

# معدل النمو إنخفض ٤٪ ولا تعاف من الركود في السنة المقبلة!

❐ ما انتهى اليه «مكتب الاحصاء المركزي»، في دراسته عن النشاطات الاقتصادية خلال النصف الاول من سنة ١٩٩٦، ينبىء بأن ازمة الركود الشامل التي تعاني منها الدولة العبرية، ماتزال مستحكمة ولن تتعافى منها في المدى المنظور فالازمة التي ذرت قرنها في مطلع هذه السنة، طاولت مجالات الاقتصاد شتى.

وكانت مصادر على رفعة في المستوى في وزار المال والبنك المركزي، اعترفت ان ما خلص اليه «مكتب الاحصاء المركزي» هو الصواب لما تعانيه النشاطات الاقتصادية من تباطو، وان هذه الاتجاه سيبقى قائماً على حاله لاشهر عدة اخرى وفق تقديرات متفائلة.

ويتضح من هذه المعطيات ان وتيرة نمو اجمالي الناتج القومي انخفضت منذ بداية هذه السنة الى ما معدله ٣,٥٪ بالمقارنة مع ٧,١٪ خلال سنة ١٩٩٥.

واشارت تلك المعطيات الى ان حجم النشاط التجاري ،ارتفع منذ بداية هذه السنة بمعدل سنوي بلغ ٣٪ فقط، مقابل ٨,٨٪ في سنة ١٩٩٥.

وبينت دراسة «مكتب الاحصاء المركزي» ان الزيادة في معدل الصادرات توقفت تقريبا بعد ان كانت قد سجلت ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الخمس الماضية، حيث بلغ مجموع الزيادة التي سجلت في مجمل الصادرات لهذه السنة ١,٤٪ فقط بمعدل سنوي مقابل زيادة سنوية بنسبة ١١٪ خلال سنة ١٩٩٥.

وفيما ارتفع الاستهلاك الفردي الشامل منذ بداية السنة الحالية بمعدل سنوي بلغ ٧٪ سجل في المقابل هبوط بنسبة ١٠,٧٪ في شراء السلع الاساسية بعد ارتفاع بنسبة ١٠٪ سجل في النصف الثاني من سنة ١٩٩٥.

كذلك سجل هبوط في مجال استيراد السلع والخدمات من ما معدله زيادة بنسبة ١١٪ خلال السنوات الخمس الماضية الى ٦,٢٪ فقط في النصف الاول من العام الجاري.

وتقول مصادر وزارة المالية و«البنك المركزي» ان نمو الاقتصاد سيتم خلال السنوات المقبلة بوتيرة متدنية لا تزيد عن ٤٪ بمعدل سنوي وفق التقديرات المتفائلة علما ان معدل النمو حظي خلال السنتين الماضيتين ٩٤ و٩٥ بزيادة سنوية قدرها ٧٪.

وتشير المصادر الى ان من بين الاسباب الرئيسة وراء حالة الركود والتباطؤ الشديد التي يمر بها الاقتصاد الاسرائيلي الهجمات المسلحة التي شنتها فصائل المقاومة انطلاقا من الاراضي الفلسطينية المحتلة، والحصار المشدد المفروض على الضفة الغربية وقطاع غزة منذ شباط/ فبراير الماضي، اضافة الى الهجوم العسكري الذي شنته على لبنان حكومة العمل السابقة برئاسة شيمون بيريز في نيسان/ الماضي.

وكان بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة، أعلن ان اسرائيل ستضع «شبكة امان» لدعم السندات الحكومية كما حث المستثمرين على التفكير ملياً قبل المشاركة في موجة بيع السندات.

واضاف: «محافظ بنك اسرائيل (المركزي) ووزير المالية وانا اجتمعنا وقررنا قبل اي شيء اتخاذ خطوات من شأنها دعم استقرار سندات الحكومة ووضعنا خطة مفصلة وواضحة لوضع شبكة امان لدعم السندات». ولم يورد نتنياهو اي تفاصيل بشأن الخطة كما لم يوضح اوجه اختلافها عن خطوات اتخذها البنك المركزي بالفعل بشأن دعم السندات.

### تراجع رؤوس الاموال

وكان «البنك المركزي»، اعلن ان المخاوف من خفض قيمة الشاقل اوقفت فعلياً اقتراض المقيمين في اسرائيل بالعملة الصعبة في النصف الاول من هذه السنة مما قلل حجم التدفقات الراسمالية الى مليارى دولار من ٥,٣ مليار دولار خلال الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٥.

الا ان ارقام «البنك المركزي» تشير الى استمرار ارتفاع مستوى الاستثمار الاجنبي في الشركات الاسرائيلية.

وبلغ اجمالي رأس المال المتدفق للمقيمين الاجانب ١,٤ مليار دولار في الاشهر الستة الاولى من هذه السنة بالمقارنة مع ١,١ مليار دولار في الفترة ذاتها من السنة الماضية.

وقال البنك المركزي ان مثل هذه الاستثمارات ليست بهدف المضاربة لانها لا تدخل حسابات تحمل فائدة بالشاقل. اما رأس المال المتدفق للاسرائيليين فبلغ اجمالا ٦٠٠ مليون دولار فقط في النصف الاول من هذه السنة بالمقارنة مع ٤,٢ مليار دولار في الفترة ذاتها من السنة الماضية.

وبلغ اجمالي اقتراض الاسرائيليين بالعملة الصعبة من خلال المصارف المحلية ٦٠٠ مليون دولار نزولاً من ٣,٤ مليار دولار.

وقد اعتبر «البنك المركزي» ان هذا الانخفاض ربما له صلة بهبوط سعر صرف الشيكل في مقابل سلة من العملات لادنى مستوى تقريباً داخل نطاق التذبذب وان خطر خفض قيمة العملة الاسرائيلية ازداد حدة.

ويمكن للشاقل التذبذب داخل نطاق ٧٪ بالزيادة او النقصان من مستوى يهدف لخفض الشاقل بنسبة ٦٪ سنوياً مقابل سلة من العملات الرئيسية. وترى السوق ان البنك المركزي سيتدخل اذا وصل سعر صرف الشاقل مقابل السلة الى قاع نطاق التذبذب.

وتشير ارقام البنك المركزي الى ان قيمة الاستثمارات المالية للمقيمين الاجانب بلغت اجمالا ٨٠٠ مليون دولار في النصف الاول من السنة بالمقارنة مع ٤٠٠ مليون دولار في الفترة ذاتها من السنة الماضية... وتم استثمار نحو نصف هذا المبلغ في اسهم طرحتها شركات اسرائيلية في الخارج.

وبالاضافة الى ذلك استثمر مقيمون اجانب ٢٠٠ مليون دولار في اسهم اسرائيلية جرى تداولها في السوق الثانوية في الخارج ومبلغاً مماثلاً في اسهم متداولة في بورصة تل ابيب.

واستثمر المقيمون الاجانب ٧٠٠ مليون دولار في النصف الاول من هذه السنة، في اصول غير مالية وهو المبلغ ذاته الذي تم استثماره في الفترة ذاتها من السنة الماضية.

■ الاردن

## الكباريتي أعلنها والقطاع الخاص رحب بها وأطرى

# «السرب الأخضر» خطة للمرحلة الصعبة تكمل التصحيح الإقتصادي!

□ لم يتنكر عبد الكريم الكباريتي للمرحلة الصعبة التي يمر بها الاردن على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي، فقد اشار في مناسبات عدة، قبل وبعد ما اصطلح على تسميته «بانتفاضة الخبز»، الى ان امام الاردنيين اما التكاتف الذي ينقلهم الى فضاء ارحب من البحبوحة والكفاءة والانفتاح الابداعي، او البقاء مكبلين في فضاء منغلق من الضيق والترهل.

وعزا الكباريتي صعوبة القرارات في المرحلة الراهنة الى انها تهز واقعاً مشوشاً يستفيد منه «القاعدون» على حساب الاكفاء المنتجين من الاردنيين، ومقاومتهم لاصحاب الكفاءة والانتاج المتميز، وفي رأيه ان «القاعدين» ترعرعوا في ظل تشوهات اقتصادية تنامت عبر العقود الماضية وحرمت القاعدة العريضة من المواطنين من التمتع بانتاج جيد وباسعار معتدلة.

والكباريتي في جلساته الخاصة والعامة يكرر ان توجهات حكومته هي محاربة الفساد، ومنع الهدر وتهدد مرار «اولئك الذين اعتادوا العمل في الظلام»!

ولا يستطيع عبدالكريم الكباريتي، على ما يقول العارفون بشؤون البيت الاردني، إلا ان يجدد عزم الحكومة على المضي قدماً في برامج الاصلاح الاقتصادي، والتنمية الشاملة التي تصل الى كافة فئات الشعب الاردني على «أسس من عدالة التوزيع في الخير والازدهار على جميع ابناء الوطن ومناطقه، ومشاركة الجميع في الحياة السياسية والاقتصادية، وتخفيف الاعتماد على الغير»، كما قال وكرر مراراً في تصريحات علنية وخلف ابواب موصدة، ثم تعزيز قواعد الاعتماد على الذات في «اطار من التنمية الشاملة المتوازنة لجميع الافراد والفئات والمناطق»... على الرغم من كل الذي جرى من احتجاجات وتظاهرات.

وكان عبد الكريم الكباريتي طرح برنامج الحكومة لمعالجة ظاهرتي الفقر والبطالة والية هذا البرنامج التي تشمل «خدمة أمان إجتماعي» تتمثل في اربعة مكونات رئيسية هي:

١ ـ تقديم الخدمات الاجتماعية باقل كلفة ممكنة، واهمها خدمات الصحة، وتوسيع مظلة التأمين الصحي.

٢ ـ تطوير البنى التحتية في المناطق الاكثر فقراً في مشاريع متكاملة للطرق والمياه والمجاري والمدارس والعيادات الطبية.

٣ ـ تحسين مستوى الكفاءة من خلال تكثيف برامج التدريب والتاهيل لتوفير المهارات اللازمة للعاطلين عن العمل لاخراجهم من صفوف البطالة.

٤ ـ توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة المولدة للدخل.

اما الشق الاقتصادي من برنامج الكباريتي افيهدف الى توفير البيئة التي تمكن القطاع الخاص من اطلاق طاقاته في العملية الانتاجية، وزيادة كفاءة القطاع الحكومي، خصوصاً في مجالي الرقابة والتنظيم حتى تتعزز تنافسية الاقتصاد الاردني من خلال تحسين البيئة الاستثمارية والتشريعية ورفع كفاءة الخدمات المساندة.

وطرح الكباريتي خطة بعنوان «السرب الاخضر» للمصدرين تعتمد الثقة بالصناعيين والمصدرين الاردنيين، تتمثل في عدم تفتيش البضائع المستوردة للصناعات التصديرية، واعتماد فواتير المنشأ لدى التخليص الجمركي.

واكد ان خطة ستعلنها دائرة الجمارك الاردنية موازية لخطة «السرب الاخضر» لتسهيل الاجراءات على المستوردين، بالاضافة لتحسين جوهري لقانون الجمارك الجديد الذي سيحال قريباً الى مجلس النواب الاردني، مشيراً الى ان الحكومة تكون قد ازالت معظم العقبات التي تعترض انسياب التجارة الاردنية.

ولحفز الاستثمار المحلي والاجنبي اعلن الكباريتي ان الحكومة الاردنية ستغلي الرسوم الجمركية، بالكامل على ٤٩٢ سلعة رأسمالية، كما ان الحكومة تعمل على جذب الاستثمارات العربية والاجنبية.

ولتطوير البيئة التشريعية والقوانين الناظمة للاستثمار فقد انتهت الحكومة من صياغة مجموعة من القوانين الاقتصادية في مقدمتها قانون المنافسة ومنع الاحتكار، وقانون حماية الاقتصاد الوطني، وقانون ضمان التمويل، وقانون الاوراق المالية.

وشدد الرئيس الكباريتي على اعتماد الحكومة خطة عمل شاملة لتخصيص الشركات والمؤسسات الحكومية التي تمارس انشطة انتاجية مباشرة وفق معايير مدروسة، وهي زيادة كفاءة الانتاج، تقديم الخدمة المثلى للمواطن جودة وسعراً، والمحافظة على الاموال العامة، وتوسيع قاعدة الملكية في المؤسسات.

ولم يغفل الكباريتي الجانب الزراعي، فأكد امام البرلمان ان المفاوضات مع الاوروبيين اسفرت عن قبول دول الاتحاد الاوروبي استيراد نحو ٨٢ سلعة زراعية اردنية حتى الآن معفاة من الرسوم الجمركية، مشيراً الى جهود مماثلة تبذل مع الاشقاء في دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية حيث يصل وفد سعودي رفيع المستوى الى عمان للتباحث بشأن الصادرات الزراعية الاردنية الى السوق السعودية وزيادة الحصة الاردنية.

فعاليات القطاع الخاص اكدت ترحيبها بالخطة الحكومية، ودعت الى برنامج زمني لتنفيذ الخطة التي يمكن ان تنقل الاردن الى مرحلة متقدمة اذا ما احسن التنفيذ، وتم التعامل نصاً وروحاً مع الخطة الحكومية.

رئيس غرفة عمان خلدون ابو حسان قال ان الخطة الحكومية مبادرة جيدة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وتعبر عن ديناميكية الحكومة في التصدي للمشاكل التي يعاني منها المجتمع الاردني.

واضاف، ان الوقت قد حان للتصدي لتشوهات مضى عليها زمن، وبدأت آثارها بالظهور على الاقتصاد الاردني والمالية العامة والمواطن.

وامتدح ابو حسان اعفاء رسملة الارباح من الضرائب وقال ان ذلك يفيد القاعدة الرأسمالية والاستثمار في الاردن.

ودعا ابو حسان الى اعفاء شامل للمدخلات الصناعية لتمكين الانتاج الاردني من المنافسة، لا سيما ان معظم دول المنطقة تقدم اعفاءات جيدة لمدخلات الانتاج، مشيراً الى ان قرار الحكومة اعفاء ٤٩٢ سلعة رأسمالية من الجمارك سينعكس ايجاباً على حركة الاستثمار في البلاد.

كما طالب باعفاء اعادة تقويم الموجودات الصناعية التي تبلغ ٢٠٪ حالياً، مؤكداً ان هذا يفيد المساهمين ويمكن الشركات من توسيع قاعدتها الاستثمارية والحصول على تمويلات كبيرة.

وانتقد بحين القى مداخلة بعد ان طرح الرئيس الكباريتي البرنامج الحكومي «ممارسات ديوان المحاسبة التي وصفها بانها تصل حد «القمع والترهيب تجاه الجهاز الحكومي والمواطن على قدم المساواة، وتفرض نوعاً من الوصاية غير المبررة»!.

الدكتور الساكت ،الوزير السابق ورئيس جمعية المصدرين ،إتفق مع ابو حسان في تقديم البرنامج الحكومي، واعتبر ان خطة «السرب الاخضر» تفيد الصناعيين والمصدرين الاردنيين، فقال، ان «الغاء الرسوم الجمركية على السلع الرأسمالية ستخفض الكلف وتزيد تنافسية المنتوجات الاردنية». وقال الدكتور الساكت ان الاردن يعبر مرحلة تنمية غير سهلة اساسها الاعتماد على الذات، وانتقد البروتوكولات التجارية، التي اعتمد المصدر الاردني عليها فترة من الزمن، وقال انها «حضن للبعض» داعياً الى الخروج من هذا النمط من العلاقات التجارية.

حيدر مراد رئيس اتحاد الغرف التجارية امتدح الخطوات الحكومية، وطالب بسن تشريعات تحمي الملكية الفكرية، بالاضافة الى قوانين للوكلاء والوسطاء للحد من الفوضى التجارية، وشدد على ضرورة خفض ضريبة الدخل التي تبلغ كمتوسط ٣٥٪ حالياً.

لقد بات لا مفر لحكومة الكباريتي من الاستمرار في سياسات الاصلاح الاقتصادي والتراجع عن ذلك سيعيد الاردن سنوات الى الوراء لا يستطيع التعايش معها خصوصاً في هذه المرحلة الحرجة.

■ غزة ـ أريحا

## ٣٠٠ ألف فلسطيني يعيشون تحت خط الفقر

# البطالة الى ارتفاع والدخل الفردي الى انخفاض وغزة على أبواب إنفجار!

□ يبدو الوضع الاقتصادي في غزة واريحا، للواقفين على دق تفاصيله في «بروكسيل»، مصدر القرار الاوروبي، الاسوأ منذ حرب الايام الستة سنة ١٩٦٧.

فقد تجمعت عند المحللين الاقتصاديين في بروكسيل جملة معطيات تدعم الرأي المتشائم عن الوضع الاقتصادي الفلسطيني رمة.

فالبطالة بلغ معدلها ٤٠٪ في الضفة بينما ضربت في الارتفاع في غزة الى حدود ٥١٪ يضاف الى ذلك تدن حاد في معدل دخل الفرد، حيث هبط هذا المعدل في غزة من ١٢٠٠ دولار شهرياً الى ٦٠٠ دولار. اما في الضفة فقد انخفض من ١٨٠٠ دولار شهرياً الى ٨٠٠ دولار.

وقد رافق ارتفاع نسبة البطالة، وانخفاض دخل الفرد انخفاض حاد في الاستثمارات في الاراضي الفلسطينية، وهذا ما يراه المحللون الاوروبيون على خطورة شديدة، خصوصاً ان هنالك تردداً كبيراً من قبل القطاع الخاص من المستثمرين الذين حضروا الى الضفة الغربية قطاع غزة للاستثمار في بداية العملية السلمية لكن الاجراءات والقيود الاسرائيلية ادت الى انتشار حالة من الاحباط في اوساط البعض منهم.

ياسر عرفات

ويشكك المحللون وبينهم عدد من الفلسطينيين في قدرة سوق العمل الاسرائيلية على استيعاب العمالة الفلسطينية حتى في حال قيام السلطات الاسرائيلية بمنح المزيد من تصاريح العمل للعمال الفلسطينيين في الوقت الحاضر. فذلك يتعلق بجلب اسرائيل لـ ٢٠٠ الف عامل اجنبي من عدد من البلدان الاوروبية والآسيوية مثل تايلاندا ورومانيا وغيرها ليحلوا محل العمال الفلسطينيين الذين يعملون داخل الدولة العبرية.

فالعمال الذين سمحت اسرائيل لهم بالعمل داخلها لن يجدوا عملا بسبب وجود العمال الاجانب، فان كانت اسرائيل معنية بحل الازمة فيجب عليها ان تنهي عقود العمل التي عقدتها مع هؤلاء العمال.

ويقول المحللون انه اذا اصرت السلطات الاسرائيلية على موقفها هذا فيجب عليها ان تسمح بالقيام بنشاط اقتصادي فعال للمستثمرين الفلسطينيين والعرب والاجانب في الاراضي الفلسطينية مما يفسح المجال للقطاع الخاص يلعب دوره الفعال في امتصاص العمالة الفلسطينية.

ونتيجة للاجراءات الاسرائيلية الاخيرة فان ما يجري في الوقت الحاضر هو العكس حيث تم انهاء عقود عمل اعداد كبيرة من العمال العاملين في المصانع الفلسطينية لانها مقيدة باسرائيل سواء فيما يتعلق بتصدير منتوجاتها او استيراد المواد الخام. ويشير هؤلاء الى انخفاض الناتج المحلي بمقدار ٢٥٪ في سنة ١٩٩٦ وهو ما يؤكد انهاء عمل بعض العمال عملهم في الاراضي الفلسطينية ـ اي انخفاض القدرة الانتاجية والقدرة الشرائية في المنطقة.

وكان عدداً من الاقتصاديين الاوروبيين الذين زاروا تل ابيب اخيراً دعوا السلطات الاسرائيلية الى ازالة المعوقات التي تضعها امام عملية الاستثمار في الاراضي الفلسطينية، والسماح بحرية التجارة بين الاراضي الفلسطينية من جهة وكل من مصر والاردن من جهة اخرى.

وحذر الاقتصاديون الاوروبيون من انه ما لم تسارع اسرائيل الى رفع حصارها المفروض على المناطق الفلسطينية منذ نحو ثلاث سنوات والذي جرى تشديده في شباط/ فبراير الماضي، فان الاوضاع في الاراضي الفلسطينية مقبلة على انفجار واسع بسبب المعاناة التي يمر بها الفلسطينيون نتيجة تردي احوالهم المعيشية.

فغزة الذي تحمل حتى الآن ظروف الازمة المعيشية قد ينتهي الامر بناسها الى الانفجار بسبب البطالة الواسعة التي تكتسح معظم العاملين.

وكانت اسرائيل قامت منذ اتفاق اوسلو في ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣ باغلاق الاراضي الفلسطينية لمدة ٢٠٠ يوم بشكل تام حيث تحظر الحركة نهائيا على السكان، بينما فرضت مدة ١٠٠ يوم كاغلاق جزئي، مما يؤدي الى اصابة الحياة الاقتصادية الفلسطينية بالشلل.

ويشعر الفلسطينيون بالاحباط بسبب النهج الذي اتبعته معهم الحكومة الاسرائيلية الجديدة برئاسة الليكود حيث اكتشوا ان لا فرق جوهريا بين تجمع «المعراخ» وتكتل «الليكود» اواء التعامل مع شؤونهم الحياتية.

وكان الزعماء الاسرائيليون الحاليون اعلنوا عندما كانوا في المعارضة انهم يرفضون فكرة الفصل بين الفلسطينيين والاسرائيليين، واوحى ذلك بانهم يعتزمون الحد من الاجراءات والقيود الصارمة التي اتبعتها حكومة العمل برئاسة شيمون بيريز، واعلن نتنياهو مؤخراً انه سيخفف الحصار المفروض على الفلسطينيين، ويسمح بدخول مزيد من العمال العرب.

غير ان مراقبين مطلعين قالوا ان الاجراءات الاسرائيلية الحقت بالفلسطينيين اضرارا تقدر بـ ٦ ملايين دولار يومياً حسب اقوال تيري لارسن منسق شؤون الامم المتحدة في الاراضي العربية المحتلة. وفي السنة الماضية مني الفلسطينيون بخسائر قدرت بـ ٦٠٠ مليون دولار نتيجة القيود الاسرائيلية وهو ما يعادل المساعدات التي وعدوا بتلقيها من قبل الدول المانحة.

وتواجه السلطة الفلسطينية حاليا عجزاً مقداره نحو ٢٨٠ مليون دولار في الوقت الذي كانت تدور فيه التوقعات حول ٧٥ مليون دولار.

ويقول هؤلاء ان العديد من رجال الاعمال والمستثمرين الفلسطينيين قفلوا عائدين بعد تعذر قيامهم باستثمارات في مناطق السلطة الفلسطينية بسبب القيود الاسرائيلية المعيقة.

وفيما تستشري البطالة بين الفلسطينيين في بعض مناطق الكثافة السكانية. فان هناك نحو ٣٠٠ الف فلسطيني يعيشون تحت خط الفقر حسب تقدير الاقتصادية الاميركية سارة روي. ولا يستبعد المراقبون ان تعمد الحكومة الاسرائيلية الى طلب الحصول على تنازلات مقابلة من الجانب الفلسطيني في حال الشروع بتخفيف القيود المفروضة عليهم، ومن ذلك مسائل تتعلق بالمفاوضات النهائية مثل القدس والمستوطنات، الى جانب قضايا الامن الحيوية للدولة العبرية.

## ■ أبوظبي
### منجزات «مصرف الإمارات الصناعي» زادت مع إعتماداته

# ١٦ مليار دولار لمشاريع إنمائية بحلول سنة ٢٠٠٠!

□ قدر «مصرف الامارات الصناعي» ان يتم انفاق ٢,١٩ مليار درهم (٥,٢ مليار دولار) على مشاريع المياه والطاقة ومبلغ ١٢ مليار درهم (٣,٢ مليار دولار) على مشاريع الاتصالات و٤,٨ مليار درهم (١,٣ مليار دولار) على مشاريع الخدمات ونحو نصف المبلغ الاخير على مشاريع الاسكان.

وفي نظر المصرف ان المشاريع سوف تمد الاقتصاد غير النفطي في البلاد بحافز كبير، ومع استكمال البرامج الاستثمارية المختلفة لقطاع النفط والغاز في دولة الامارات، سوف تتعزز عائدات التصدير واوضاع الموارد المحلية في البلاد عموماً وفيأبوظبي خصوصاً.

لكن «مصرف الامارات الصناعي» لاحظ ان الضغوط التي تواجهها المالية العامة في دولة الامارات والحد من الانفاق سوف يبقيان في صلب إهتمام السياسة الإقتصادية في المستقبل، مشيراً الى ان على القطاع غير النفطي أن يبحث عن مصدر نموه الذاتي.

ولاحظ المصرف في تقريره ايضاً، ان استجابة القطاع غير النفطي المتمثل في التجارة الخارجية والتشييد والبناء والعقارات كانت محدودة في السنة الماضية ،مما يضع الثقل على قطاعي التمويل والصناعة التحويلية ،اللذين عليهما أن يتطلعا الى منطقة الخليج والعالم من أجل النمو طويل الأمد.

وكان المصرف اعتمد سنة ١٩٩٥ تمويل مشاريع بقيمة ١٨٨,٤٥ مليون درهم في مقابل ١٠٢,٧٥ مليون درهم في سنة ١٩٩٤ اي بزيادة قدرها ٨٣,٤٥٪ كما ارتفع عدد المشاريع التي تمت الموافقة على تمويلها من ١٨ مشروعاً صناعياً في سنة ١٩٩٤ الى ٢٨ مشروعاً في سنة ١٩٩٥.

وباضافة حجم التمويل في السنة الماضية الى اجمالي التمويل في السنوات السابقة، فإن عدد المشاريع التي قام المصرف بدراسة وتقويم طلبات التمويل الخاصة بها سيصل الى ٣١٥ مشروعاً، تمت الموافقة على تمويل ٢٢١ مشروعاً صناعياً منها بمبلغ اجمالي قدره ١٠٥٩,٣٦ مليون درهم اي ما يعادل ٣٠٠ مليون دولار.

وذكر المصرف ان حجم القروض والتسهيلات المصروفة حتى نهاية سنة ١٩٩٥ وصلت الى ٧١٦,٩١ مليون درهم، وقامت المشاريع الممولة بتسديد اقساط القروض والفوائد والمصاريف الادارية المستحقة عليها، إذ بلغ رصيد القروض والتسهيلات بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١ نحو ٣١٣ مليون درهم.

وسيأخذ المصرف في السنوات المقبلة بعين الاعتبار التطورات في التجارة العالمية ،ليتم التركيز على تمويل المشاريع الصناعية التي تملك فيها دولة الامارات افضليات انتاجية، مما سيعزز القدرات التنافسية للمنتوجات الوطنية في الاسواق المحلية والخارجية.

وتزامن نشاط المصرف مع تطور الأوضاع الإقتصادية في دولة الإمارات ، إذ حققت القطاعات الإقتصادية غير النفطية نسب نمو معتدلة كما إرتفعت عائدات النفط بعد إرتفاع الأسعار عن معدلاتها في سنة ١٩٩٤. ومن بين القطاعات غير النفطية، حقق القطاع المالي والمصرفي مستوى اداء جيداً، اذ استمرت ارباح المصارف التجارية في الارتفاع بعد التوسع في عمليات الائتمان المصرفي المقدم للقطاعات الاقتصادية المختلفة. وبدورها ارتفعت القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية وبالاخص بعد التوسع في انتاج بعض السلع المصنعة محلياً وبروز صناعات جديدة في سنة ١٩٩٥.

على أن تعديل بعض الانظمة واللوائح الداخلية بالمصرف التي اتخذها في السنتين الماضيتين اسهمت في تعزيز انشطة المصرف على اكثر من صعيد. ففي مجال تمويل المشاريع الصناعية ادى ذلك الى مضاعفة حجم التمويل تقريباً في السنة الماضية مقارنة بسنة ١٩٩٤. واعتبر ان النشاط المتنامي في مجال التمويل يعكس حرص المصرف على تطوير دوره التمويلي وتوسعة نطاق نشاطه ليشمل اكبر عدد ممكن من المستثمرين الصناعيين، ونتيجة لهذه التوسعات شملت قروض وتسهيلات المصرف معظم قطاعات الصناعة التحويلية.

وحصل قطاع صناعة المواد الغذائية والمشروبات على ٢٦,٠٦٪ من اجمالي قروض وتسهيلات المصرف ونال قطاع المعادن الاساسية ١٧,٩٦٪ من اجمالي هذه القروض والتسهيلات، كما حصل قطاع صناعة مواد البناء والتشييد على نسبة ١٣,٢٥٪ والصناعات البلاستيكية على نسبة ١٠,١٥٪ حتى نهاية سنة ١٩٩٥. وتوسع المصرف سنة ١٩٩٥ بشكل خاص في تقديم الخدمات الاستشارية وتجهيز البيانات والاحصائيات للعديد من الشركات التي تنوي اقامة مشاريع صناعية جديدة في دولة الامارات العربية المتحدة.

## ■ سلطنة عُمان
### قلة الديون أسعفت الاقتصاد

# الحكومة تسعى لتقليص العجز ونسبة النمو إرتفعت الى ١٠,٤٪

□ خطت سلطنة عمان خطوات اقتصادية وسياسية وثقافية وتربوية واسعة وسريعة وحققت في زمن قياسي انجازات كبرى من خلال انتهاج سياسة داخلية رسخت دعائم الاستقرار وسياسة خارجية بنيت على الواقعية والاتزان على كافة المستويات الخليجية والعربية والاقليمية والدولية.

ومن خلال هذه السياسة اتبعت السلطنة سياسات اقتصادية داخلية مدروسة هدفت اساساً الى تنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على الثروة النفطية ومضت قدماً في الاصلاحات الاقتصادية من خلال اعطاء القطاع الخاص الاهمية القصوى ليلعب الدور المناسب في إطار التنمية الشاملة.

واستطاعت خلال عشرين سنة ان تتحول من دولة لا تملك من الثروات المستثمرة شيئاً الى دولة تملك الثروات البترولية والزراعية والسمكية الى جانب اقامة صناعات اسست على احدث الاسس العلمية.

وفي استعراض للاداء الاقتصادي للسلطنة في سنة ١٩٩٥، يتضح مدى التطور الكبير للناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ حوالي اربعة مليارات و٧٨ مليون ريال عماني ما يعادل ١٢ مليار و٤٣ مليون دولار مقارنة بحوالي اربعة مليارات و٣٣ مليون ريال عماني في سنة ١٩٩٤. وبذلك سجل الناتج المحلي معدل نمو خلال سنة ١٩٩٥ نسبته ١٠,٤٪. وقدرت الاحصائيات المتاحة حجم الإيرادات في سنة ١٩٩٥ بحوالي مليار و٨٤٧ مليون ريال عماني منها مليار و٣٥٤,٢ مليون ريال صافي عائدات النفط وحوالي ٦٥ مليون ريال عائدات الغاز الطبيعي.

واشارت بيانات الموازنة أن إجمالي الانفاق العام قدر بحوالي مليارين و١٥٩ مليون ريال بينما قدر اجمالي المصروفات الجارية بحوالي مليار و٧١٤,١ مليون ريال منها حوالي ٨٢٨,٩ مليون ريال مخصصات الوزارات المدنية.

ويلغ عجز الموازنة سنة ١٩٩٥ حوالي ٣١٢ مليون ريال بنسبة ٦,٥٪ من اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الجارية على الرغم من أن السلطنة تضع في اولوياتها تقليص عجز الموازنة العامة خلال السنوات المقبلة بل وتطمح الى الغاء هذا العجز نهائياً خلال الفترة المقبلة.

وتتميز سلطنة عمان بين الدول النامية بقلة الديون عليها اذ تقدر الاوساط الاقتصادية المطلعة في السلطنة ان الدين الخارجي لا يتجاوز مليار ريال والدين الداخلي ٥٠٠ مليون ريال فقط.

ودين السلطنة الداخلي هو عبارة عن سندات تنمية حكومية تبلغ نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٢٨٪ فيما تبلغ خدمة الدين العام حوالي ١٢٠ مليون ريال. وتتبع سلطنة عمان سياسة نقدية من خلال البنك المركزي العماني ترمي الى تعزيز وسائل الرقابة المصرفية على المؤسسات المصرفية والمالية بهدف ضبط ادائها لتنسجم مع السياسة المالية والنقدية التي تتبعها البلاد في اطار اقتصاد السوق ومكوناته والياته في الوقت الذي يقوم فيه البنك المركزي العماني بتشجيع وترسيخ تطوير اداء الجهاز المصرفي الذي يخدم النشاط المالي والنقدي في البلاد.

واشارت الاحصائيات مع نهاية سنة ١٩٩٥ الى ان قيمة الموجودات للميزانية المالية الموحدة للمصارف التجارية تبلغ حوالي ثلاثة مليارات و٨٦٧ مليون ريال مقابل حوالي ثلاثة مليارات و٦٨٠ مليون ريال في سنة ١٩٩٤ في الوقت الذي اشارت فيه تقديرات غير رسمية الى ان التضخم بلغ خلال السنة ذاتها ما نسبته ٨,٥٪ مقارنة بتضخم بلغت نسبته ٦,٥٪ سنة ١٩٩٤.

وعلى الرغم من التقلبات الحادة في سعر صرف العملة التي عمت معظم الدول الا ان سياسات سعر الصرف المستقرة في سلطنة عمان ساعدت على استمرار سعر صرف للريال شبه ثابت مقابل الدولار ولم يتعد اقصى ارتفاع للدولار مقابل الريال نسبة ١,٢٪ فقط وحول سوق الاسهم والسندات فان سوق الاسهم والسندات ،فإن سوق مسقط للاوراق المالية اخذ في التطور المتنامي وشهد تحسناً متسارعاً حتى بلغ تداول اكثر من ١١٠ شركات في بورصتي مسقط والمنامة بعد توقيع السلطنة مع دولة البحرين لربط بورصتي البلدين في ظل توفر الشروط للشركات المدرجة في البورصتين.

## ■ دبي
### مشروع التعرفة الجمركية جاهز وينتظر مجلس الجمارك

# الإنضمام الى «النظام العالمي المنسق» ضرورة لتنظيم التجارة الخارجية!

□ اعلن عبيد صقر بوست، المدير العام لجمارك دبي، ان المشروع الأولي للتعرفة الجمركية الجديدة المستندة الى النظام المنسق، تم إنجازه وسيعرض على مجلس الجمارك وعلى الجهات المختصة لإقراره قبل أن يصبح في متناول جميع المعنيين.

وأضاف مدير عام جمارك دبي، ان التعرفة تعتبر الأولى من نوعها كتعرفة وطنية متكاملة تشمل كل التعديلات والإضافات الفنية المعتمدة من منظمة الجمارك العالمية في بروكسيل.

والنظام المنسق الجديد، هو وليد حاجة ملحة فرضتها ضرورة تنسيق العمليات والمعلومات المرتبطة بالتجارة الخارجية وتنظيمها وتوحيد تسميات السلع ورموزها بعدما كثرت انظمة تصنيف السلع المتداولة بما في ذلك النظام المعروف بـ «تعرفة بروكسيل الرقمية» التي لا تلبي الأهداف المطلوبة من التعرفة الجمركية ولا تراعي التطورات التقنية المماثلة التي يشهدها العالم حالياً، لذلك جاءت التعرفة حسب النظام المنسق لتسد الثغرات في كل الانظمة السابقة وتلبي الاهداف المرجوة منها.

وهذا النظام يرمي الى تسمية السلع وترميزها وهو عبارة عن جدول متعدد الاوجه، قابل للإستخدام فيادارات الجمارك ومؤسسات الإحصاء والأوساط الصناعية والتجارية ووسائل النقل البري والبحري والجوي. ويهدف الى إيجاد أو تأمين تصنيف منهجي متعارف عليه دولياً للسلع والبضائع التي يتم تداولها في التجارة الدولية، ويتوب كل سلعة في مكانها المناسب بحيث يصبح هذا التبويب موحداً في مختلف التعرفات والدول التي تتبنى هذا النظام.

كذلك يهدف النظام الى ايجاد لغة جمركية موحدة من خلال توحيد المصطلحات والمفاهيم الجمركية وتبسيط مهمة المستوردين والمصدرين والمنتجين والناقلين والإدارات الجمركية وتسهيل المفاوضات التجارية الثنائية والمتعددة وتسهيل عملية جمع الاحصاءات الموحدة والمعلومات الدقيقة.

وكان العمل بالنظام المنسق بدأ مطلع السبعينات وتم تطبيقه في عدد من الدول اعتباراً من سنة ١٩٨٨. ويبلغ عدد الدول التي إنضمت الى «إتفاق النظام المنسق» ٨١ دولة حتى منتصف نيسان/ ابريل سنة ١٩٩٥. ويبلغ مجموع الدول التي تطبق هذا النظام ١٤٥ دولة.

وحسب النظام المنسق تتكون التعرفة الجمركية من ٢١ قسماً و٩٦ فصلاً و٣٢٤١ بنداً و٥٠١٨ فئة مميزة من البضائع. كما تتضمن التعرفة الجمركية عدداً من الملاحظات والقواعد العامة التي تسهل تعريف انواع السلع وتحديدها اضافة الى وجود عدد من البنود الفرعية التي إستحدثت إنسجاماً مع التصنيف الأنموذجي للتجارة الدولية بقصد إستخدامها في كل الإحصاءات.

والتعرفة الوطنية الجديدة التي تتبعها دبي، فهي تصنيف علمي منهجي للسلع والبضائع، اما بالنسبة الى قيمة الرسوم الجمركية فانها ستكون على ما هي عليه وحسب ما هو متبع في دولة الامارات العربية المتحدة.

في المجال ذاته، اصدر المدير العام للجمارك قراراً إدارياً بانشاء قسم التعرفة الجمركية وتم إسناد اعمال القسم الى الياس رستم خبير التعرفة الجمركية السابق في منظمة الجمارك العالمية.

وحدد القرار إختصاصات قسم التعرفة الجمركية باصدار القرارات وإعداد قوائم تبنيد السلع وتعميمها لتصبح ملزمة التطبيق في إمارة دبي واجراء التعديلات اللازمة للتعرفة الجمركية لتواكب التطور الفني والتقني وإعداد مشاريع تعديل التعرفة والنظر في خلافات التبنيد ومعدلات الرسوم القائمة بين المستوردين والجمارك وايجاد الحل اللازم لها ومتابعة قوائم السلع وإصدارها وتعديلها وفقاً لمقترحات مجلس الجمارك في دولة الإمارات العربية المتحدة.

## ■ السعودية
### المتأخرات ١٢ مليار دولار وصفقات السلاح ٧٦ ملياراً

# الرياض المتعافية من تبعات حرب الخليج تضبط انفاقها للسنة المقبلة!

□ يجمع عدد من المحللين المتتبعين لشؤون البيت السعودي، ان حكومة الرياض تبدو في وضع يميل الى تجميد الانفاق على صفقات السلاح الكبيرة خلال سنة ١٩٩٧ والمحافظة على مستويات انفاق في حدود ٤٠ مليار دولار.

واشاروا الى ان ارتفاع الاسعار العالمية للنفط قد يضيف قرابة ثمانية مليارات دولار الى الايرادات المتوقعة في ميزانية سنة ١٩٩٦، فقد قدرت السعودية متوسط السعر فاق ذلك باكثر من دولارين حتى الآن.

ولهذا فالحكومة ستتمكن هذه السنة من محو العجز وتسديد دفعات من المتأخرات.

ومن شأن اي تغير في سعر برميل النفط بواقع دولار واحد ان ينعكس صعوداً او نزولاً بواقع ٢,٥ مليار دولار على عائدات السعودية التي تنتج ثمانية ملايين برميل يومياً وتصدر سبعة ملايين برميل.

ويستأثر الانفاق الدفاعي تقليدياً بثلث الانفاق في السعودية بما في ذلك رواتب العسكريين والشرطة وتمويل صفقات مشتريات السلاح من دول غربية وخصوصاً من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.

وتعتبر السعودية من اللاعبين الرئيسيين في سوق السلاح العالمي حيث بلغت قيمة مشترياتها من السلاح ٧٥,٩ مليار دولار خلال الفترة بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٤ واضطرت السعودية عام ١٩٩٤ الى ابطاء برنامج مشترياتها العسكرية نتيجة تراجع اسعار النفط العالمية وسعيها لاعادة ترتيب اقتصادها بعد سنوات من العجز في ميزانياتها.

وعلى الرغم من أن الايرادات قد ارتفعت بما يتراوح بين ٣,٧ الى اربعة مليارات دولار عن التقديرات، فان الميزانية سجلت عجزاً يتراوح بين ١٧ الى ١٨ مليار ريال (٤,٥ الى ٤,٨ مليار دولار) في سنة ١٩٩٥ فيما كانت تقديرات العجز في حدود ١٥ مليار دولار.

وكانت السعودية أصدرت سندات خاصة للمزارعين والمقاولين لتسديد جزء من المستحقات وقامت بتسديد بعض المستحقات نقداً.

واعلنت الرياض في خواتيم الشهر الماضي ان بامكان حملة شهادات دفع خاصة قيمتها الاجمالية ٨٠٠ مليون دولار وهو اول ثلاثة اصدارات بقيمة ٢,٤ مليار دولار تحصيل قيمة هذه الشهادات في موعد استحقاقها في ٣١ آب/ اغسطس الماضي.

ولا تتوفر ارقام رسمية لعجز ميزانية سنة ١٩٩٥ او لاجمالي قيمة المتأخرات ولكن بعض العارفين يقدرون المتأخرات بحوالي ١٢ مليار دولار.

فالهدف هو ضخ سيولة في الاقتصاد بتسديد المستحقات وتعزيز سيولة المقاولين. ومن شأن ذلك ان يقطع الطريق على مناهضين وجدوا ارضاً خصبة بين المزارعين من اصحاب المستحقات.

وبدأت الاحتجاجات في اوساط ما يصفه ديبلوماسيون بانهم مزارعون غاضبون في مدينة «بريدة» الى الشرق من الرياض في أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٩٤. ولكن الرياض وصفت تقارير للمعارضة عن اعتقالات بانها «اكاذيب ومعلومات مضللة».

على صعيد آخر، قرأنا في وكالة الانباء السعودية عن وزير المالية السعودي ابراهيم عبد العزيز العساف قوله ان المؤشرات الاقتصادية تشير الى نمو اسرع للناتج المحلي الاجمالي للمملكة في سنة ١٩٩٦.

وقال العساف: «المؤشرات الاولية تدل على ان النمو في الناتج المحلي المتوقع لعام ١٩٩٦ قد يصل الى ٦,٢ في المئة مقارنة بمعدل ٤,٢ في المئة خلال عام ١٩٩٥».

وارجع عبد العزيز العساف الاداء القوي للاقتصاد الى «دلائل واضحة على زيادة النشاط الانتاجي للقطاع الخاص وارتفاع حجم الاستثمارات الصناعية واستمرار الاداء القوي للقطاع المصرفي وزيادة ربحية الشركات المساهمة».

واضاف ان حجم الناتج المحلي الاجمالي للسعودية المستهدف في سنة ٢٠٠٠ يبلغ ٤٥٨,٦ مليار ريال (١٢٢,٣ مليار دولار). وفي سنة ١٩٩٥ بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي ٣٨٠,٨ مليار ريال.

ومازالت السعودية تتعافى من آثار عجز الميزانية وضعف اسعار النفط اوائل التسعينات واعباء حرب الخليج لسنة ١٩٩١ التي بلغت اكثر من ٥٠ مليار دولار.

وخلافاً لآراء العديد من المحللين الإقتصاديين داخل المملكة وخارجها، رسم عبد العزيز العساف صورة متفائلة قائلا «المؤشرات المتوفرة عن اداء الاقتصاد السعودي حالياً تدل دلالة واضحة... على ان الاقتصاد الوطني بدأ في الخروج من تبعات حرب تحرير الكويت وانخفاض اسعار النفط».

فالعجز في ميزان التجارة السعودي، في رأي العساف، بدأ في الانخفاض تدريجياً وان «المؤشرات الاولية تدل على انه اقترب من حالة التوازن».

## ■ الكويت
### «مجلس الأمة» انشغل بقانون الصناعة الجديد عدّله وأقرّه

# تسهيلات تمويلية وللخليجيين حق إقامة المنشآت الصناعية!

□ اقر مجلس الامة الكويتي قانون الصناعة الجديد بعد ان وافق على ثلاثة تعديلات ادخلتها حكومة سعد العبد الله على هذا القانون ورفض التعديل الرابع.

ويتوقع المعنيون بأمور الصناعة في الكويت ان تشهد الحركة الصناعية الكويتية نشاطاً مميزاً بعد صدور هذا القانون الذي سيخلف قانون الصناعة المعمول به منذ ربع قرن، والذي في نظر عدد من المحللين يعرقل حركة الصناعة الكويتية في مواكبة تطورات العصر على الصعيدين المحلي والعالمي.

يتكون القانون من اربعة أبواب:

- الاول، للشؤون الصناعية.
- الثاني، لتشكيل الهيئة العامة للصناعة.
- الثالث، للاحكام التنظيمية.
- الرابع، للاحكام الانتقالية.

اما عدد مواد القانون فيصل الى ٥٥ مادة.

وحصر قانون الصناعة الجديد منح تراخيص المنشآت الصناعية بالكويتيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي افراداً او شركات وأجاز لوزير التجارة والصناعة - بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة العامة للصناعة - إصدار قرار بإعفاء المنشآت الصناعية كلياً او جزئياً من الرسوم الجمركية على وارداتها من المعدات والمواد الاولية والسلع الوسيطة وغيرها.

ومن الرسوم المقررة او بعضها لفترة او فترات محدودة، واعفاء صادرات المنشأة من رسوم التصدير.

كما اوصى القانون الجهات المختصة بالعمل على توفير التسهيلات التمويلية والائتمانية اللازمة للنشاط الصناعي عن طريق المؤسسات والهيئات والمصارف والشركات المتخصصة بشروط خاصة او ميسرة وفقاً للخطة العامة التي تضعها الدولة. وتقديم كافة الدعم المتاحة للصناعات الوطنية مع حوافز تشجيعية للإبداع والتطوير والتصدير.

وتعطي الاولوية حسب القانون الجديد الى *مشتريات الحكومة لمنتوجات الصناعة المحلية*.

كما اجاز القانون زيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة المشابهة للانتاج المحلي لمدة تحدد بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة العامة للصناعة. وحدد القانون اختصاصات الهيئة العامة للصناعة، فأوكل لها وضع اسس وقواعد الدعم اللازم للصادرات الكويتية بما في ذلك المساعدة في العمليات التسويقية الخارجية اللازمة لتنمية هذه الصادرات وله في ذلك ان يقترح انشاء صندوق لدعم الصادرات ويصدر بإنشاء هذا الصندوق قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التجارة والصناعة.

## ■ البحرين
### في خطة لتوفير فرص عمل للباحثين عنه

# ١٠٦,١ مليون دولار لتدريب أبناء البلاد على الوظائف شتى!

□ أعلن عبد النبي الشعلة، وزير العمل والشؤون الإجتماعية، ان الحكومة تعتمد خطة غايتها الأساسية بناء إقتصاد وطني متطور ومتنوع ومندمج مع حركة السوق العالمية ضمن اطار الإقتصاد الحر، وهذا يستلزم بالضرورة النهوض بالتدريب لإعداد الجوانب والمهارات بالقدر الكافي وبالنوعية المطلوبة لتمكين المؤسسات الاقتصادية من تحسين انتاجها وتطوير ادائها.

واشار عبد النبي الشعلة في كلمة القاها اخيراً خلال الاحتفال بتخريج الفوج الاول من متدربين «معهد البحرين للتدريب» الى ان هذا المعهد يحقق نجاحات وطنية واقليمية ودولية، واصبح انموذجاً للمؤسسات التدريبية الناجحة.

وأوضح ان تجربة المعهد تؤكد الحاجة الماسة الى التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص كافة والاعتماد عليها في توسيع قاعدة التدريب في البحرين وتشجعها على اقامة مراكز تدريبية متخصصة في مختلف المجالات لمساندة الدولة في جهودها الرامية الى توفير فرص التدريب المطلوبة كماً ونوعاً. ومن هذا المنطلق تبرز اهمية خطة ترسيخ دور البحرين كمركز اقليمي لتدريب الموارد البشرية وتنميتها التي بدأت تشجع الاستثمارات المحلية وتستقطب الإستثمارات الأجنبية في مجال التدريب، وهذا سيؤدي بدوره الى إيجاد فرص تشغيل وتدريب إضافية لأبناء البلاد. وكان الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة «رئيس الحكومة» اكد خلال إفتتاحه مكتب خدمات التوظيف في وزارة العمل والشؤون الإجتماعية أن توفير الوظائف لأبناء البلد يمثل مرتكزاً اساسياً في الجهود التنموية للدولة.

وقال أن دور هذا المكتب يأتي مكملاً ومدعماً لجهود واسعة النطاق نحو توفير المزيد من فرص العمل لابناء البلاد، معرباً عن اعتزازه بما يتمتع به ابناء البحرين من همة عالية ووعي وحرص وطموح لارتياد مختلف آفاق العمل والانتاج والمشاركة في بناء نهضة البلاد، ومشيراً الى ان نسبة البحرينيين العاملين في القطاعين العام والخاص عالية بالمقارنة مع بقية دول الخليج. ويذكر ان عدد الباحثين عن العمل بلغ ٢٣٤٤ بحرينياً، والهدف الذي تسعى اليه الحكومة هو ادماج هذه العمالة كلياً في سوق العمل. وتحقيق تنمية العمالة البحرينية في مؤسسات القطاع الخاص بواقع ٥٪ سنوياً.

وترصد الحكومة ١٠٦,١ مليون دولار ميزانية لتدريب البحرينيين، وسيكون التركيز على تدريب الداخلين الى سوق العمل. وقد تم في السنة الماضية انفاق ما يقدر بنحو ٣٥ مليون دينار على التدريب وهو مجمل ما انفقه القطاع العام والخاص من خلال القنوات المرصودة اضافة الى الانفاق الذي تم بطرق مباشرة من دون التمكن من رصده.

وتشدد الحكومة على ان كل القطاعات مفتوحة أمام الراغبين في دخولها، كما أن هناك فرص عمل متاحة في كل القطاعات وتشغلها الآن عمالة أجنبية، إلاّ أن أرباب العمل على إستعداد لاستبدالها بعمالة محلية.

## ■ قطر
### «هالكرو» الأميركية وضعت المخطط

# ١١٠ ملايين دولار لتوسيع ميناء الدوحة!

□ اصبح المخطط الذي اعدته «هالكرو» الإستشارية الأميركية بالتعاون والتنسيق مع وزارتي الشؤون البلدية والمواصلات والنقل لتوسيع ميناء الدوحة وتعميق القناة إليه في مرحلته النهائية. وستصل كلفة المشروع الموضوع الى ٤٠٠ مليون ريال قطري (نحو ١١٠ ملايين دولار).

وعلى ضوء نجاح المشروع ستدرس اقتراحات لتطوير الموانئ القطرية الاخرى.

وقال محمد الشاعر، المدير المساعد للموانئ القطرية، «كنا نخشى دخول سفن الى الميناء يبلغ غاطسها ٨ أمتار وبعد التعميق صارت تدخل غواطس أكبر».

وأوضح أن المشروع «يتضمن مراحل عدة تشمل الردم وتركيب الأرصفة والخرسانة الإسمنتية كما ان وضع المعدات يحتاج الى محطة حاويات».

واشار الشاعر الى ان البنية التحتية لمشروع تعميق الميناء ستنتهي سنة ١٩٩٧ «وسنبدأ بعد ذلك إستخدام ما يتم إنجازه. والهدف من خطتنا بعد إنتهاء الأعمال الاساسية استخدام المحطة في استقبال سفن السيارات الكبيرة». وكانت ادارة الموانئ حققت سنة ١٩٩٥ زيادة في حركة السفن وإيراداتها. وقدمت تسهيلات الى بعض شركات النقل للقضاء على جزء من البيروقراطية الموجودة في الإدارة. وأدى هذا الى تحسين الأداء وزيادة حركة السفن فزاد عدد السفن التي وصلت الى قطر سنة ١٩٩٥ بمعدل يراوح بين ١٢ و١٥٪ على ما كان سنة ١٩٩٤ كما ارتفعت الإيرادات بنسبة ١٧٪.

ويبلغ عدد السفن التي وصلت الى ميناء الدوحة في النصف الاول من هذه السنة ٢٣٧ سفينة بلغت حمولتها من البضائع ٤٨٨٠١٤ طناً. وكانت وصلت الى الميناء ٢٢٠ سفينة سنة ١٩٩٤ بحمولة بلغت ٥٨٣١٦٢ طناً.

وجاء في إحصاء عن وزارة المواصلات والنقل انّ عدد السفن التي وصلت الى ميناء مسعيد في النصف الاول من السنة الجارية بلغ ٢٠١ سفينة حملت بضائع زنتها ٧٥٢٣١١ طناً مقابل ١٥٣ سفينة سنة ١٩٩٥. اما مستقبل العمل في الموانئ، فهو متوقف على نهج الادارة وهل سيساعد على استغلال الموانئ القطرية. ومن المهم التجاوب مع متطلبات السفن التي تحتاج الى تسهيلات كثيرة وفي هذا المجال فإن الادارة القطرية تخطط لما هو في مصلحة الاستخدام الافضل لموانئها.

اما كيفية تشغيل محطة الحاويات في الميناء، قال محمد الشاعر «ان خطط الادارة تركز على التخصيص بمعنى ان يتولى القطاع الخاص تشغيل المحطة». واضاف «اذا تم تحويل ادارة الموانئ الى مؤسسة وتغير النظام الاداري فان لادارة الموانئ خططها المستقبلية».

وشدد على «اننا لا نؤيد تخصيص المؤسسة في بداية عملها «لأن التخصيص هدر للاموال والفائدة التي يمكن أن تجنيها الدولة» لكنه قال: «ان التخصيص يمكن ان يتم للنظام التشغيلي ليكون اكثر رقابة واكثر دقة من النظام الحكومي». واضاف: «بعد ان يتم اكتمال اسطح محطة الحاويات ستستقبل سفن السيارات الكبيرة كما سيتم بعد نهاية العمل في كامل المحطة وضع الرافعات والمعدات وسيتم تخصيص محطة الحاويات».

## ■ مصر
### الاميركيون طالبوا وحكومة الجنزوري تدرس

# التطبيق الفوري «لحقوق الملكية الفردية» في اتفاقية «غات»!

اثنا لقاء الرئيس حسني مبارك وال غور، نائب الرئيس الاميركي، واعضاء «مجلس الاعمال الرئاسي المصري - الاميركي»، خلال زيارة مبارك الاخيرة الى الولايات المتحدة الاميركية، تفاجأ الرئيس المصري بطلب ال غور ان تنفذ مصر بشكل فوري «اتفاق حقوق الملكية الفكرية» الذي يعرف بـ «تريبس»، اذا ما رغبت مصر زيادة حجم الاستثمارات الاميركية اسوة بدول نامية اخرى تحظى بالمساعدات الاميركية.

وقد علل ال غور طلبه بان الشركات الاستشارية الضخمة لا تقدم على الاستثمار في دولة تنتهك فيها براءات الاختراعات ولا تحمى فيها «الملكية الفكرية» للابتكارات! ومعلوم ان حجم الاستثمارات الاميركية حتى عام ١٩٩٦ لم يتعد ١,٦ مليار دولار يستثمر اغلبها في قطاع النفط والغاز.

كان رد الرئيس حسني مبارك على طلب الجانب الاميركي، بان اثار مسالة ضياع اكثر من مليارى دولار سنوياً على مصر نتيجة «القرصنة» في نسخ الاشرطة السينمائية الطويلة المصرية في الولايات المتحدة، من دون ان تقوم السلطات الاميركية المختصة بحماية «حقوقها الفكرية». وهذه النسخة المنحولة والمسروقة توزع وتباع ويشاهدها ما يقرب من ٦ ملايين عربي في طول وعرض الولايات المتحدة. وكل ما فعله ال غور هو تكليف «مكتب التحقيقات الفيدرالية» قصه التصدي لهذه الظاهرة بطرق غير مباشرة فقط، لان طرق الحماية المباشرة تستنزف وقتاً وجهداً كبيرين. كذلك الحال في القاهرة التي لا تملك هي الاخرى الوقت والجهد والمال للقيام بحملات التصدي.

وحمل الرئيس المصري معه الى القاهرة نتيجة ما جرى في اجتماع واشنطن وطلب من رئيس الحكومة الدكتور كمال الجنزوري درس الطلب الاميركي جدياً من خلال تحديد الفوائد والخسائر اذا تم التنازل عن الفترة الانتقالية واعداد موقف نهائي ازاء ذلك، ولوحظ في الفترة الاخيرة تنظيم وزارتي الثقافة والتجارة الخارجية ندوتين حول حماية الملكية الفكرية وحقوق الابتكارات وهو ما يعكس اهتمام الحكومة بالطلب الاميركي، كما تناول القاء وزير التجارة الخارجية الدكتور احمد جويلي وستيورات ايزنستات وكيل وزارة التجارة الاميركية في القاهرة اخيراً البحث في الطلب الاميركي، وتم تشكيل لجنة برئاسة فخري ابو العز، رئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات، لوضع ضوابط «حماية الملكية الفكرية» خصوصاً في مجالي صناعة السينما والادوية.

فاروق حسني وزير الثقافة، اعلن قبل غيره من الوزراء، تأييد التطبيق الفوري لاحكام الاتفاق وعدم انتظار فترة السماح (الانتقالية) المحددة بخمس سنوات، معتبراً ان ذلك يؤدي الى حصول المبدعين المصريين على حقوقهم في الخارج.

في حين اكد الدكتور احمد جويلي، ان الحكومة «مهتمة» بحقوق الملكية الفكرية وبراءة الاختراع من منطلق حماية الحقوق الوطنية أيضاً والتزاماً بالاتفاقات الدولية. واعلن ان من مصلحة مصر التنفيذ الفوري علماً ان ذلك مرهون بموافقة باقي القطاعات في مصر.

وعلى عكس الموقف الحكومي حذر الدكتور احمد ابو العينين عضو مجلس ادارة «اتحاد الصناعات» من الموافقة على الطلب الاميركي «لان قرار الاستثمار تحكمه معايير اخرى غير حماية الملكية الفكرية مثل البيروقراطية والارباح والضرائب وغيرها»، لافتا الى ان صناعة الدواء المصرية على سبيل المثال لن تكون مثل الصناعات الاخرى التي قد تنشأ من وراء جلب الاستثمارات الاجنبية خصوصاً انها تؤمن ٩٣٪ من الاستهلاك بما يعادل مليارى جنيه، بينما في حالة استيراد الدواء ستتكلف الدولة ١٢ مليار جنيه.

فتطبيق الاتفاق فوراً يرفع سعر الدواء للجمهور ليصل قرص «الاسبرين» الى دولار مقابل خمسة قروش حالياً. ونتيجة لذلك سيكون حصول الشركات والادوية العالمية على مزيد من النفوذ وتقليص دور الصناعة الوطنية التي ستحاصر في نظام الاحتكارات العالمية وعودة مصر الى استيراد الدواء من الشركات العالمية المحتكرة للتكنولوجيات باسعار مضاعفة.

● بين خطط حكومة الدكتور كمال الجنزوري اعادة جدولة الدين العام المحلي المقدر بنحو ١٢٢,٧ مليار جنيه (نحو ٣٧ مليار دولار) تمثل نسبة ٨٠٪ من اجمالي الناتج المحلي المتوقع في الخطة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ اضافة الى نحو ١٦,٣ مليار جنيه مصري تمثل اعباء خدمة الدين المحلي والفوائد المستحقة، ليبلغ اجمالي الدين العام المحلي وفوائده نحو ١٣٩ مليار جنيه (٤١ مليار دولار) تمثل ٨٦٪ من الناتج الاجمالي الحقيقي. والهدف من المخطط خفض اعباء الدين المحلي من طريق خفض الاصدارات المتتالية لاذونات الخزينة مع استمرار انخفاض العجز في الموازنة وحصر استخدام حصيلة السندات في استثمارات حقيقية مثل بناء المصانع والوحدات الانتاجية، وارجاء اصدار الدفعة الثانية من سندات الخزينة خشية تاثيرها سلباً على اسعار اسهم شركات القطاع العام المطروحة للبيع في البورصة.

وتشير الارقام الى ارتفاع ارقام الدين المحلي المتوجب على الحكومة من الافراد والمصارف والشركات والهيئات العامة من ١١ مليار جنيه سنة ١٩٨١ الى نحو ١٣٤ مليار و٧٠٠ مليون جنيه بنهاية سنة ١٩٩٥، بنسبة زيادة مقدارها ١٢٢٥٪ اي ١٢ ضعفاً خلال ١٤ سنة وزادت اعباء خدمة الدين المحلي على موازنة الدولة من ١٣ مليار جنيه سنة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ الى ١٦,٣ مليار جنيه السنة المالية الحالية ١٩٩٦ - ١٩٩٧. ويعزو خبراء اقتصاديون تضخم هذه المديونية الى تزايد حجم النفقات الحكومية في ظل ثبات حجم الايرادات، اضافة الى الآثار السلبية لعملية تحويل اذونات الخزينة القصيرة الاجل الى سندات طويلة الاجل، واعتماد الحكومة على الاستدانة من الداخل من طريق استمرارها في طرح اذونات خزانة لسد العجز في الموازنة، مما ادى الى تضاعف قيمة هذه الاذونات من ٤ مليارات جنيه عام ١٩٩١ الى ٣٥ مليار جنيه سنة ١٩٩٤ لتنخفض الى ٢٦,١ مليار جنيه سنة ١٩٩٥ نتيجة تحويل جزء منها الى سندات طويلة الاجل.

## ■ تونس
### التخزين مشكلة وجدت حلاً والحكومة ليست راضية عن القطاع الزراعي

# الغلال من الحبوب وفيرة والجني بعد سنوات الجفاف ١٣ مليون قنطار!

انتهت مواسم الحصاد، وتمّ جمع الغلال من الحبوب التي قدرتها وزارة الزراعة ما يزيد على ١٣ مليون قنطار، (القنطار الواحد يعادل ٢٥٠ كيلوغراماً). وامام هذا الكم من المحاصيل، وجد المزارعون انفسهم يواجهون مشكلة تخزين غلالهم، التي تعدت ما تستوعبه المخازن في المزارع.

الا ان الخطة التي وضعتها الحكومة لتوسيع مخازن الحبوب اتت على المشكلة بحل اذ رفعت طاقة الاستيعاب التخزيني بنسبة ٣٠٪ في حين وصلت طاقة التخزين الاجمالية الى ٨,٢ مليون قنطار بينها ٥٥٠ الف قنطار في مخازن يملكها مزارعو القطاع الخاص.

وخلال موسم الجني استخدمت ٢٧٠٠ حصادة في جمع محاصيل الحبوب. والحصادات التي لم تجد من يشتريها في السنوات الاخيرة بسبب تعاقب موجات الجفاف بيعت بالكامل تقريباً في الموسم الحالي.

ويتوقع ان تصل المحاصيل في الموسم الحالي الى ١٣ مليون قنطار، اي ضعفي محاصيل الموسم الماضي التي قدرت بنحو ٦,٧ مليون قنطار.

وكانت الامطار التي هطلت غزيرة على المحافظات في فصلي الخريف والشتاء، على تحسين الوضع الزراعي بعد سنوات ثلاث من الجفاف الذي اضر بالمحاصيل وقطعان الماشية.

احصائيات وزارة الزراعة، قدرت المساحة المزروعة حبوباً في الموسم الحالي بـ ١,٧٥ مليون هكتار في مقابل ١,٥ مليون هكتار في الموسم الزراعي الماضي. وارتفعت مساحة زراعات الحبوب المروية الى ٧٠ الف هكتار في الموسم الحالي. وستنتج حبوباً من نوعيات جيدة تقدر بما يراوح بين اربعة وستة ملايين قنطار.

ووسعت تونس استخدام الاسمدة الكيماوية والمبيدات لتحسين الانتاج ومكافحة الحشرات والآفات.

وقدرت وزارة الزراعة المساحات التي شملها استخدام الادوية والمبيدات بنحو ٣٨٠ الف هكتار في مقابل ١٨٤ الف هكتار فقط في السنة الماضية.

وكانت وزارة الزراعة وضعت خطة لانتاج الحبوب، تهدف الى تأمين انتاجية تتناسب والظروف المناخية السائدة والامكانات الواسعة للبلد في المجال الزراعي.

الا انه على الرغم من ذلك ومن ادخال التقنيات الحديثة والتطوير الشامل في تجهيزات البنية التحتية، فإن انتاجية القطاع الزراعي ظلت دون المأمول والمبتغى.

وترمي الخطة الزراعية التي وضعتها الوزارة الى الوصول الى متوسط انتاج يقدر بنحو ٢٣ مليون قنطار في السنة من الحبوب بعد تعميم استخدام النتائج التي توصل لها الخبراء والباحثون التونسة في مجال تحسين انواع الحبوب والمزروعات الاخرى. كذلك ترمي الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من سبعة منتوجات اساسية هي:

١ - الالبان. ٢ - اللحوم. ٣ - الحبوب. ٤ - زيت الزيتون. ٥ - البندورة. ٦ - البطاطا. ٧ - السمك. ويراهن التونسيون على الامطار الغزيرة التي هطلت. وادت الى تحسين منسوب المياه في السدود الرئيسية وعددها ثمانية، بنسبة ٥٦٪ قياساً على الفترة ذاتها من السنة الماضية.

وقدر مخزون السدود الثمانية من المياه بنحو ١,١ مليار متر مكعب في مقابل ٧٤٠ مليون متر مكعب في السنة الماضية.

وفي بعدها الآخر، فإن الخطة الزراعية ستساعد على تنفيذ تحقيق الاكتفاء الغذائي في سنة ٢٠٠٠ بعد استصلاح ٣٢٠ الف هكتار من الاراضي غير المستثمرة حالياً بكلفة قدرت بنحو ٩٠٠ مليون دولار.

وترمي المرحلة الاولى من الخطة «الاكتفاء الغذائي» استصلاح ١٤٠ الف هكتار بكلفة اجمالية قدرها ٣٧٠ مليون دولار.

وكانت الحكومة استكملت تأسيس ٦٥ شركة لاستصلاح الاراضي واستثمارها، بالاضافة الى ٣٠ شركة اسست في وقت سابق. وستستخدم شركات الاستثمار الزراعي التقنيات الحديثة في الري لاستخراج كميات اكبر من المياه من الآبار الحالية والتي لم تستثمر بشكل جيد.

وتشمل الخطة تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحليب والالبان في سنة ٢٠٠٠. ولا تنتج تونس حالياً سوى ٧٥٪ من حاجاتها من هذه المواد.

وتتركز الخطة كذلك على تحسين وسائل التخزين واقامة شبكة واسعة من الحاويات المبردة والخزانات لأن سوء التخزين يتسبب بتلف كميات مهمة من المنتوجات الغذائية خصوصاً البطاطا. فالتقديرات الرسمية تشير الى ان ٣٠٪ من المحصول المحلي من البطاطا يتلف حالياً بسبب سوء التخزين.

## ■ المغرب
### الإحصائيات الرسمية لحظت زيادة في محصول الحمضيات المصدر

# ٧٧٪ للأوروبيين وللعرب ٤ آلاف طن فقط!

قرأنا في احصائيات زراعية رسمية صادرة عن حكومة الدكتور عبد اللطيف الفيلالي ان المحصول الاجمالي من الحوامض في المغرب قد ارتفع مع نهاية موسم التصدير ١٩٩٥ - ١٩٩٦ الى ١,٣٥٠,٠٠٠ طن مقابل ١,٢٦٠,٠٠٠ طن خلال الموسم الماضي، مسجلاً بذلك زيادة نسبتها ٣٥٪.

وحسب مصادر جمعية منتجي ومصدري الحوامض، فقد تم خلال هذا الموسم تصدير حوالي ٦٢٥ الف طن من محصول هذه السنة بعدما كان يتوقع تصدير كمية اقل من ذلك تتراوح ما بين ٥٣٠ الفا و٥٥٠ الف طن، بحيث ارتفعت صادرات الحوامض بنسبة ٥٢٪ مقارنة مع موسم التصدير ١٩٩٥ - ١٩٩٦.

وقد توجهت اعلى نسبة من هذه الصادرات الى «الاتحاد الاوروبي» الذي صدرت اليه ٤٨٩ الف طن وهو ما يمثل ٧٧٪ من الصادرات المغربية من الحوامض، كما تم تصدير ٧٨ الف طن من الحوامض المغربية الى بلدان اوروبا الشرقية و٢٥ الف طن الى اميركا الشمالية و١٤ الف طن الى دول الشرق الاوسط.

اما انتاج الخضار فقد عرف بعض الصعوبات والمشاكل على الرغم من الموسم الزراعي الجيد الذي عرفته المملكة هذه السنة.

ويتوقع المنتجون وخصوصاً الصغار منهم، ان يتكبدوا خسارات مهمة في مجال تصدير البندورة بسبب التقلبات التي شهدتها الاسواق الاوروبية وخصوصاً منها السوق الفرنسية التي انهارت الاثمان فيها الى مستوى اقل من ثمن الدخول.

كما تعود اسباب هذه الخسارة الى ان صادرات البندورة تميزت خلال هذا الموسم بضعف كمياتها اثناء الفترة المعفية، ولم تتجاوز هذه الصادرات لاول مرة الكمية الممنوحة في اطار الاتفاقية المغربية - الاوروبية الاخيرة، بحيث تم تصدير ١٣٠٧٢٠ طناً عوض ١٤٥٦٧٦ طناً الممنوحة.

اما منتوج البطاطا فقد عانى خلال هذا الموسم هو الآخر صعوبات ومشاكل اكثر، ليس فقط على مستوى التسويق وانما على مستوى الانتاج كذلك. وقد كان للتساقطات المطرية الغزيرة التي هطلت مؤخراً في المغرب وتسببت في فيضانات في عدد من مناطقه تأثيرات سيئة على مستوى انتاج البطاطا، بحيث تجاوزت الخسائر التي لحقت بالانتاج كل التقديرات الاولية وخصوصاً في المنطقة الشمالية التي تعتبر اهم منطقة لانتاج البطاطا الموجهة للتصدير.

فبعدما كان المنتجون يتوقعون في بداية الموسم تصدير كمية من البطاطا تفوق ١٥٠ الف طن، لم يتمكنوا في الاخير من تصدير سوى ٦٠ الف طن بسبب الاضرار الناجمة عن مياه الامطار التي غمرت حقول الانتاج.

كما فقد المنتوج بسبب هذه المياه الغزيرة عنصر الجودة التي تشتهر بها البطاطا المغربية.

ويؤكد منتجو ومصدرو الخضار ان المغرب فقد لاول مرة موقع الصدارة في الاسواق الاوروبية امام منافسيه وخصوصاً الاوروبيين.

## تطبيع العلاقات بين السعودية والأردن

# ثمرة السلام مع إسرائيل... «رغيف مرّ»!

□ استطاع العاهل الأردني رأب صدع في العلاقات مع المملكة العربية السعودية عمره ست سنوات، وذلك خلال زيارته الأخيرة إلى السعودية حيث التقى الملك فهد بن عبدالعزيز وأجرى معه محادثات تم خلالها تجاوز الخلافات التي نشأت منذ حرب الخليج. لكن الأسباب الموجبة لهذا التقارب هي أسباب أمنية بالنسبة إلى السعودية، وأسباب إقتصادية بالنسبة إلى الأردن. فالملك فهد يريد الحصول على معلومات عن المنشقين السعوديين الذين يعيشون في الأردن، والملك حسين يريد أن تفتح السعودية أبوابها للعمال الأردنيين بسبب التململ الاقتصادي الحاد في بلاده. والمعروف أن حوالى ٣٠٠ الف أردني كانوا يعملون في السعودية والخليج قبل الحرب.

فقد «باع» الملك حسين شعبه (٢،٤ مليون نسمة نصفهم من الفلسطينيين) معاهدة السلام مع إسرائيل لعام ١٩٩٤، على أساس أن هذا السلام سوف يحمل معه الازدهار والبحبوحة الاقتصادية، فأعطوه اذناً صاغية.

لكن حرب الخليج شكلت كارثة للأردن. فكان عليه بعدها ليس فقط استيعاب ٦٠٠ الف أردني وفلسطيني طردوا من السعودية والكويت، بل فقد سوقه الرئيسي بسبب العقوبات المفروضة على العراق.

وزاد في الطين بلة، أن ذلك تصادف مع تبني الأردن لبرنامج صندوق النقد الدولي القاضي بإجراء تعديلات بنيوية تهدف إلى التخلص من ديون خارجية بلغت ١١ مليار دولار. وقد خفضت الحكومة الأردنية هذا الدين الى النصف خلال السنوات الأربع الماضيات، لكن بثمن عال. فقد قدرت نسبة البطالة في الأردن بين ١٤٪ و ٢٠٪، ويقول بعضهم إن مستوى معيشة الأردنيين قد هبط بمقدار النصف تقريباً خلال العقد المنصرم. فالشكاوى الشعبية لها ما يبررها.

وكان الأمل أن يؤدي السلام مع إسرائيل إلى إسكات هذه الشكاوى. لكن الأردن لم يحصل على مساعدات أميركية كتلك التي حصلت عليها مصر بعد اتفاقيات كامب دايفيد، فلم يحصل إلاّ على شطب ديون بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار فقط. كما إن الأردن لم يحصل على شيء يذكر من الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، وهي افاقيات يفترض أنها تقوم على التجارة الحرة بين البلدين، لكن ذلك، كما يقول وزير التجارة الأردني علي ابو الراغب، قد أجهضته الاتفاقيات الاسرائيلية مع السلطة الفلسطينية.فلم يعد متاحاً للضفة الغربية أن تستورد من الأردن سوى الإسمنت!، وحتى هذا يصبح غالياً جداً إذا كان له أن يصل إلى غزة بسبب القيود والرسوم الاسرائيلية على الحدود.

وهذا قدم للأحزاب الأردنية المعارضة مبرراً لربط الركود الاقتصادي بالسلام مع إسرائيل.

وتحتج جبهة العمل الإسلامي بأن قبول الأردن بوصفة صندوق النقد الدولي هو وراء ارتفاع أسعار الخبز وعلف الحيوانات. فقد تضاعف ثمن الخبز منذ ١٣ آب/أغسطس الماضي، ولم يفلح نواب المعارضة في البرلمان في إقناع الحكومة بتعديل موقفها.

وقال زعيم جبهة العمل الإسلامي: «وعدونا باننا سوف نحصل على السمن والعسل من السلام مع إسرائيل، لكن مؤامرة صندوق النقد الدولي ضد رغيف الشعب تظهر حقيقة هذا السلام».

عن مجلة «إيكونوميست»

## المساس بالمياه مساس بالحياة

# الصراع على المياه بين النيل والفرات!

□ عندما يجري النهر الدولي في عدة دول متجاورة، يصبح هذا النهر وحدة قائمة بذاتها، كما تصبح مياهه ملكية مشتركة بين الدول التي يخترقها، ومن ثم فلا يجوز لدولة واحدة أن تنفرد باستثمار هذه المياه في مشروعات الري أو توليد الطاقة الكهربائية. وبذلك تختلف السيادة الاقليمية على المياه عن السيادة الاقليمية المرتبطة بالحدود السياسية، فتصبح سيادة الدولة مقيدة بمبدأ الاستخدام المتكامل لمياه النهر القائم على أساس عدالة التوزيع والاستخدام وفق المصلحة المعقولة لكل دولة، وطبقاً لمبدأ «لا ضرر ولا ضرار»، وهو المبدأ الذي انتهت إليه اتفاقية هلسنكي لعام ١٩٦٦، التي قضت أحكامها بوجوب تحديد الحصة العادلة والمعقولة من مياه النهر الدولي اللازمة لأرض كل دولة دون إلحاق الضرر بالدول الاخرى المجاورة.

إن أكثر المشاكل القابلة للانفجار المفاجيء، والتي قد تؤدي إلى نشوب الحروب، تنعكس بشكل خاص في مشاكل مياه كل من نهر النيل ونهر الفرات. فالاول يجري في تسع دول إفريقية حتى يصل إلى مصر، والثاني يجري في ثلاث دول تنتهي في العراق. وجميع هذه المشاكل ترجع إلى محاولات بعض الدول التي توجد فيها منابع هذه الأنهار إقامة سدود وخزّانات على هذه الأنهار سواء لحاجتها الفعلية أو المستقبلية لهذه المياه، أو لرغبتها في استخدامها كوسيلة للضغط السياسي على الدول الأخرى المجاورة. غير انه لما كان استمرار حياة الشعوب واستقرارها مرتبطين بتوافر المياه، فإن المساس بالمياه هو مساس بالحياة ذاتها. ومن ثم فإن الاعتداء عليها هو اعتداء على حياة الشعوب، وقد يؤدي بطبيعة الحال إلى نشوب الحروب.

وفي ضوء هذه الحقيقة، يمكن تفسير دواعي القلق والشك والتوتر من إقامة بعض السدود والخزّانات على هذين النهرين، مثل: سد نهر فينشا، ومشروع خزّان بحيرة تانا، ومشروع نهر البارو المتفرع من نهر السباط، وبعض المشاريع السودانية، وسد خزّان أتاتورك على نهر الفرات.

لقد بدأت وتمركزت الهجرات الأولى ليهود دولة إسرائيل حول مناطق المياه في شمال فلسطين، ثم ارتبطت عملية التوسع الاستيطاني الاسرائيلي وتشجيع موجات الهجرة اليهودية من دول الاتحاد السوفياتي ومن بعض دول إفريقيا، بمراكز توافر تدفق المياه. وكانت عناية إسرائيل بتخزين المياه وتوافرها عنصراً أساسياً في اهتماماتها.

إن المشاكل التي تثار من حين إلى آخر بشأن اقتسام حق الانتفاع وعدالة توزيع مياه الأنهار الدولية، ترجع أساساً إلى عدم وجود اتفاقية دولية موقعة من جميع دول النهر، وتنظيم حصص أطرافه، كما ترجع إلى أن منابع هذه الأنهار توجد في دول كانت تحت الاستعمار، وأن حكومات بعض تلك الدول تدعي انها لا تقيد بالاتفاقيات الدولية المبرمة في ظل الاستعمار.

أما بالنسبة إلى مياه الفرات، فإن السدود المقامة عليه في الأراضي التركية تستهدف استعادة تركيا لدورها القديم بالتأثير في مسرح سياسة الشرق الأوسط، وضمان عدم مطالبة سوريا بلواء الاسكندرون، ومنع زعماء الأكراد والأرمن من اللجوء إلى الأراضي السورية، وإلى تقليص التأييد السوري لحزب الله في لبنان، وإلى تنفيذ مشروع مد أنابيب الماء إلى الخليج.

إن لبعض الدول مثل مصر حقوقاً مكتسبة وثابتة في مياه النيل، وذلك بمقتضى بروتوكول ١٨٩١، واتفاقيات ١٩٣٨ و ١٩٥٩. وتشكل موجات الجفاف المتلاحقة، وتزايد مساحات التصحر، والزيادة السكانية المطردة، طلباً متزايداً على مياه النيل سواء لاستخدامها للشرب أو للزراعة ولتوليد الطاقة الكهربائية. ولذلك فإن العبث بمياه النيل قد يشكل سبباً من أسباب الصراعات المستقبلية، وخصوصاً أن إنتاج المواد الغذائية، وعلى رأسها القمح الذي أصبح سلعة استراتيجية، بات يشكل وسيلة للضغط السياسي والاقتصادي على بعض الدول المسؤولة عن الحياة والحضارة في بول نهر النيل.

ونظراً لعدم وجود اتفاقية دولية مع الدول التسع لنهر النيل، ونظراً لعدم ضمان استقرارها على رأي واحد، فإنه قد يكون من المفيد بالنسبة إلى مصر دراسة ما يلي:

١- قيام مصر بإبرام اتفاقيات ثنائيةمع كل من الدول التسع كل على انفراد ريثما يتم التوصل إلى اتفاقية جماعية.

٢- أن يكون رد الفعل المصري قوياً على المستوى الاقليمي والدولي إزاء أي مشروعات مائية قيمها أي من الدول التسع بدون التنسيق مع مصر.

٣- العمل على حشد التأييد الدولي لتمويل مشاريع قناة جونقلي ومشروع ضبط ومنع الفاقد من مياه النيل.

٤- تحسب ضد أخطار الفجوات المائية الفجائية بالقيام بحملة توعية قومية تستهدف ترشيد الاستهلاك المائي، وتقليل التصرف من أسوان، وتقليل الصرف من المصارف ومنها إلى البحر، واستخدام وسائل الري المتطورة مثل الري بالتنقيط وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها في الزراعة، وتحديد مساحات المحاصيل الزراعية مثل الأرز وقصب السكر التي تستهلك كميات كبيرة من المياه.

رياض حبشي
(سفير سابق)
عن «الأهرام»

## خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

### «الميزان» تدخل عامها الرابع

□ بهذا العدد، تختتم «الميزان» عامها الثالث لتدخل في عامها الرابع. وهي في الواقع لا تدخل عاماً جديداً، إنما تدخل في عصر جديد. والعصر الجديد هذا لا يقتصر على مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي، والمشاركة في شبكات المعلومات الدولية، أخذاً وعطاء، بل يتعدى ذلك إلى تنمية الافكار وطرق التحليل، وإلى انتهاج نمط فلسفي في من حيث أساليب الاختيار والتنسيق لموالفة المستجدات الفكرية والعملية في المسائل الاقتصادية والسياسية والجيوبوليتيكية مع الواقع العربي.

والشيء الأهم الذي سوف نحرص عليه حرصاً خاصاً، هو استقلالية الجريدة وترسيخ هذه الاستقلالية، على الرغم من أن ذلك يلامس حساسيات عديدة في أكثر من مكان. فقد كان تقديرنا صحيحاً من البداية قبل ثلاث سنوات، وهو أن إصدار جريدة اقتصادية عربية مستقلة شرط لازم لكي تكون الجريدة على مستوى رفيع ونوعية عالية، لأن ذلك بدوره يعزز استقلالية الجريدة.

وقد قلنا في تقرير خاص وزعناه على بعض المؤسسات الدولية، إن المنطق الذي يقوم عليه هذا الاختيار هو أن مثل هذه المطبوعة من شأنها أن تشيع مع الوقت مناخاً من الرأي المحترم يؤثر في التفكير الاقتصادي لدى الجهات المهتمة بالشأن الاقتصادي في العالم العربي، لأن الصحيفة الاقتصادية المستقلة هي وحدها التي تستطيع خرق إطار الرأي الوحيد الجانب السائد في الإعلام العربي التقليدي.

وقلنا في هذا التقرير أيضاً، إننا نولي اهتماماً خاصاً لتشجيع التصنيف ومؤسسات التصنيف للبلدان والمصارف والشركات من أجل إشاعة الشفافية والتحليل الموثوق، لأن أي تحليل بمعزل عن الشفافية المطلوبة يبقى ناقصاً ومشوهاً.

إن هدفنا نحو إقامة قطاع صحافي مميز في المجال الاقتصادي، هو في الواقع أكثر من مجرد تاسيس اتجاه بارز في الصحافة النقدية، وهو اتجاه لا يمكن أن يقوم بغير استقلالية واضحة، إذ إنه مشروط شرطاً لازماً بأسلوب متميز يصعب إتقانه من غير وجود محررين وكتاب مثقفين وموثوقين وعلى درجة عالية من الخبرة.

إننا لا ندعي ولا نرغب في الانتشار الواسع، كما قلنا في تقريرنا المذكور، لأن ذلك من طبيعة الجريدة المحدودة الاختصاص. لكننا نحرص على الابتعاد عن تفسير ذلك على أنه إطار نخبوي يمكن أن ينشأ من كون الجريدة لا تقيس انتشارها عددياً، بل هو يقاس، حسب التعبيرات الاقتصادية والمالية، بفعل المضاعفة وحركة التداول، لا بفعل الانتشار الأفقي.

وقد قلنا في التقرير التقويمي للسنوات الثلاث الماضيات بامانة وصدق، إن محاولتنا التركيز على فعل المضاعفة وحركة التداول لا يعني ولن يكون توسيع الانتشار افقياً بغية تحقيق قفزة كبيرة في الأعداد، لأن ذلك من حقائق الواقع.

كما قلنا في رسالة موجهة إلى «الإتحاد الأوروبي» إن «الميزان» في أكثر من وجه مطبعة عربية - أوروبية وتسعى إلى أن تكون منبراً للحوار والتفاعل بين أوروبا والمنطقة العربية، تختلف اختلافاً نوعياً عن بقية أدوات العلاقات العامة المروجة لعمليات تجارية آنية، أو مصالح ضيقة ومحدودة، من خلال التركيز على الآفاق الاستراتيجية وأسس التكافوء وشروط التعامل الصحي والتبادل الموثوق، وخصوصاً التناول بالنقد للأنماط العقيمة السائدة التي تعمل الآن في الاتجاه المعاكس للمصلحة العربية والمصلحة الأوروبية على السواء.

إننا ندخل عامنا الرابع بمخزون جديد من الخبرة، والمعاناة، في شتى المجالات. وهذه الخبرات المكتسبة من التجربة العملية علمتنا الكثير عن أنفسنا قبل أن تعلمنا عن «الغير»، من حكومات ومسؤولين ومؤسسات وسياسات وتوجهات... ورجال أعمال أيضاً.

ففي السياسة يستطيع أي كان أن يقول ما لا يعني وأن يعني ما لا يقول. لكن ذلك غير ممكن بالسهولة ذاتها في المجال الاقتصادي. وهنا أهمية الصحيفة الاقتصادية المستقلة القادرة على التحليل والنقد، ومطابقة ما هو معلن على المقاييس والمبادىء المتعارف عليها عالمياً. وهذا ليس بالأمر الذي يمكن تناوله عرضاً أو كيفما اتفق، وهو من العوامل التي أملت في البداية صدور «الميزان» شهرية لكي يتسنى لها الوقت الكافي للبحث والتحليل، خلافاً لما هو الحال في المطبوعات المسبوقة دائماً من وسائل إعلامية أخرى، أو تعتمد كثيراً على وكالات الأنباء اليومية، أو على مراسلين محليين محكومين بالرقابة الحكومية أو الذاتية، أو بارتباطات ومصالح مطبوعاتهم.

إننا في عامنا الرابع سوف نكون أشد حرصاً على استقلاليتنا، وأكثر ثقة بأنفسنا.

## ■ الولايات المتحدة
### رفع الحد الأدنى للأجور في خطوة إجتماعية - إنتخابية

# الإقتصاد ورقة إقتراع قد تبقي كلينتون في «البيت الأبيض»!

❐ وفر حسن اداء الاقتصاد خلال السنوات الاربع الماضيات حجة رئيسية لبيل كلينتون الذي يقدم للناخبين حصيلة ايجابية لمعدلات النمو والتضخم والبطالة وخفض العجز.

ويسعى الرئيس كلينتون الى الفوز بولاية ثانية في افضل الاوقات: فالاقتصاد يواصل نموه للسنة السادسة على التوالي. وتم ايجاد عشرة ملايين فرصة عمل منذ سنة ١٩٩٣. في حين يعتبر غالبية الاميركيين ان وضعهم المادي افضل مما كان عليه قبل اربع سنوات، وهذا عادة عامل حاسم في الانتخابات الرئاسية.

ولا يفوت «البيت الابيض» مناسبة للاشادة بالنمو «الصحي والصلب للاقتصاد» وللتذكير بان «العجز في الميزانية انخفض الى النصف، وهو سيتدنى هذه السنة الى اقل مستوى له منذ ١٩٨١ بحسب الارقام الاجمالية، لكنه سيكون فعليا الادنى منذ ١٩٧٤».

لكن الصورة لاتزال مشوبة ببعض السواد، مثل العجز التجاري القياسي وتخفيض قيمة الدولار. غير ان التحدي الرئيسي امام كلينتون يبق الشعور بانعدام الامن الاقتصادي الذي يسيطر على العديد من الاميركيين على الرغم من المؤشرات الايجابية.

فاتباعه سياسة تقشف في الميزانية، والتبادل الحر وخفض التضخم خلقت معجزات للشركات والبورصة التي قفزت بنسبة ٧٥٪ لكن الموظفين اقلقتهم عمليات اعادة الهيكلة وبقيت قدرتهم الشرائية تراوح مكانها حتى الاشهر الاخيرة.

وكان كلينتون قد رد في ١٩٩٢ على هذه التوجسات بالترويج لبرنامج اعادة اطلاق الاقتصاد وخفض الضرائب «للطبقة المتوسطة المنسية».

لكنه فضل بعد انتخابه العمل على خفض العجز في الميزانية بتأثير من مساعديه المحافظين مثل وزير الخزانة لويد بنتسن وكبير مستشاريه الاقتصاديين روبرت روبين، (وقد حل هذا الاخير محل بنتسن في اواخر ١٩٩٤). وفي ١٩٩٣ مرر زيادات في الضريبة بقيمة ٢٤١ مليار دولار على مدى خمس سنوات لم يستثن منها سوى ١٥ مليون شخص من اصحاب المداخيل الدنيا.

اما على الصعيد النقدي فقد ارخى كلينتون العنان للمصرف المركزي في سياسته لمكافحة التضخم.

واخيرا، انضم في حزيران/ يونيو سنة ١٩٩٥ الى المدافعين عن هدف الوصول الى توازن في الميزانية مع بداية القرن المقبل، الذي سبق ان اقترحه الجمهوريون، واعطت هذه الاستراتيجية نتائج سريعة، وتبين اولاً ان الاقتصاد لم يكن في سنة ١٩٩٢ على تلك الدرجة من السوء التي صورتها الاحصاءات المتوفرة. وما ان جمعت المؤشرات واعيد النظر فيها حتى ظهر ان الركود توقف في آذار/ مارس سنة ١٩٩١. ثم سمح خفض العجز في الميزانية بتناقص مثير في معدلات

الفائدة مما ساهم في الانتعاش.

وبعد ثلاث سنوات ونصف السنة، توقف التضخم عند معدل ٣٪ وانخفض معدل البطالة من ٧,٣٪ الى ٥,٤٪ اي اقل مستوى له في ست سنوات.

غير ان الجمهوريين ينتقدون هذا الازدهار معتبرينه الاضعف في السنوات الخمسين الاخيرة مقارنين بين معدل النمو الحالي البالغ ٢,٦٪ وبين معدل ٣,٦٪ المسجل بين السنتين ١٩٨٣ و١٩٩٠ خلال ولايتي الرئيسين رونالد ريغان وجورج بوش.

ويعيد «البيت الابيض» هذا الفارق الى خفض الانفاق العام ويرد بان القطاع الخاص نما بنسبة ٣,٢٪ في عهد كلينتون وهو ما يزيد عن نموه في عهدي ريغان وبوش.

ويقابل كلينتون وعود خصومه بخفض الضرائب بقيمة ٥٤٨ مليار دولار وباعادة تنشيط الاقتصاد بتأكيد ان سياسته تضمن مواصلة الترشيد في الميزانية واستمرار الانفاق على التعليم والصحة وحماية البيئة.

وقد اثبتت هذه الاستراتيجية نجاعتها في الشتاء الماضي عندما اعترض على اقتراحين حول الميزانية قدمهما الكونغرس الجمهوري ويقضيان بتمويل الخفض في العائدات الضريبية عبر تقليص الانفاق في هذه القطاعات الحساسة.

ويعلق كلينتون ايضا امالاً كبيرة على استطلاعات الرأي التي تؤكد ان الاميركيين يفضلون خفض العجز في الميزانية على تخفيض الضرائب ويشكون في قدرة المرشح الجمهوري روبرت دول على الوفاء بوعده تقليص الضرائب وامتصاص العجز في آن معاً.

وكان الرئيس كلينتون قام قبل ايام من افتتاح مؤتمر «الحزب الديموقراطي» في شيكاغو الشهر الماضي، بخطوة اجتماعية - انتخابية عندما وقع في واشنطن قانوناً يرفع بموجبه قبل ايلول/ سبتمبر ١٩٩٧ لاكثر من ٢٠٪ من الاميركيين الحد الادنى للاجور الذي لم يرفع منذ سنة ١٩٩١ من اربعة دولارات و٥٢ سنتاً في الساعة الى خمسة دولارات و١٥ سنتاً، ويتضمن الى ذلك بنداً لتشجيع تجني الاطفال.

وقبل توقيع القانون الذي صوت عليه ديموقراطيون وجمهوريون بعد معركة طويلة في الكونغرس استمرت اشهراً، قال كلينتون «انه قانون مميز حقاً ولمصلحة العمال والشركات والعائلات».

وكان اقترح هذه الزيادة في شباط/ فبراير ١٩٩٥، لكنه اصطدم برفض الغالبية الجمهورية في الكونغرس التي اكدت ان عدداً كبيراً من الشركات الصغيرة لن يتمكن من تحملها وقد يضطر الى تسريح موظفين. غير ان المطالبات الشعبية وتحركات النقابات ارغمت الجمهوريين على قبولها على مضض. ويشكل توقيع القانون نجاحاً كبيراً لكلينتون في مواجهة منافسه الجمهوري روبرت دول.

اما الشق الآخر من القانون الذي يطلق عليه «قانون حماية الوظائف في المؤسسات الصغيرة» فيتعلق بعملية التبني ويوفر خفضاً للضرائب مقداره خمسة آلاف دولار سنوياً لكل عائلة تتبنى ولداً وستة آلاف دولار في حال تبني ولد يحتاج الى عناية خاصة كأن يكون معوقاً.

ورأى الرئيس الاميركي ان «هذا القانون يضع حداً للحكم المسبق السائد منذ وقت طويل على تبني اطفال من اعراق مختلفة والذي عن غالباً إنتظاراً طويلاً وغير مبرر للاطفال الاميركيين».

## ■ روسيا
### في ظل تخوف أميركي من أزمة كمثل التي حدثت في المكسيك سنة ١٩٩٣

# موسكو تشهد أول تراجع لمعدل التضخم منذ ١٩٩٢!

❐ اظهرت بيانات رسمية نشرت في مطلع هذا الشهر ان اسعار المستهلكين في روسيا تراجعت في شهر آب/ اغسطس الماضي، لاول مرة منذ بدء برنامج التصحيح الاقتصادي سنة ١٩٩٢.

وقد سجلت الاسعار انخفاضا نسبته ٠,٢٪ في آب/ اغسطس الماضي بعد ارتفاعها بنسبة ٠,٧٪ في تموز/ يوليو الماضي.

ولم تصدر بعد بيانات معدل التضخم السنوي في شهر آب/ اغسطس غير ان لجنة الاحصائيات الحكومية قالت ان اسعار المستهلكين ارتفعت بنسبة ١٦,١٪ منذ بداية السنة. واذا استمر اتجاه تراجع الاسعار من الممكن ان ينخفض معدل التضخم الى مستوى ١٥٪.

وكانت اسعار المستهلكين قد ارتفعت بمعدل سنوي بلغ ١٣١٪ في كانون الاول/ ديسمبر سنة ١٩٩٥ وعادة ما تنخفض الاسعار في الصيف في روسيا بسبب انخفاض اسعار السلع الغذائية. غير ان انخفاض التضخم يعد نبأ طيبا بالنسبة الى الحكومة التي تواجه بضغوط على جبهات اقتصادية اخرى.

فعمليات تحصيل الضرائب متأخرة عن موعدها وستواجه الحكومة معركة ضارية من اجل تمرير ميزانية سنة ١٩٩٧ في البرلمان الذي يسيطر عليه الشيوعيون وغيرهم من المحافظين المعادين لسياسات يلتسن الاقتصادية.

ويذكر انه بعد اقالة ايغور غايدار القائم باعمال رئيس الوزراء الروسي عام ١٩٩٢ قفزت الاسعار بنسبة تزيد على ٢٠٠٠٪ واستمر معدل التضخم مرتفعاً سنة ١٩٩٣ ليصل الى ٨٠٠٪ ثم انخفض الى ٣٠٠٪ في سنة ١٩٩٤ ثم الى ١٣١٪ سنة ١٩٩٥. وحتى هذا الوقت من هذه السنة بلغ اجمالي معدل التضخم ١٦,١٪ فقط

وتعهدت الحكومة الروسية بمواصلة سياستها النقدية التقشفية، وحددتهدفها، بخفض معدل التضخم الى ٩,٢٪ خلال سنة ١٩٩٧.

### ■ مخاوف اميركية

ويرى المحللون الاميركيون ان موسكو تتجه نحو ازمة اقتصادية قد تستدعي عمليا انقاذ اكبر من تلك الصفقة التي قدمت الى المكسيك سنة ١٩٩٣.

ويحذر الخبراء، في واشنطن من ان حكومة الرئيس الروسي بوريس يلتسين تواجه موجة من الديون المؤجلة منذ زمن طويل والتي يحين سدادها في شهري ايلول/ سبتمبر الحالي، وتشرين الأول/ اكتوبر المقبل مما سيشكل اختبارا لمقدرة موسكو على ايجاد الاموال لتغطية هذه الديون.

ويقول الخبراء انه من دون مساعدة خارجية فان ازمة الديون تؤدي الى انهيار اقتصادي اكثر تدميرا من الانهيار الذي حدث في سنتي ١٩٩١ و١٩٩٢ في اعقاب انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفياتي.

ديمتري سيمس، رئيس مركز نيكسون للسلام والحرية في واشنطن، واحد من هؤلاء الخبراء، وهو يعتقد انه ستكون هناك ازمة اقتصادية في الخريف ومشكلة مع المصارف الروسية. مرعبة تجعل من عملية الانقاذ التي جرت بالنسبة الى المكسيك وكأنها حدث صغير.

وقالت مصادر الكونغرس انه اذا حدث ذلك فان قادة الكونغرس الجمهوريين قد يوافقون على عملية انقاذ دولية تقودها الولايات المتحدة على غرار ما حدث بالنسبة الى المكسيك اذا سعت ادارة كلينتون للحصول على هذه الموافقة.

كما قد يمارس المستثمرون الاميركيون المزيد من الضغط على الادارة كي تفعل شيئا لان استثماراتهم التي تقدر بمليارين ونصف المليار دولار في الاقتصاد الروسي.

وهذا المبلغ يعادل ثلث مجمل الاستثمارات الاجنبية في روسيا.

ولكن مصادر الكونغرس ذاتها حذرت من ان اي صفقة انقاذ لا بد ان تستلزم شروطا كثيرة قد يشعر الروس انهم مضطرون لرفضها مهما كان الثمن.

كما ان هذه المصادر حذرت من ان الازمة المالية الروسية قد تخرج من نطاق السيطرة بشكل سيء جدا لدرجة ان عملية انقاذ بقيادة الولايات المتحدة لن تكون كافية.

ففي الاشهر الخمسة الاولى من هذه السنة زادت ديون روسيا القصيرة المدى بنسبة ٧٧٪ وبنهاية شهر ايار/ مايو الماضي ارتفعت الديون على الضمانات الائتمانية قصيرة المدى (ثلاثة الى ستة اشهر) الى حوالي ٣٨ مليار دولار وهذه الديون هي اشبه بسندات الخزانة الاميركية.

وتفاقمت الازمة بعدم القدرة للحكومة الروسية على جمع الضرائب كافية في غمرة حالة من الفساد والفوضى في مجتمع تجتاحه الجريمة. وبلغ الاقتصاد حدا من الضعف لدرجة ان سندات الحكومة تعرض بنسبة ربح يصل الى ٢٠٠٪ لاجتذاب المشترين من المستثمرين الروس.

ويقول الخبراء ان نسبة الفائدة هبطت الآن الى حوالي ٨٠٪.

وبالنسبة الى ديون روسيا القصيرة المدى، التي تبلغ ٢٨ مليار دولار فان مواعيد سدادها تحين كل وقت، وتجري اعادة تدويرها كما قال مارشال غولدمان مدير «مركز ديفيس للدراسات الروسية» في جامعة هارفارد.

## ■ بريطانيا
### فضيحتان تهزان السوق المالية

تأثرت سمعة السوق المالية في لندن سلباً بفعل الفضائح المالية التي طاولت اثنين من اكبر مصارفها هما «دوتش مورغن غرينفيل» و«روبرت فليمينغ».

واضطر الاول الذي يفتخر بانه عريق وذو تقاليد راسخة الى تعليق التعاملات في ثلاثة من صناديقه الاستثمارية بعد تحقيق في مخالفات قانونية مزعومة. وفرضت سلطات الرقابة المالية في لندن وهونغ كونغ غرامات على اربعة صناديق استثمار تابعة لمجموعة «فليمينغ» بعد اكتشاف تحويلات مالية اجراها احد مديريها لاغراض شخصية.

وبعد مرور نحو ١٨ شهراً على فضيحة مصرف «بيرينغز» البريطاني في سنغافورة التي احدثت هزة في الاسواق المالية العالمية، بينت القضيتان الجديدتان صعوبة المراقبة الفعلية للنشاطات التي تحمل طابع المغامرة والرهان في قطاع يشهد دائماً تنافساً شرساً.

وصرح ناطق باسم سلطة مراقبة الاستثمارات في بريطانيا المسؤولة عن التحقيقات في نشاطات «روبرت فليمينغ» و«دوتش مورغن غرينفيل» «لا يمكننا ابداً الاطمئنان، فاذا اراد شخص ما ان يقوم بعملية احتيال يستطيع ذلك ايا تكن وسائل المراقبة المستعملة».

ومرة اخرى يواجه مدققو الحسابات مسألة مراقبة المديرين والسماسرة الذين يديرون مبالغ ضخمة، وتساءلت صحيفة «فايننشال تايمز» «كيف يمكن اعطاء هؤلاء حرية كافية لاظهار مواهبهم مع ابقائهم تحت مراقبة حذرة؟».

وبعد قضية مصرف «بيرينغز» الذي ورطه احد سماسرته نيك ليسون في خسائر مالية ضخمة، عزز «بنك انكلترا» المكلف الاشراف على القطاع المصرفي وسائل المراقبة على نحو ملحوظ ووظف نحو مائة شخص لمراقبة الاستثمارات المالية الجديدة.

ولجأ مصرف «دوتش بنك» الذي يعتبر احد اكبر المصارف في العالم الى وسائل متنوعة لاحتواء الفضيحة التي طاولت مصرف «دوتش مورغن غرينفيل» التابع له منذ عام ١٩٨٩ وشلت صناديقه الاستثمارية الثلاثة التي يبلغ حجمها مليارين و٢٠٠ مليون دولار وتدير مصالح تسعين الف مستثمر. واعلن لهذه الغاية انه سيغطي الخسائر الناجمة عن المخالفات التي تسبب بها المدير بيتر يونغ الذي ارتكب اخطاء في تقدير قيمة الاسهم غير المسعرة التي تدخل جزئيا في هذه الاستثمارات.

وقالت ادارة المصرف انها اشترت بعض اسهم هذه الاستثمارات لحسابها الخاص كي لا تتأثر الاسعار عندما تعاود العمليات المالية في الصناديق الثلاثة اليوم. ولن يتعرض المستثمرون لخسارة على عكس المصرف الذي يتوقع ان يتخلى عن ٣٠٠ مليون دولار ارضاء للمستثمرين.

وفي خواتيم الشهر الماضي، سدد مصرف «غاردين فليمينغ» الذي يديره مصرف «روبرت فليمينغ» ومؤسسة «غاردين ماتسون» المالية ٢٠ مليون دولار لمستثمرين تأثروا بعملية تحويل الاموال التي قام بها احد مديري المصرف في هونغ كونغ. وغرمت الصناديق الاربعة في لندن وهونغ كونغ نحو مليون دولار.

## الاحلام الاقتصادية تبددها العوائق السياسية

# إسرائيل تفضل التطبيع بالتسلل على المشاريع الكبرى!

عندما فاجأ الرئيس المصري انور السادات العالم بزيارة القدس في اواخر السبعينات، عاكفاً على صلح منفرد مع اسرائيل. اصيب العالم العربي بصدمة مزدوجة بعضهم صدم لمجرد فكرة الصلح مع عدو تاريخي حارب العرب وحاربوه طوال ثلاثة عقود ولانفراد مصر بهذه الخطوة ضد بقية العرب، وبعضهم خيل اليه ان انتهاء مرحلة الحرب والعداء سوف يحمل معه ازدهاراً اقتصادياً يحل المعضلات القائمة التي عزيت الى ضخامة الانفاق العسكري بسبب العداء مع اسرائيل. ومع ان دولاً عربية كثيرة عادت وقبلت بالسير في الطريق الذي سلكه انور السادات، الا ان حل المعضلات الاقتصادية بقي سراباً، بل ان الاوضاع الاقتصادية في البلدان العربية زادت سوءاً.

ولم تمض سنوات قليلة حتى انفجرت في مصر ذاتها انتفاضة شعبية بسبب اقدام الحكومة المصرية، انذاك، على رفع اسعار الخبز، وهي الانتفاضة التي اطلق عليها انور السادات «ثورة الحرامية». وكان من نتيجة ذلك ان ارغفة الخبز المصرية نقص حجمها وارتفع سعرها!

غير انه على الرغم من تطبيع الحكومة المصرية علاقاتها مع اسرائيل، فقد ظل المزاج الشعبي في مصر مقاطعاً التعامل مع اسرائيل تجارياً واقتصادياً. وقد ظل هذا السلام المصري - الاسرائيلي، سلاماً بارداً في عهد الرئيس الحالي حسني مبارك الى درجة ان مبارك نفسه رفض حتى الان القيام بزيارة رسمية الى اسرائيل. والمرة الوحيدة التي توجه فيها الى الدولة العبرية كانت للمشاركة في جنازة رئيس الوزراء الاسرائيلي المغدور اسحق رابين.

### تلاشي الآمال

والان تتكرر الحكاية ذاتها في الاردن، وربما بصورة حرفية سواء من حيث الاحتجاج على رفع اسعار الخبز او من حيث المزاج الشخصي المقاطع للتعامل مع اسرائيل.

وكانت الآمال قبل ذلك معقودة على امكانية ان تحدث قمة عمان الاقتصادية في اواخر السنة الماضية اختراقاً لحالة البرود في التطبيع الاقتصادي بين الدول العربية واسرائيل. وقد اسهم في وتيرة تلك الآمال الاصرار الاميركي على اقامة مصرف للتنمية الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا ... في وجه معارضة اوروبية وخليجية. لكن هذه الفكرة ذاتها ما لبثت ان بدأت تتلاشى عندما رفض الكونغرس الاميركي رصد الحصة التي تعهدت بها واشنطن في راس مال البنك المذكور وقدرها ٢٦٠ مليون دولار تمثل نسبة ٢١٪ من راس المال الابتدائي للبنك. كما ان مشاريع اخرى عرضت في قمة عمان بكثير من الضجيج مثل صفقة قطر مع شركة «انرون» الاميركية لتزويد اسرائيل بالغاز الطبيعي، اخذت تتلاشى هي الاخرى.

والشيء الوحيد الملموس الذي تحقق من معاهدة الصلح الاردنية مع اسرائيل، اقتصر على القطاع السياحي وبشكل محدود جداً. بحيث تباينت تبايناً فاضحاً الآمال التي نفخها السياسيون من حيث القيام بالمشاريع المشتركة مع واقع الامر. فعادت الى الساحة الاقتصادية في المنطقة مشاعر البرود وانعدام الثقة حتى قبل وصول حكومة نتانياهو المتشددة الى الحكم في اسرائيل.

### صفقة الغاز

ومع ان الحكومة القطرية استطاعت ان تنتزع من شركة موبيل الاميركية حصة من الغاز طلبتها شركة «انرون»، الا ان هذه الصفقة واجهت وتواجه عقبات داخلية وخارجية يتعذر تجاوزها في الظروف الراهنة للاسباب التالية:

١ ـ تعثر مشاريع انرون المعولة على الغاز القطري وخصوصاً في الهند بحيث يتعذر على الشركة الاميركية تسويق الكمية المرصودة لها من الغاز القطري. وحتى لو تحققت الصفقة مع اسرائيل فان حجم الكميات المقترح تخصيصها لاسرائيل لا تستوعب كامل تلك الكمية.

٢ ـ التراجع القطري عن سرعة التطبيع مع اسرائيل في الاونة الاخيرة، بحيث ارجأت قطر افتتاح مكتبها المقرر في تل ابيب لرعاية المصالح الاقتصادية المشتركة. كما انها اعلنت عزمها على ابطاء عملية التطبيع مع الدولة اليهودية، ريثما تستأنف محادثات السلام في المنطقة.

٣ ـ تردد اسرائيل ذاتها في اعتماد صفقة الغاز القطرية لاعتبارات اقتصادية لان الغاز القطري المسيل واصلاً الى اسرائيل سوف تكون كلفته الاقتصادية اعلى بكثير من البدائل المتاحة، ولهذه الاعتبارات الاقتصادية، راح المسؤولون الاسرائيليون يتساطون عن جدوى مثل هذه الصفقة.

### قمة القاهرة

وفي قمة عمان السابقة عندما كان الحماس على اشده لعملية التطبيع الاقتصادي نشأ بفعل هذا الحماس نزاع بين مصر وقطر على استضافة القمة التالية التي فازت بها مصر لتعقد في القاهرة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

لكن الاوضاع السياسية المستجدة بعد مجيء نتانياهو الى الحكم في اسرائيل، دفعت بعض المسؤولين المصريين الى التلميح بالغاء هذه القمة ما لم يصدر عن الحكومة الاسرائيلية ما يؤكد عزمها على استئناف المحادثات مع الفلسطينيين ومع سوريا. ومع ذلك يستبعد المراقبون ان تقدم مصر على مثل هذه الخطوة بالغاء القمة نظراً الى حاجتها الملحة لاجتذاب الاستثمارات الاجنبية.

وحتى لو انعقدت قمة القاهرة في موعدها، فانها سوف تنعقد في مناخ اقل حماساً واندفاعاً نحو التطبيع السريع. وليس من المتوقع ايضاً ان تسفر القمة المذكورة عن نتائج جديدة تؤذن بمناخ اقتصادي اكثر ارتياحاً.

وايا كان الامر فان قمة القاهرة لن تكون محطة اساسية في انشاء الصورة المزينة سابقاً لما وصف بانه «الشرق الاوسط الجديد». ذلك انه بالاضافة الى الازمات السياسية هنالك تحفظات على الاندفاع في التوجه الى دفع صفقات كبرى لاغراض سياسية مما حمل اكثر من جهة على اعادة النظر في الامر والتعامل مع المصاعب القائمة امام هذا التوجه تعاملاً واقعياً.

### التطبيع بالتسلل

والمشككون بعملية التطبيع من خلال المشاريع الكبرى يقولون ان هنالك وسائل اخرى للتطبيع اقل اثارة للجدل السياسي واهمها فتح مجالات اوسع للاستثمار المشترك عن طريق اسواق المال.

لكن اسواق المال العربية في معظمها مازالت مغلقة امام الاستثمارات الخارجية وجميع البورصات العربية باستثناء البورصة المصرية والبورصة المغربية تضع قيوداً بدرجات مختلفة على الاستثمارات الاجنبية. فالمملكة العربية السعودية لا تسمح باي استثمار اجنبي من خلال بورصة الرياض، على الرغم من تساهلها اخيراً بالنسبة الى الاستثمارات الخليجية.

لكن السعودية تتعرض لضغوط داخلية وخارجية لزيادة انفتاحها على الاموال الخارجية وهذه الضغوط تأتي في الدرجة الاولى من الولايات المتحدة الاميركية، وفي الداخل تأتي من غرفة تجارة الرياض التي نصحت الحكومة السعودية بالسماح للاجانب شراء اسهم سعودية في المملكة.

والمتوقع الان ان تنفتح بورصة الكويت انفتاحاً كاملاً بعد المفاوضات التي جرت بين الحكومة الكويتية والمسؤولون الاميركيين حول تقيد الكويت في قوانين البورصة بالقواعد المعمول بها في الهيئة الاميركية للاشراف على البورصة الاميركية واسواق الاوراق المالية في الولايات المتحدة.

### تردد الاستثمارات

وعلى الرغم من تجاوب البورصات العربية بدرجة او اخرى مع متطلبات الانفتاح ومع الضغوط الاميركية في هذا الاتجاه، فان اسواق الاسهم العربية لم تستطع حتى الان اجتذاب المستثمرين الاجانب.

والتحفظان الاساسيان للمستثمرين الاجانب على الاقبال باتجاه الاسواق العربية هما:

اولاً، ان هؤلاء المستثمرين مازالوا يعتقدون بان استثماراتهم في البلاد العربية لن تكون في مأمن.

ثانياً، عدم توفر معلومات كافية او معلومات صحيحة ودقيقة سواء عن الشركات المدرجة في البورصة او عن الاوضاع الاقتصادية العامة في معظم تلك البلدان.

ثالثاً، لان عمليات الاشراف على حركة البورصات العربية غامضة وضبابية فضلاً عن الصعوبات القانونية والقضائية للبت المقبول في النزاعات او المخالفات.

ومن بين الدول العربية جميعها لا يوجد مشرفون مستقلون على البورصة الا في مصر وسلطنة عمان.

ولهذه الاسباب كلها لم يكن نصيب البلدان العربية من تدفقات الرساميل الخارجية الى اسواق الاسهم في الدول الناشئة سوى ١٪ فقط مع العلم ان بعض المستثمرين الاجانب الممنوعين من الاستثمار المباشر في معظم البورصات العربية يلجأون الى اعتماد وكلاء محليين بالامانة تسجل الاسهم باسمهم نيابة عن اصحابها المجهولين.

وبالمقارنة تبدو الهوة سحيقة بين بورصة تل ابيب وبين البورصات العربية ليس فقط من حيث حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة بل من حيث مجمل ترسملية السوق.

فالسوق الاسرائيلية وحدها تصل ترسمليتها الى اكثر من ٧٠ مليار دولار بينما بورصات الدول العربية مجتمعة بما في ذلك البحرين ومصر والعراق والاردن والكويت ولبنان والمغرب وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والامارات العربية المتحدة، لا تصل كلها الى ١٠٠ مليار دولار، نصفها تقريباً من نصيب السعودية وحدها.

### العوائق السياسية

مما لا شك فيه ان العوائق السياسية الناشئة من تعثر عملية السلام لها نصيب كبير من الفتور في العلاقات الاقتصادية، فلا تنحصر هذه العوائق بالمزاج الشعبي العربي ضد التطبيع.

غير ان هناك عوائق سياسية اخرى داخلية، بسبب تفاوت انظمة الحكم في توجهاتها ومؤسساتها واساليب معالجتها للشؤون السياسية والاقتصادية. ثم ان المشاريع الكبرى المقترحة مثل انشاء مطار وسكة حديد بين الاردن واسرائيل، تعترضها بالاضافة الى الصعوبات المالية بسبب تعذر ايجاد اموال ضخمة تغطي نفقات هذه المشاريع، مشكلات ذات طبيعة سياسية وامنية. وهذه المشكلات السياسية والامنية تنعكس انعكاساً على حركة المرور اللازمة لتشغيل مثل هذه المشاريع.

ولمجمل هذه الاسباب اخذت اسرائيل نفسها تغير اسلوب ونطاق تعاونها مع المنطقة العربية بالانتقال من التفكير بالمشاريع الكبرى ذات الابعاد السياسية الى التفكير بالمشاريع الصغرى غير الملفتة للنظر والتي لا تثير حساسيات سياسية معوقة.

الميزان AL-MIZAN
يزن ويوازن
قسيمة الاشتراك
أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان». عدد:..... لمدة:.....
طيه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية (بقيمة: .....)
الاسم: .....
العنوان: .....
.....
البلد: .....
ترسل القسيمة على العنوان لآتي: AL-Mizan Subscription Dept, Congress House, 14 Lyon Road Harrow On The Hill, Middlesex HA1 2EN, United Kingdom
الاشتراك السنوي:
■ المملكة البريطانية المتحدة
للطلاب والجمعيات ١٠ جنيهات
للافراد ١٠٠ جنيه
لمؤسسات والشركات ١٠٠٠ جنيه
■ في الخارج
للطلاب والجمعيات ٢٠ دولاراً
للافراد ١٦٠ دولاراً
لمؤسسات والشركات ١٦٠٠ دولار
تدفع لأمر: PROXIMA. The Networking People Ltd

## التوقعات النفطية حتى نهاية القرن

# الإنتاج المتزايد خارج «أوبيك» يستأثر بالزيادة في الطلب العالمي!

شهد الطلب على النفط في السنة الماضية، ارتفاعاً ملحوظاً، وبقيت الاسعار ثابتة على مستوى أعلى من السابق ، وقدرت وكالة الطاقة الدولية في باريس أن الطلب العالمي سوف يتزايد في السنة المقبلة ١٩٩٧ بنسبة ٥،٢٪ بما يعادل ١،٨ مليون برميل في اليوم.

ومع ذلك لم تحظ الدول المنتجة في «اوبيك» باي زيادة في نصيبها من السوق ذلك ان معظم الزيادة في الطلب العالمي قد جاءت من دول منتجة خارج «أوبيك».

وتقدر«وكالة الطاقة الدولية» ان يرتفع الانتاج خارج «أوبيك» في السنة المقبلة بمعدل ١،٧ مليون برميل في اليوم، ليصل في مجمله الى ٤٥،٧ مليون برميل في اليوم ، إزاء ٣٥ مليون برميل في اليوم فقط لدول «أوبيك».

ويشير تقرير الوكالة الى ان الطلب على نفط «أوبيك» في السنة المقبلة سوف يبقى على حاله تقريباً ، كما كان هذه السنة، او بزيادة طفيفة لا تتجاوز ١٠٠ الف برميل في اليوم . ويعزى ذلك الى تزايد الانتاج خارج «أوبيك» من جهة ، والى تزايد إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في دول «أوبيك» ذاتها.

### نفط بحر الشمال

وتأتي نسبة كبيرة من الزيادة في الامدادات النفطية من خارج «أوبيك» من الحقول الجديدة في بحر الشمال. ومنها اكثر من عشرين حقلاً يقدر لها أن تضيف ما يزيد على ٥٦٥ الف برميل في السنة المقبلة.

والواقع أن انتاج النفط في بحر الشمال كان بمثابة مفاجأة مقلقة لدول «اوبيك». فقد كانت التوقعات السابقة تشير الى أن نفط بحر الشمال سوف يبلغ ذروته في سنة ١٩٩٠ ليصل الى ٣ ملايين برميل فقط، ثم يعود الى الهبوط التدريجي ، بحيث يجري التعويض عن ذلك من دول «اوبيك». إلا أن هذه الحسابات تغيرت جذرياً عندما تجاوز إنتاج بحر الشمال ٣،٧ مليون برميل سنة ١٩٩٠ وظل يتزايد سنة بعد سنة بحيث امتنع الخبراء عن تحديد موعد او مقدار ذروته.

ففي سنة ١٩٩٤ بلغ انتاج بحر الشمال ٥،٦ مليون برميل في اليوم ، ووصل الى ٦ ملايين برميل في اليوم سنة ١٩٩٥، ثم الى ٦،٧ مليون برميل سنة ١٩٩٦ ويقدر له ان يصل الى ٧،٤ مليون برميل في السنة المقبلة مساوياً تقريباً الانتاج السعودي.

وهذا ليس كل الحكاية لأن بحر الشمال سوق يظل متزايداً حتى سنة ٢٠٠٠ ليصل الى حدود ٨ ملايين برميل في اليوم.

ولهذه الطفرة في بحر الشمال أسباب عديدة ، منها إكتشاف حقول جديدة في المناطق البريطانية والنرويجية، والتحسن الكبير في تكنولوجية الاكتشاف والتنقيب والانتاج الثانوي، مما أدى أيضاً الى هبوط كلفة الانتاج، التي كانت أعلى كلفة في العالم نظراً الى صعوبة التنقيب والحفر في مياه عميقة وفي أحوال جوية سيئة. إذ ان كلفة الانتاج في بحر الشمال كانت في البداية ١٨ دولاراً للبرميل عندما كانت أسعار النفط في الثمانينات تزيد على ٣٠ دولاراً للبرميل. ثم اخذت هذه الكلفة تتناقص تدريجياً، فبلغت ١٥ دولاراً للبرميل عندما كان السعر العالمي بحدود ٢١ دولاراً. ثم هبطت الكلفة من جديد الى ١١ دولاراً عندما كان السعر ١٨ دولاراً للبرميل وهي الآن ما بين ٨ و١٠ دولارات للبرميل فقط ، ومن الممكن أن تتناقص بعد مع استخدام منصات جديدة مبتكرة للحفر في الحقول الجديدة.

### الانتاج الآسيوي

#### ١ ـ الصين

إن النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته دول شرق آسيا في السنوات الاخيرة، أدى الى زيادات كبيرة في الاستهلاك النفطي، بحيث تحولت دولة مثل الصين، من دول مصدرة للنفط الى دولة مستوردة. لكن ذلك دفع الصين الى التركيز على استكشاف مناطق جديدة في جنوب شرق آسيا ، وإن كانت النتائج حتى الآن ضعيفة بسبب تردد الشركات الاوروبية والاميركية في عمليات الاستكشاف الصينية.

ومع ذلك ركزت الصين جهوداً إضافية على مشاريع للاستخراج الثانوي والثالثي من حقولها القائمة، بحيث من المنتظر أن يصل إنتاج حقولها البحرية في السنة المقبلة الى ٢٢٠ الف برميل في اليوم. وامل الصين في المدى البعيد أن تنجح جهودها التنقيبية في الاحواض الحدودية في المناطق الشمالية من البلاد ، وكذلك في إقناع الشركات الغربية في المشاركة في عمليات التنقيب والانتاج. الا أن ذلك قد لا يحدث قبل سنة ٢٠٠٠ حيث يتوقع للانتاج الصيني في وضعه الراهن ان يبلغ اكثر قليلا من ٣ ملايين برميل في اليوم.

#### ٢ ـ استراليا

في السنتين الماضيتين هبط الانتاج الاسترالي من النفط وسوائل الغاز الطبيعي بنسبة ٧٪ بالفاً ٥٦١ الف برميل في اليوم لكن استراليا تبذل مساع حثيثة لتطوير اربعة حقول بلغت ذروتها الانتاجية هذه السنة. وينتظر ان تتزايد بطيئاً حتى نهاية الستعينات.

اما عمليات الاستكشاف البحرية الجديدة فلم تسفر عن اكتشاف النفط ، بل كشفت عن حقول متوسطة للغاز الطبيعي. وليس من المنتظر قريباً أن يزيد الانتاج الاسترالي الاجمالي عن ٦٦٥ الف برميل في اليوم.

#### ٣ ـ ماليزيا

لدى ماليزيا خمس مناطق بحرية، تنتج حاليا ما معدله ٦٥٠ الف برميل في اليوم. وفي مطلع سنة ١٩٩٤ خفضت الحكومة الماليزية صادراتها من النفط الخام، كما خفضت ضرائب الدخل على شركات النفط، لحفزها على بذل جهود أكبر في التنقيب عن حقول جديدة ومن المنتظر ان تقدم قريباً شروطاً افضل للشركات التي تقبل بالتنقيب البحري في المياه العميقة قبالة «ساراواك». ولن تتحسن هذه الصورة ما لم يتم العثور على اكتشافات كبرى جديدة.

#### ٤ ـ اذربيجان وكازاخستان

في هذين البلدين اللذين كانا جزءاً من الاتحاد السوفياتي صناعة نفطية قديمة لكنها متخلفة، وفيهما طاقات انتاجية كبيرة وواعدة. لكن عمليات الانتاج والنقل من حقولهما تعترضها مشكلات سياسية وجيوبوليتيكية عالجتها «الميزان» في السابق.

وتملك اذربيجان احتياطياً نفطياً جديداً، بحيث ينتظر للمناطق النفطية المجاورة لبحر قزوين، ان تبرز في القرن المقبل ككقوة نفطية لا يستهان بها، اذ تذللت العقبات السياسية والجيوبوليتيكية المعقدة التي تواجهها الان في منطقة مضطربة.

وكانت المساعي في هذا الاتجاه قد اعطت بارقة امل عندما جرى الاتفاق مع تركيا لنقل النفط الكازاخستاني والاذربيجاني بانبوب يمتد عبر بلاد الشيشان وجورجيا الى ميناء كيهان التركي على المتوسط ، متجاوزاً ارمينيا، بسبب الخلافات الارمنية الاذربيجانية على منطقة «ناغورنو كاراباخ». وهذا الخط الذي يحظى بموافقة اميركية ،(ويفسر الى حد ما حرب الشيشان للاستقلال عن روسيا)، يلزمه استثمارات مالية تقدر بحوالي مليارين من الدولارات تعهد الاتراك بتلبيتها.

ويبلغ انتاج اذربيجان حاليا ٢٢٥٠ الف برميل في اليوم لكنه من المنتظران يتضاعف بحلول السنة ٢٠٠٠ ويمكن له ان يتزايد كثيراً في حال التوصل الى اتفاقيات للنقل بالانابيب.

أما كازاخستان التي كانت تنتج حوالي ٥٢٥ الف برميل في اليوم في مطلع التسعينات، فقد أخذ إنتاجها يتناقص ليبلغ ٤٧٥ الف برميل في اليوم قبل أن يعود الى ذروته السابقة في نهاية عقد التسعينات.

وأهم حقل لدى كازاخستان هو حقل «تنغير» الذي يقدر إحتياطيه بحدود ١٠ مليارات برميل من النفط، لكنه حقل صعب جيولوجياً ويحاجة الى تكنولوجيا متقدمة لمعالجته نظراً لنسبة الكبريت العالية في نفطه. ويعقد الامل الآن على شركة «شيفرون» الاميركية التي انيط بها تطوير هذا الحقل مما سيعزز حظوظ كازاخستان النفطية في القرن المقبل. لكن الخطوط الكازاخستانية محكومة ايضاً بالمرور في روسيا ويتوقف مصيرها على الاتفاق مع موسكو.

### المناطق العربية خارج «اوبيك»

#### ١ ـ سوريا

يتزايد الانتاج السوري من النفط في السنوات الاخيرة، بالغاً الآن ٥٧٠ الف برميل في اليوم .

و ينتظر أن يرتفع الانتاج السوري قليلاً الى ٦٠٠ الف برميل في اليوم في السنوات المقبلة، بعد تطوير حقل «دير الزور». ومن غير المنتظر أن يزيد الانتاج عن هذا الحد.

#### ٢ـ اليمن

لم يؤثر الاحتراب الداخلي الاخيربين الشمال والجنوب على الانتاج النفطي في اليمن، لكنه اثّر على رغبة الشركات الاجنبية في مواصلة عملياتها هناك، وقد تضاعف الانتاج اليمني تقريباً من ٢٢٠ الف برميل في اليوم سنة ١٩٩٣ الى حوالي ٤٠٠ الف برميل في اليوم في السنة الماضية. ومن المقرر له ان يواصل إرتفاعه ليبلغ مليون برميل في اليوم قبل حلول سنة ٢٠٠٠.

#### ٣ ـ تونس

لدى تونس انتاج ضئيل من النفط بلغ ذروته سنة ١٩٩٢ عندما وصل الى ١١٤ الف برميل في اليوم.

لكنه أخذ يتناقص منذ ذلك الحين. لكن الحكومة التونسية تبذل مساع كبيرة لاستكشاف مناطق جديدة، عندما أقر البرلمان التونسي إمتيازات خاصة للتنقيب في الجنوب وفي منطقة «سبيبة» القريبة من الحدود الجزائرية سنة ١٩٩٣.

وقد ابدت شركات اجنبية إهتماماً بالتنقيب البحري في «خليج قابس» من ابرزها اكتشاف شركة الغاز البريطانية حقلاً كبيراً للغاز الطبيعي في «مسقار». لكن احتمالات العثور على النفط كانت ضعيفة.

الا ان دوائر الصناعة النفطية تتوقع أن يتم العثور على حقول جديدة من شأنها ان ترفع الانتاج التونسي الى حدود ٢٠٠ برميل في اليوم في مطلع القرن المقبل.

#### ٤ ـ سلطنة عمان

تزايد الانتاج النفطي العماني بنسبة ضئيلة منذ مطلع التسعينات بالغاً ذروته الحالية المقدرة بحدود ٨٥٠ الف برميل في اليوم، ينتظر لها ان تتزايد بمعدل ٢٥ الف برميل في اليوم سنوياً لتصل في سنة ٢٠٠٠ الى ٩٥٠ الف برميل في اليوم فقط.

#### ٥ ـ مصر

في مصر حالياً إنتاج يصل الى حدود ٩٠٠ الف برميل يومياً. لكن تحسين الظروف النفطية في مصر مرهون بايجاد الاموال اللازمة لزيادة الاستكشاف وتطوير الانتاج، وما لم تجد مصر الاموال اللازمة وتوفق باستكشافات جديدة، فانه من غير المنتظر ان يرتفع انتاجها عن هذا الحد ، بل هناك تقديرات بانه سوف يهبط تدريجياً الى حدود ٧٥٠ الف برميل في اليوم سنة ٢٠٠٠.

#### ٦ ـ مناطق أخرى خارج «اوبيك»

هنالك مناطق اخرى منتجة ومرشحة للانتاج خارج «أوبيك». اهمها الانتاج الاميركي الذي تناقص خلال العقد الماضي من ١٠،٦ مليون برميل في اليوم سنة ١٩٨٥ الى ٨،٢ مليون برميل سنة ١٩٩٦. ويقدر انتاج الولايات المتحدة في الفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠ ان يتناقص بنسبة ٣٪ سنوياً ليصل في سنة ٢٠٠٠ الى حدود انتاج بحر الشمال اي ٧،٣ مليون برميل في اليوم. ومن الدول النفطية الناشئة ايضاً فيتنام التي ينتظر ان يصل انتاجها الى ٢٢٥ الف برميل في اليوم سنة ٢٠٠٠.

وهنالك ايضاً رومانيا وهي دولة نفطية قديمة لكن انتاجها سوف يبقى بحدود ضعيفة من غير المنتظر ان يتجاوز ٢٠٠ الف برميل يومياً مع مطلع القرن.

وهنالك ايضاً المكسيك التي هي دولة نفطية مهمة لقربها من الولايات المتحدة وتزايد انتاجها تزايداً بطيئاً لا يذكر حتى سنة ١٩٩٣ لكنه ما لبث ان استقر بحدود ٣،١٥ مليون برميل في اليوم وسوف يبقى كذلك حتى نهاية القرن.

ومن الدول النفطية الاخرى في العالم «الاكوادور» التي تنتج حالياً ٤٠٠ الف برميل في اليوم ومن غير المنتظر ان تشهد زيادات ملحوظة في وقت قريب.

اما الدولة النفطية الناشئة في اميركا اللاتينية فهي كولومبيا، التي تضاعف انتاجها من ٤٤٨ الف برميل يومياً سنة ١٩٩٠ الى ٨٥٠ الف برميل هذه السنة. وينتظر له ان يقفز الى مليون برميل في اليوم بحلول سنة ٢٠٠٠.

وهنالك ايضاً كندا في اميركا الشمالية وهي ذات انتاج مستقر تقريباً منذ سنوات وسيظل في حدوده الراهنة البالغة ٢،٣ مليون برميل في اليوم حتى نهاية القرن.

Proxima For Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الإنكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الإنكليزية
Arabic - English Translation
ترجمة من العربية الى الانكليزية Arabic - English Translation
0181 863 9558

## معوقات استراتيجية تمنع بغداد من الهيمنة النفطية

# النفط العراقي في المصيدة الأميركية!

قطعت الحكومة العراقية شوطاً لا يستهان به بمفردها في ظل العقوبات الدولية المفروضة على العراق، من حيث اعادة تأهيل صناعتها النفطية بعد الاضرار التي لحقت بها اثناء حرب الخليج الثانية.

بل انها استطاعت زيادة طاقة التكرير لديها الى الثلث عما كانت عليه قبل الازمة. وفوق ذلك استطاعت اعادة تأهيل «ميناء البكر» على الخليج لتصدير النفط بحراً، بحيث يستطيع هذا الميناء حالياً تصدير مليوني برميل في اليوم، ينتظر ان تتزايد حتى السنة ٢٠٠٠ الى ٢,٥ مليون برميل يومياً.

وكان من الممكن ان تشكل الموانىء العراقية على الخليج مثل «ميناء البكر» و«الفاو» و«أم قصر» ... وسيلة نقل اساسية للنفط العراقي لولا النزاع الاخير مع الكويت. ذلك ان الحدود العراقية - الكويتية التي خططتها الامم المتحدة سنة ١٩٩٢ قد اعطت الكويت جزءاً كبيراً من ميناء التصدير العراقي في «أم قصر» بالاضافة الى تأكيد السيادة الكويتية على «خور عبد الله»، الذي يشكل منفذاً اخر للعراق على الخليج. وكذلك عدداً غير قليل من ابار النفط في «حقل الرميلة» المتنازع عليه.

### خطوط الانابيب

حتى الآن، جميع خطوط الانابيب العراقية للنفط مقفلة للتصدير بسبب الحظر الدولي، والخط الوحيد المتاح للعراق الان هو الخط الواصل بين حقول «كركوك» في شمال العراق وبين «ميناء كيهان» التركي على المتوسط، وهو الخط الذي سوف يستخدم في تصدير الكميات التي سمحت بها الامم المتحدة اخيراً في اطار القرار الدولي ٩٨٦ الذي اشترط استخدام هذا الخط، بناء لرغبة تركيا. وتقدر الطاقة الحالية للخط العراقي - التركي المشار اليه ١,٦٥ مليون برميل في اليوم. ويتوقع العراقيون زيادة طاقة هذا الخط الى مليونين من البراميل يوميا بحلول سنة ٢٠٠٠.

اما الخطوط الاخرى القائمة، لكنها مقفلة ايضاً، فهي:

الخط المار من حقول العراق الجنوبية عبر المملكة العربية السعودية الى ميناء «ينبع» السعودي على البحر الاحمر. ومن غير المحتمل ان يعاد افتتاح هذا الخط للتصدير العراقي في ظل الظروف السياسية الراهنة التي اوجبت اقفاله.

وهذا الخط العراقي عبر السعودية كانت سعته قبل اقفاله مماثلة لسعة الخط التركي اي بحدود ١,٦٥ مليون برميل في اليوم.

والخط الثالث القائم والمقفل منذ سنوات عديدة قبل حرب الخليج الثانية، هو الخط المار عبر سوريا الى «بانياس» على الساحل السوري و«طرابلس» على الساحل اللبناني. وهذا الخط عبر سوريا ولبنان سعته اقل من سعة الخطين المذكورين، فلا تتجاوز ١,٠٤ مليون برميل في اليوم. لكن مشكلة هذا الخط حتى ولو تغيرت الظروف السياسية التي املت اقفاله، من المتعذر استخدامه بسبب اهماله فترة طويلة جعلته غير صالح للخدمة الا اذا اعيد بناؤه من جديد بكلفة عالية، بالاضافة الى رسوم المرور التي كانت من اسباب التنازع السوري - العراقي التي أدت الى اقفال الخط.

والخط الرابع القائم، هو الخط العراقي من كركوك الى ميناء حيفا في الساحل الفلسطيني وهو لما يزل معطلاً منذ قيام دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨. وما ينطبق على الخط السوري - اللبناني ينطبق على خط حيفا سواء من الناحية الفنية او من الناحية السياسية، لانه من غير الممكن تشغيل هذا الخط من غير اعادة تأهيله ومن غير قيام صلح عربي شامل مع اسرائيل يشمل العراق.

وهناك خط خامس مقترح، اعد العراقيون له الخرائط وجدواه الاقتصادية، هو خط يمر عبر الاردن الى «ميناء العقبة» الاردني على البحر الاحمر. وهو خط يمكن ان يشكل بديلاً للخط السعودي. لكن اقامة مثل هذا الخط دونها ايضاً عقبات سياسية وجيوبوليتيكية معقدة.

وكان العراق في فترة ما قبل حرب الكويت عندما كانت العلاقات التجارية والاقتصادية، بين بغداد وعمان على اشدها وفي ذروتها، قد فاتح شركة «بكتيل» الاميركية بشأن بناء هذا الخط الذي كان اقترح مده من «حقول كركوك» الشمالية الى الاردن عبر بلدة «حديثة»، التي يمر خلالها ايضاً الخط السوري - اللبناني المعطل.

لكن العراق، اشترط على الاميركيين ان يضمنوا سلامة هذا الخط من الناحية الامنية بتعهد من اسرائيل بعدم التعرض له لقرب مصبه الاردني في العقبة من ميناء «ايلات» الاسرائيلي. غير ان هذا الشرط لم يتحقق وطويته نهائياً حرب الخليج الثانية، وتطوراتها اللاحقة التي باعدت بين الاردن والعراق.

وتبدو هذه الخريطة لانابيب النفط العراقية مثالية لولا التعقيدات الاقليمية التي عطلتها جميعها دفعة واحدة. فهي ترتكز الى اربعة مصبات على المتوسط هي:

كيهان، وبانياس، وطرابلس، وحيفا.

ومصبين على البحر الاحمر هما: «ينبع» و«العقبة».

ولئن بدا ذلك متعذراً في الظروف السائدة الان، الا انه يبقى احتمالا مثيراً للمستقبل في حال تغير الظروف الاقليمية والدولية الراهنة. واذا تحقق ذلك في اي وقت في المستقبل، فان من شأنه ان يجعل العراق، الدولة النفطية الاولى في الشرق الاوسط، والدولة القائدة في منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبيك».

### الطاقة الانتاجية

كان العراق قبل حرب الخليج الثانية يصدر الى الخارج كميات من النفط تزيد قليلاً على مليونين من البراميل يوميا بطاقة انتاجية تبلغ ٣ ملايين برميل في اليوم. وعلى الرغم من ظروف العراق السيئة بعد الحرب، فان اعادة تأهيل الصناعة النفطية، بلغت بالطاقة الانتاجية الممكنة حالياً الى حدود ٣,٥ مليون برميل في اليوم. ويتوقع العراقيون ان اي انفراج نسبي في الوضع الراهن من شأنه ان يرفع طاقة انتاج النفط في العراق الى ٦ ملايين برميل يوميا بحلول السنة ٢٠٠٠ مع زيادات مضطردة في السنوات اللاحقة وصولا الى ١٠ ملايين برميل يوميا بحلول السنة ٢٠١٠. لكن ذلك يحتاج الى استثمارات مالية كبيرة غير متاحة في المستقبل المنظور، وحتى مع تغير الظروف فان التوسع بالطاقة الانتاجية الى الحدود المذكورة لا يمكن ان يتم بغير مساعدات واستثمارات اجنبية، وتشير التقديرات الى ان العراق بحاجة الى انفاق ما لا يقل عن ٢٥ مليار دولار على صناعته النفطية خلال السنوات العشر المقبلة. وهذا يفسر الشروط الجديدة وغير المألوفة، التي عرضها العراق على شركات النفط الاجنبية التي قبلت الدخول في اتفاقيات اقتسام الانتاج وفي طليعتها، الشركات الفرنسية والايطالية والروسية.

غير انه لا يمكن تجاهل الدور الاميركي في التعقيدات النفطية الراهنة من حيث غياب الشركات الاميركية عن الساحة النفطية في العراق وفي ايران ايضاً بسبب السياسة الحالية للادارة الاميركية التي تمنع شركاتها قانونياً من الاستثمار النفطي في هذين البلدين لاعتبارات سياسية.

الا ان دوائر اميركية عديدة، وخصوصاً في اوساط الصناعة النفطية، ترى غبناً عليها من هذه السياسة المغيبة لها في هذين البلدين النفطيين الكبيرين في الخليج. بل ان في هذه الدوائر من يقول ان السياسة الاحتوائية الراهنة لن يكتب لها النجاح في المدى الطويل، وان السياسة الاميركية القائمة حالياً على اعتبار المملكة العربية السعودية المرتكز السياسي لتوجهاتها الاقليمية والنفطية سوف تواجه مأزقاً لا يستهان به في المستقبل اذا ما اضطرت الى احياء سياسة توازن القوى في الخليج بين العراق وايران لان ذلك من شأنه ان يجعل هذا الميزان بالضرورة مائلاً باتجاه ايران كما هو الان.

وكلما تزايد رجحان كفة ايران في الخليج، كلما تزايدت الضغوط الاميركية والاوروبية لتقوية العراق - كما قلنا في العدد الماضي - مما يواجه المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج بخيارات مقلقة تتهشمها من جهة من حيث الدور السياسي والاقتصادي وقد تخلخلها من حيث الامن الداخلي الذي عبرت عليه اخيراً مثل هذه الملامح المخلة على الرغم من ضعف التوازن بين الجارين الكبيرين بفعل الاحتواء الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة.

### الاحتياطي النفطي

وعلى الرغم من ان العراق يعتبر من اكبر الدول النفطية في منظمة «اوبيك» الا انه مع ذلك يعتبر دولة نفطية مجهولة لان خزاناته النفطية التي لم تطرق بعد كبيرة الى درجة تجعل العراق وكأنه «بلد بكر».

فالاحتياطي قد يتضاعف في حال استكشاف الصحراء الغربية التي ثبت وجود النفط فيها في حقول عملاقة لم تحفر فيها حتى الان بئر واحدة.

والاهم من ذلك ان تدفقات الآبار الطبيعية تدفقات عالية جداً وكلفتها اقل كلفة في العالم بحيث يقدر ان كلفة انتاج البرميل الواحد منها لا يصل الى دولار واحد.

وبالاضافة الى الصحراء الغربية فان هناك عدة حقول نفطية كبرى في جنوب العراق لم تنتج بعد وان كانت قد ابرمت اتفاقيات بشأنها مع شركات اوروبية، واهم تلك الحقول اربعة عملاقة. هي حقول «مجنون»، و«نهر عمر»، و«غرب القرنة»، «قرنة علي» على ملتقى دجلة والفرات، و«حلفايا» بالاضافة الى حقلي «الناصرية» و«الدجيلة».

لا يختلف اثنان في مجال الطاقة على ان العراق دولة نفطية مهمة، بل بالغة الاهمية ... لكن الآراء تتفاوت حول مدى تحقيق الطموح الذي وضعه صدام حسين (سواء في ظل حكمه او في ظل حكم بديل) لجعل العراق القوة النفطية القائدة والمهيمنة في الخليج، من حيث الانتاج ومن حيث التصدير.

ومع ان ذلك قد يبدو متعذراً، او غير مرغوب من جهات عديدة في الوقت الحاضر. فان اجتماع عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية قد تجعل الدور العراقي المهيمن في الساحة النفطية امراً واقعاً في مطلع القرن المقبل. ومن اهم العوامل الاقتصادية التي يحسب لها حساب، مدى تزايد الطلب العالمي على النفط، وخصوصاً في الدول النامية في شرق اسيا، مما يجعل الحاجة ملحة الى المخزون العراقي الهائل، بالاضافة الى مدى تزايد حاجة الولايات المتحدة والدول الصناعية في الغرب الى استيراد النفط او المشتقات النفطية من الخارج، اذا لم تطرأ بدائل جذرية تحد من تزايد الاستيراد. وفي نهاية المطاف، تتوقف اعادة التأهيل الكاملة للعراق، من حيث النفط وغير النفط، على التوجهات المستقبلية للسياسة الاميركية تجاه العراق ومن ذلك في المقام الاول الدور او اللادور الذي يمكن ان تلعبه شركات النفط الاميركية في صناعة النفط العراقية.

## أنابيب من «تبريز» الى «طيبة» و٣ مليارات متر مكعب سنوياً

# توقيع إتفاق الغاز بقيمة ٢٣ مليار دولار تحت وابل من الأعتراضات الأميركية!

في خواتيم الشهر الماضي، وقعت ايران وتركيا اتفاقاً بمليارات الدولارات لامداد الاخيرة بالغاز وقد تم التوقيع بعد سبعة ايام فقط من توقيع الرئيس بيل كلينتون قانوناً لفرض عقوبات على شركات غير اميركية تستثمر في قطاع النفط الايراني.

وبموجب الاتفاق ستبدأ ايران تصدير ثلاثة مليارات متر مكعب سنوياً من الغاز لتركيا اعتباراً من سنة ١٩٩٩ تزيد الى عشرة مليارات متر مكعب في سنة ٢٠٠٥.

وتستهلك ايران تسعة مليارات قدم مكعب من الغاز سنوياً، وتصدر باقي انتاجها لعدد من الدول.

قيمة الصفقة وهي اكبر صفقة تصدير غاز ايرانية، تبلغ ٢٣ مليار دولار على مدى ٢٣ سنة، وكانت تقديرات صدرت في وقت سابق تشير الى ان قيمة الصفقة تبلغ ٢٠ مليار دولار.

وكان المتشددون في الكونغرس وعلى رأسهم السناتور الفونس داماتو، قد حثوا الرئيس كلينتون على الضغط على تركيا، عضو حلف شمال الاطلسي، لحملها على التخلي عن صفقة الغاز التي تتضمن مد خط انابيب عبر الحدود التركية الايرانية، لكن يبدو ان هذه الجهود لم تجد.

فقد اعلنت انقرة ان اتفاق الغاز لن يتأثر بالعقوبات الاميركية لان تركيا ستمد خط انابيب الغاز على ارضها.

وتنص الاتفاقية على قيام ايران ببناء خط انابيب من مدينة «تبريز» في الغرب الى مدينة «طيبة» الحدودية.

وكانت الواردات التركية، وخصوصاً النفط، من ايران زادت الى ما قيمته ٦٨٩,٥ مليون دولار في سنة ١٩٩٥ مقارنة مع ٨٠,٥ مليون دولار فقط في سنة ١٩٩٤.

ولدى ايران ٢١ تريليون متر مكعب من احتياطيات الغاز، وهي ثاني اكبر احتياطيات في العالم بعد روسيا. كما ان ايران ثالث اكبر مصدر للنفط في العالم بعد السعودية والنرويج، وتدر عليها صادراته ١٦ مليار دولار سنوياً.

واضافة الى التوقيع على الاتفاق الخاص بتزويد تركيا بغاز ايراني، وقع الطرفان اتفاقات اخرى في مجالي النقل والجمارك.

وتعتزم طهران وانقرة رفع حجم المبادلات التجارية بينهما الى ٢,٥ مليار دولار سنوياً مقابل ٩٦٠ مليون دولار حالياً اكثرها اثمان مشتريات نفطية.

وتنوي تركيا زيادة مشترياتها من النفط الايراني من ٨٠ الف برميل يومياً الى ١٠٠ الف برميل.

يذكر ان قانون العقوبات التي اتخذته واشنطن من جانب واحد ضد الشركات التي تستثمر في مشاريع طاقة في كل من ليبيا وايران ينص على معاقبة الشركات التي تتجاوز استثماراتها السنوية في هذه المشاريع ٤٠ مليون دولار يومياً.

وبتوقيع اتفاق الغاز تصبح ايران ثاني اكبر مزود لتركيا بالغاز الطبيعي بعد روسيا.

وبموجب اتفاق مع الاتحاد السوفياتي السابق سنة ١٩٨٤ تزود موسكو انقرة بالغاز الطبيعي. وفي سنة ١٩٩٥ بلغ مجموع واردات تركيا من الغاز الروسي ستة مليارات متر مكعب. وهو امر كان يثير قلق تركيا من ان تصبح معتمدة بشكل اساسي على مصدر واحد للغاز.

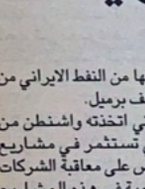
رفسنجاني

ووصلت الاتصالات التي اجريت هذه السنة بهدف زيادة كميات الغاز الروسي المخصصة لتركيا الى طريق مسدود بعد ان طالبت موسكو بدفع الكميات الاضافية من الغاز في حين ارادات انقرة الابقاء على اتفاق المقايضة الذي يطال نصف واردات الغاز الروسي على الاقل.

ومن جهة اخرى افاد مصدر تركي، مأذون له بالكلام، ان تركيا وايران كانتا تجريان مفاوضات بشأن اتفاق التزود بالغاز منذ مطلع السبعينات، لكن طهران كانت تتردد حتى وقت قريب في وضع الصيغة النهائية للاتفاق.

ومما لا شك فيه ان الحملة الاميركية الاخيرة ضد ايران سهلت ابرام هذا الاتفاق.

فسارعت طهران الى الاتفاق مع انقرة خشية منها ان يؤدي حظر واشنطن الى عزلها.

وتزود الجزائر تركيا سنوياً بمليارَي متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال بموجب اتفاق وقع في سنة ١٩٩٤. كما ابرمت تركيا مؤخراً اتفاقاً مع قطر تحصل بموجبه على مليار متر مكعب من الغاز المسال سنوياً. كما تجري مفاوضات مع نيجيريا للحصول على الغاز المسال ايضاً.

### الأوروبيون سيخسرون ٤ مليارات دولار إن قاطعوا ليبيا

# صفقة إيرلندية ـ كندية للتنقيب عن النفط رغم أنف ألفونس داماتو!

بدا واضحاً للمحللين ان الصراع الخفي الدائر بين اللوبي النفطي الاميركي وشركات النفط الاوروبية على السوق الليبية، هو السبب الاساسي في استصدار قانون الفونس داماتو، الذي اقره الرئيس بيل كلينتون لتقليص تعامل الشركات النفطية غير الاميركية مع طرابلس وطهران. فما كان اللوبي الاميركي يصبو اليه هو إخراج الشركات النفطية الاوروبية المنافسة من السوق الليبية.

وما يتوقعه المحللون ان الخسائر الفورية على الشركات الاوروبية ستقارب ٤ مليارات دولار اذا ما انسحبت من ليبيا.

اما الخسائر التي منيت بها الشركات النفطية الاميركية نتيجة حملها على التخلي عن مناطق استثمارها وحقولها التي نالت حقوق امتياز التنقيب والانتاج فيها، فقد تناهز العشرة مليارات دولار على اقل تقدير، وحجم هذه الخسائر المباشرة، اضافة الى الخسائر غير المباشرة، يقف وراء التحرك الكبير والمكثف الذي قام به لوبي الشركات النفطية الاميركية لحمل الكونغرس على استصدار قانون «داماتو».

ويرى المحللون حتى لو تحسنت العلاقات السياسية بين واشنطن وليبيا فان ذلك لن يفيد الشركات النفطية الاميركية في شيء، لانها لن تجد موطىء قدم لها في السوق الليبية الا اذا اخرجت منها الشركات الاوروبية.

واضطرت شركات اميركية عملاقة مثل «كونتيننتال» و«اميراد» و«اكسون» و«اوكسيدنتال» الى وقف عملياتها التنقيبية والاستخراجية والانتاجية في حقول النفط الليبية عقب اصدار ادارة الرئيس ريغان وادارة الرئيس بوش قوانين ابتداء من عام ١٩٨٦.

والخسائر السنوية التي اصابت الشركات الاميركية من جراء تطبيقها لتلك القوانين زادت على ملياري دولار، لأن هذه الشركات فقدت الاكتشافات النفطية التي قامت بها واستثمرت فيها مبالغ وجهوداً كبيرة، اضافة الى خسارتها الانتاج النفطي نفسه فضلاً عن الفرص الاخرى التي كانت متاحة لها لاكتشاف المزيد من المكامن النفطية في احواض سيرت وغدامس ومرزق التي تعتبر ابرز الاحواض النفطية في ليبيا.

وفي وقت كانت الشركات الاميركية تنسحب من ليبيا، كانت الشركات الاوروبية تتسابق على الدخول وباتت هذه الشركات المنتج الاول للنفط الليبي الذي يتميز بجودته العالية واحتوائه قدراً ضئيلاً من الكبريت والمخلفات الاخرى.

وتعمل في ليبيا شركات ومجموعات شركات (كونسورتيوم) عدة اوروبية جاءت الى السوق الليبية وتولت ادارة عمليات التنقيب والاستخراج عقب خروج الشركات الاميركية. وبين هذه الشركات «اجيب» الايطالية التي تنتج حالياً ٢٤٠ الف برميل يومياً. وكانت وقعت اتفاقاً سنة ١٩٩٢ مع «مؤسسة النفط الوطنية الليبية» لتوسيع التعاون.

وتنتج ليبيا حالياً ٣٩،١ مليون برميل في اليوم ملتزمة بذلك الكوتا التي حددتها لها منظمة «اوبيك» اما الاحتياطات المؤكدة فتبلغ ٣٠ مليار برميل. وقد تراجع حجم الاكتشافات، الا ان عددها لم يتراجع في وقت ادت فيه المقاطعة الاميركية الى فرض قيود على استيراد الات الحفر والتنقيب والاستخراج الاميركية الصنع وبالتالي الى زيادة اكلاف الانتاج نفسها.

وتنشط في ليبيا ايضاً شركة «او.ام.في» النمساوية التي تمتلك مشروعاص مشتركاً مع «مؤسسة النفط الوطنية» هو مشروع الزويتينة الذي ينتج ٩٠ الف برميل يومياً في حوض «سرت» كما ان الشركة عضو في كونسورتيوم دولي يضم شركة «باراس بترو» الاسبانية، مع شركة «هاسكي» الكندية ويتولى التنقيب في خمس مناطق في حوضي «غدامس» و«سيرت». كما تشارك «او.ام.في» مع مجموعة شركات اوروبية في عمليات تنقيب في حقل «مرزق».

وتنتج شركة «فيبا اويل» الالمانية حالياً ١٠٦ الاف برميل يومياً بينما تنتج «ونتر شال» الالمانية ١٥ الف برميل في اليوم.

وتنشط شركة «بتروفينا» البلجيكية في ليبيا منذ سنة ١٩٩٠. وهي مدير التشغيل لكونسورتيوم يضم ايضاً شركات كورية جنوبية هي «هيونداي» و«لاكي غولدستار» و«يوكونغ» وشركات كندية هي «بان كنديان بتروليوم» و«شفنين انترناشونال» و«سيروكو انرجي» ويمتلك الكونسورتيوم حقوق تنقيب وانتاج في ثلاث مناطق في حوض «سيرت».

وتعمل شركة «اي بي سي» الكندية بالتعاون مع شركتي «ساندس بتروليوم» و«سفن سيز بتروليوم» السويديتين في حوض سيرت. بينما تنشط شركات بلغارية في حقلي «غدامس» و«مرزق».

وفي تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٤ حصلت «ريبسول» الاسبانية مع «توتال» الفرنسية، و«او.ام.في» النمساوية على عقد لتطوير حقل مرزق بعد شرائه من شركة «زومبترو» الرومانية، على ان تبدأ الآبار المكتشفة انتاج ٥٠ الف برميل يومياً مطلع السنة المقبلة، ترتفع لاحقاً الى ١٠٠ الف برميل يومياً.

كما تنشط في ليبيا مجموعة «كلايد بتروليوم» الكندية فضلاً عن شركة «لازمو» البريطانية مع مجموعة من الشركات الكورية الجنوبية بينها «داوو» و«هيونداي». وتعمل ايضاً شركات فرنسية بينها «الف اكتين» التي تتعاون مع مجموعة «ونترشال» الالمانية و«توتال» التي تنتج ١٠ الاف برميل يومياً بالتعاون مع «ساغا» النرويجية.

وفي نظر المحللين ان «قانون الفونس داماتو» يثير إشكالاً بالنسبة الى كيفية تعامل الأوروبيين معه وتساءل هؤلاء ما إذا كان بوسعهم الصمود في وجهه طويلاً، فبإمكان الدول الأوروبية أن تهدد بالرد كما فعل الرئيس الفرنسي جاك شيراك اخيراً ، او ان تتجاهله مما سيؤدي في المستقبل الى نشوء مشاكل بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة، على اعتبار ان القانون تدخل في التجارة الحرة التي دأبت واشنطن على المطالبة بعدم اقحام السياسة فيها.

ويشير المحللون ايضاً انه *بوسع الأوروبيين قانوناً أن يحاولوا اللجوء الى تقنيات «العصر» وتشتيت* مسؤولية المتعاقدين كان توزع قيمة العقد على كونسورتيوم لشركات عدة مستقلة تابعة لمجموعة واحدة بحيث يتم تجنب تعرض اي من الشركات للمساءلة القانونية من قبل الاميركيين الذين يحدد قانون «داماتو» السقف الاعلى للصفقة المسموح بها في ليبيا وايران بأربعين مليون دولار.

وفي هذا الاطار تم الاتفاق بين شركة «بولا ريسورسز» الايرلندية و«مؤسسة النفط الوطنية الليبية» للتنقيب في ثلاث مناطق اثنتان في حوض «سيرت» وواحدة في حوض «غدامس».

وقالت الشركة الايرلندية انها توصلت الى اتفاق مبدئي مع شركة نفط كندية عملاقة لمشاركتها في التنقيب عن النفط على ان تتولى الشركة الكندية «تشغيل المشروع وتتحمل تكاليف «بولا» في كل مراحل التنقيب وتمول عملية تطوير الحقول في ليبيا والتي قالت انها «ذات امكانات هائلة» على الصعيد النفطي».

فترة العقد تستمر خمس سنوات يتم التنقيب خلالها، على ان تمدد في حال العثور على مكامن ذات جدوى.

واعرب خبراء الشركة الايرلندية عن اقتناعهم بان هناك فرصاً كبيرة للعثور على نفط. ويرفض المسؤولون في الشركة الايرلندية تحديد كمية الانتاج المرتقبة ويشيرون الى ان حجم الاستثمار الذي سيوظف في المشروع اقل من حدود الـ ٤٠ مليون دولار التي نص عليها قانون «داماتو».

ان للأوروبيين مصالح نفطية كثيرة في ليبيا ولا يبدو أنهم يريدون التضحية بها.

ولقد بدأت بوادر الرد العنيف، (كما ظهر في تصريحات الرئيس الفرنسي جاك شيراك )، لو حدث شيء يضربتلك المصالح ،فالأوربيون لا يريدون أن يملي عليهم الاميركيون ما يفعلونه بمصالحهم.

### النمو ٠،٦٪ والحد الاقصى ٣٨٧ برميل سنة ١٩٩٨

# تقلّص إنتاج النفط الخام اليمني في سنة ٢٠٠٠ وإجراء جديد في السياسة النفطية!

منذ سنة وضعت الحكومة خطة لزيادة إيراداتها النفطية عن طريق تحسين التعاقدات مع الشركات النفطية العاملة.

وكانت وزارة النفط والثروات المعدنية، كشفت ان الانتاج النفطي يتوقع أن يتراجع من ٣٤٣،٨ الف برميل يومياً عام ١٩٩٥ الى ٣١٦،١ الف برميل سنة ١٩٩٦ وذلك خلافاً لما كانت اعلنته سابقاً. ولم تكشف الوزارة ما اذا كانت اسباب ذلك تعود الى نضوب في الآبار او عدم استكمال الحقول الهامشية الجديدة شرق «شبوه».

وتشير تقديرات الخطة الخمسية الاولى (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) الى أن معدل النمو السنوي في قطاع النفط والغاز يبلغ ٠،٦٪ وان انتاج النفط سيرتفع سنة ١٩٩٧ ليصل الى ٣٢٦،١ الف برميل يومياً. ويتوقع ارتفاع سنة ١٩٩٨ الى ٣٨٧،٦ الف برميل يومياً ثم يعاود التراجع سنة ١٩٩٩ الى ٣٦٠،٧ الف برميل ويواصل التراجع الى ٣٣١،٤ الف برميل سنة ٢٠٠٠.

واستثنت وزارة النفط والثروات المعدنية، الاعلان عن اكتشافات جديدة خلال الفترة المقبلة يمكن ان تعدل حجم الانتاج ومستوى نموه.

وما يجب ذكره ان قطاع النفط والغاز اسهم في اجمالي الناتج المحلي بنحو ١٥،٢٪ سنة ١٩٩٥ في مقابل ١٣،٧٪ سنة ١٩٩٠.

ويقدر اجمالي انتاج النفط الخام لعام ١٩٩٥ بنحو ١٢٥ مليون برميل. واسهم بنحو ٣٧،٨٪ من اجمالي الايرادات العامة للسنة ذاتها. وصدر اليمن ١١٥ الف برميل يومياً سنة ١٩٩٥ بقيمة ٦٤٤،٤ مليون دولار، اي ما نسبته ٣٧،٣٪ من قيمة صادرات البلاد النفطية البالغة ١٨٣٥،٩ مليون دولار.

مصادر نفطية على رفعة في المستوى قالت ان ٣٣ شركة نفطية تعمل في اليمن بينها ١٥ شركة في مجال الانتاج والتنقيب و١٨ شركة تعمل في الحفر والخدمات النفطية.

وتأمل السلطات اليمنية في تحسين مزايا العمل وشروطه المالية لتحقيق أيرادات اضافية خصوصاً وان انماط العقود والامتيازات تتباين من شركة الى اخرى.

وتتلخص السياسة الحكومية الخاصة بالنفط في تشجيع الاستثمارات في مجال التنقيب ومنح امتيازات لشركات جديدة وتشجيع القطاع الخاص ـ الوطني خصوصاً ـ على اقامة الشركات الخدماتية للصناعة الاستخراجية النفطية وتكثيف برامج التدريب والتأهيل لليمنيين العاملين في صناعة النفط.

ويوصي إقتصاديون في استشارتهم ،الحكومة بعدم التركيز كلياً على عائدات النفط وضرورة الإهتمام بايجاد مداخيل اضافية من قطاعات الزراعة والسمك والسياحة والاستثمار.

على صعيد اخر، دلّت ابحاث جيولوجية على وجود كميات من الصخور الصناعية في محافظات «تعز» و«مأرب» و«حضرموت» و«الحديدة» و«ذمار» و«ابين». ويبلغ الاحتياط التقديري لها ١١١٠ ملايين متر مكعب. وافادت الابحاث التي نفذتها جهات رسمية ان لدى اليمن نحو ٣٤٥ مليون متر مكعب من الرخام في «صنعاء» و«تعز» و«الحديدة» و«ذمار» و«حجة» و«أبين» فضلاً عن ١٣٦ الف طن من الذهب في «حضرموت».

ولاحظت الابحاث ان المؤشرات الحالية لا تكفي للتاكد من القيمة الاقتصادية لخامات الفضة والذهب والحديد واليورانيوم، لكنها اشارت الى ان المعادن والصخور الصناعية والمواد الانشائية الموجودة يمكن تنميتها واستغلالها في الانشطة الصناعية مثل الاسمنت والطوب والزجاج والطلاء والانشاءات المدنية.

وتجري وزارة النفط والثروات المعدنية مسوحات متنوعة سينقرر في ضوئها التحقق من الجدوى الإقتصادية للثروة المعدنية.

### ٤ مليارات دولار لمشروع الغاز الطبيعي المسيل

# الدوحة تتخذ من التفاهم مع «أنرون» مدخلاً لبيع غازها الى الهند!

كشف مسؤول على رفعة في المستوى في «المؤسسة القطرية العامة للبترول» ان مشروعاً للغاز الطبيعي المسيل تبلغ كلفته مليارات الدولارات ويضم شركة «انرون» الأميركية في قطر قد يحصل على الضوء الأخضر بحلول نهاية السنة الجارية.

وقال: «يمكننا الآن أن نكون على ثقة بان المشروع سيمضي قدماً».

وكان المسؤول يشير الى مشروع تبلغ كلفته أربعة مليارات دولار بين المؤسسة القطرية و«انرون» لإنتاج خمسة ملايين طن من الغاز القطري سنوياً اعتباراً من السنة ٢٠٠١، على ان تتجه الصادرات الى شبه القارة الهندية وحوض البحر الابيض المتوسط.

وذكر ان اتفاقاً ابرمته «انرون» لبيع الغاز القطري الطبيعي المسيل الى شركة هندية في ولاية «غوجارات»، على الساحل الغربي الهندي، أعطى المشروع «دفعة كبيرة».

وتنص مذكرة تفاهم وقعتها ريبيكا مارك ، رئيسة «انرون» مع اف بي فيراني، رئيس شركة «غوجارات» للغاز، في خواتيم الشهر الماضي، على أن يزود مشروع قطر و«انرون» الشركة الهندية نحو ٢،٥ مليون طن من الغاز الطبيعي المسيل سنوياً إعتباراً من السنة ٢٠٠١.

وأشار المسؤول الى ان «امام انرون مهلة حتى نهاية ايلول/ سبتمبر الحالي، لتثبت أن لديها زبائن جادين. ونأمل أن نرتب حتى ذلك الموعد مناقشة تفصيلية عن كيفية بدء تنفيذ المشروع».

والتزمت «انرون» فعلاً الحصول على نحو مليوني طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسيل من المشروع لادارة محطة طاقة تتولى بناءها في «ولاية مهاراشترا» غرب الهند.

ووقعت الشركة ايضاً مذكرة تفاهم مع اسرائيل لتزويدها مليوني طن من الغاز القطري الطبيعي المسيل اعتباراً من السنة ٢٠٠١.

يذكر ان قطر اكدت انها ستعيد النظر في علاقاتها مع اسرائيل اذا لم تلتزم الحكومة الاسرائيلية الجديدة اتفاقات السلام.

وقال المسؤول في «المؤسسة القطرية العامة للبترول» :

«اعتقد الآن ان المشروع يمكن ان يمضي قدماً حتى من دون زبائن من البحر المتوسط».

ولقطر مشروعان آخران للغاز الطبيعي المسيل هما «شركة قطر للغاز المسيل» (قطر غاز) و«شركة راس لفان للغاز المسيل» (راس غاز).

وتستهدف شركة «قطر غاز» تزويد السوق اليابانية سنة ملايين طن سنوياً. ومن المقرر بدء تشغيل هذا المشروع في وقت لاحق من السنة الجارية.

## القطاع المصرفي الاردني في مرحلة ما بعد السلام

# «البنك العربي» أولاً والأجنبية تتوسع والمحلية الى اندماج!

❐ تحليل مصرفي:

من الشخصيات الاردنية الاساسية خلال ربع القرن الاخير، بالاضافة الى حسين بن طلال، حاكم «البنك المركزي الاردني» السابق محمد سعيد النابلسي، الذي ترك بصمات لا تنمحي على تطور الجهاز المصرفي الاردني منذ توليه منصبه هذا في سنة ١٩٧٣ حتى السنة الماضية.

فقد استطاع محمد سعيد النابلسي ان يعطي «البنك المركزي» كياناً مستقلاً يوحي بالثقة، واحتراماً لم يبلغه اي من المسؤولين الحكوميين في المملكة الهاشمية. لكن الجهاز المصرفي الاردني في عهد النابلسي لم يخل من الهزات واهمها تلك الناجمة من انهيار «بنك انترا» الذي جرت تصفيته في مطلع هذا العقد. كان «بنك انترا» حتى سنة ١٩٩٠ عند تصفيته بادارة المصرفي العراقي احمد الجلبي، المحكوم في عمان والفار من وجه العدالة الاردنية بتهم شتى وهو الان يقود المعارضة العراقية او اشتاتاً منها من لندن والمناطق الكردية في شمال العراق.

محمد النابلسي

وجاءت قضية «بنك انترا» هذه في اعقاب انهيار للعملة الاردنية التي وقعت في اواخر الثمانينات مما ادى الى نتيجتين ملحوظتين: اولاهما، لجوء الاردنيين الى ايداع وحفظ اموالهم بالدولار وعملات اجنبية اخرى.

وثانيهما، تزعزع الثقة بالجهاز المالي والمصرفي في البلاد.

غير ان التحولات التالية التي جرت على يد النابلسي من حيث تخفيف القيود المباشرة على اسعار الفائدة والسماح لسعر صرف الدينار ازاء الدولار ثابتاً بحدود ١,٤ دولار للدينار الواحد، اتاح لاسعار الفائدة على الدينار الاردني ان ترتفع بشكل اعاد الاقبال على الودائع بالدينار، فانخفضت بالتالي الودائع بالعملات الاجنبية التي قدرت في مطلع السنة الماضية بما يزيد على مليارين من الدولارات.

وهكذا اتاح النابلسي لخليفته زياد فريز ان يسلك منهجاً مريحاً يتوافق مع الانفتاح الاقتصادي الاردني في اطار التوجيهات الناشئة من عملية السلام وتغطية الآثار السياسية السلبية لمرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية.

وعلى الرغم من الحيوية الجديدة في الجهاز المصرفي الاردني، فقد ظل «البنك العربي المحدود» مهيمناً حتى اليوم على القطاع المصرفي بحيث يستأثر بما لا يقل عن ٨٠٪ من عمليات الكفالات التجارية وكتب الاعتماد.

والواقع ان «البنك العربي المحدود» ليس فقط اكبر المصارف الاردنية، بل هو اكبرها مجتمعة بكثير. ذلك ان رساميل المصارف الاردنية الاربعة الكبرى مجتمعة لا تزيد على ٢٠٪ فقط من رأس مال «البنك العربي» البالغ ١٢٧٠ مليون دولار حتى نهاية ١٩٩٥. بينما لا يزيد رأس مال «بنك الاسكان» على ١٠٠ مليون دولار، ورأس مال «البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار» على ٦٠ مليون دولار. ورأس مال «البنك الوطني الاردني» على ٥٥ مليون دولار. ورأس مال «بنك الاردن» على ٣٥ مليون دولار.

وما يقال عن الترسملية يقال عن قيمة الموجودات، اذ بلغت موجودات «البنك العربي» في نهاية ١٩٩٥ ما يساوي ١٥ مليار دولار مقابل ٣,٥ مليار دولار للمصارف الاردنية الاخرى مجتمعة. فلا عجب ان يستأثر «البنك العربي» بثلاثة ارباع النشاط المصرفي الاردني حتى الان.

ومن العوامل الرئيسية التي اعطت «البنك العربي» هذه الافضلية ما يلي:

١ ـ كونه اقدم المصارف في المملكة الاردنية الهاشمية، حيث تأسس في عهد امارة الامير عبد الله، جد الملك حسين، قبل ان تتحول الامارة الى مملكة.

٢ ـ ترسمليته العالية وضخامة موجوداته.

٣ ـ تعدد فروعه وسعة انتشارها. اذ تصل الى اكثر من ٤٠ فرعاً في انحاء الاردن.

٤ ـ تمتعه بقاعدة خارجية قوية لانتشار عملياته في اوروبا وآسيا والبلاد العربية.

٥ ـ كونه مركز استقطاب تاريخي للاموال الفلسطينية من قبل قيام دولة اسرائيل وانتقال هذه القاعدة معه الى الاردن بعد ذلك عندما اتخذ عمان مقراً رئيسياً له، ونظراً الى كون الاحوال المالية للفلسطينيين المقيمين في الاردن افضل من احوال بقية السكان الاردنيين الاصليين.

لكن السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي حالياً انعكست سلباً على الاوضاع العقارية من حيث ان ارتفاع اسعار الفائدة جعل من الاصعب على القطاع العقاري ان يستدين لمشاريع البناء بسبب امتصاص السيولة، ونزوع المستثمرين الاردنيين الى توجيه اموالهم الى ادوات استثمارية او ودائع مصرفية عالية المردود.

ومما سهل النزوع الى تلك الادوات الاستثمارية سماح «البنك المركزي» للاردنيين باستثمارات في السندات الدولية بنسبة ٥٠٪ وكذلك السماح بالاقراض الداخلي للشركات الاجنبية العاملة في الاردن.

وهذا التطور في الجهاز المصرفي وفي السياسة النقدية جعل المصارف الصغيرة مضطرة الى الاندماج فيما بينها وخصوصاً ان المصارف الاجنبية العاملة الان في الاردن باتت تشكل منافساً قوياً للمصارف المحلية. ففي عمان الان ستة مصارف اجنبية منها، «سيتي بنك» الاميركي و«البنك البريطاني للشرق الاوسط» ..

والواقع ان «البنك المركزي الاردني» بات يشجع المصارف المحلية على الاندماج.

ومن الامور المطلوبة وربما المعوقة لعمليات الدمج، القواعد الجديدة الالزامية التي فرضها «البنك المركزي» على المصارف المحلية في مطلع هذه السنة لزيادة ملاءتها الترسملية. وهناك عدد منها قد لا تتوفر لديه الاموال اللازمة للوفاء بهذا الالتزام.

واول مصرفين مرشحين للاندماج هما «بنك الاعمال» و«البنك الوطني الاردني»، وكذلك «بنك الخليج الاردني» و«بنك الكويت الاردني»، بغية التوسع في السوق الاردنية.

لكن هنالك عدداً من النقاط الحرجة التي تشكل ضعفاً في القطاع المصرفي منها عدم وجود بيوت للمقاصة بين المصارف، وما زالت السلطات الاردنية المعنية تتلمس طريقها لانشاء هذا النوع من المقاصة بين المصارف. ومنها ايضا ان التدفقات المالية الراهنة الى الاردن تأتي في جزء كبير منها من المستثمرين الاجانب. ومع ان هذا زاد من حيوية بورصة عمان، وجعلها في طليعة البورصات العربية ـ كما اشرنا الى ذلك في عدد سابق ـ الا ان المستثمرين الاردنيين في غالبيتهم مازالوا حذرين من عمليات المضاربة في البورصة، وهي عمليات سوف تزداد حدة وخطورة في السنوات القليلة المقبلة عندما تفتح البورصة للاتجار بالعقود المستقبلية وعقود المضاربة على المواد والعملات.

ومن النقاط التي تشكل نقطة حذر في الوضع النقدي الاردني ان موجودات البنك المركزي من العملات الاجنبية قليلة نسبياً. لان احتياطي «البنك المركزي» لا يتعدى ٥٥٠ مليون دولار فقط، وهو مبلغ يكاد لا يكفي تسديد فاتورة الاستيراد الاردني من الخارج لاكثر من شهرين. لكن زيارة فريز، حاكم «البنك المركزي» يتوقع ان يرتفع احتياطي البنك الى حدود مليار دولار قبل نهاية هذه السنة! طبعاً، هذا ممكن لكنه مشروط بالاحوال العامة داخل الاردن وفي المنطقة المحيطة.

## خوفاً من فقدان مزايا لندن التنافسية

# مصارف الإستثمار البريطانية تحث على الإستعداد «لليورو»!

❐ حثت مجموعة من مصارف الاستثمار البريطانية الرئيسية شارع المال في لندن على ضرورة الاسراع في استعداداته لمرحلة تطبيق الوحدة النقدية الاوروبية اذا ما اراد الحفاظ على مزاياه التنافسية، سواء انضمت المملكة المتحدة الى العملة الموحدة ام لم تنضم.

وورد في تقرير صادر عن جمعية المصارف الاستثمارية في لندن تحذير مفاده انه من دون اتخاذ عمل جدي بحلول نهاية ١٩٩٦، فقد يكون من المتأخر جداً إقامة المستلزمات الضرورية الكفيلة بالمبادلات بعملة Euro، المقرر البدء فيها اوائل سنة ١٩٩٩.

وجاء في التقرير انه «حتى في حالة عدم انضمام المملكة المتحدة الى الوحدة النقدية الأوروبية، فان تحديات تنافاسية كبيرة ستبقى تواجه اجراءات الدفع والتسوية في بريطانيا».

وعليه فمن المهم للمرافق المركزية لحي المال ان تخطط استعداداً للوحدة النقدية الاوروبية».

وطلبت الجمعية بشدة من انظمة تحويل الاموال في شارع المال في لندن ضرورة تطوير خدمة خاصة بالدفع عبر عملة «يورو» حتى تستطيع لندن التنافس مع فرانكفورت او باريس للفوز باعمال تتم بوساطة هذه العملة.

ويطالب التقرير« بنك انكلترا » (البنك المركزي البريطاني) بضرورة الاسراع في تشكيل مجموعة استشارية والقيام بدور قيادي في تنسيق طرق اعادة تقويم الاوراق المالية بعملة «يورو».

من جهته أعلن «بنك انكلترا» عن دعمه لما ورد في التقرير، لكنه لم يشر الى احتمال اقدامه على تشكيل مجموعة استشارية في هذا الخصوص . وجاء في تصريح صادر عن البنك «نحن نرحب بهذه المبادرة الصادرة عن القطاع الخاص والتي تعكس اهتمامه بالانعكاسات التي ستترتب على الوحدة النقدية الاوروبية، سواء دخلت فيها المملكة المتحدة ام لم تدخل».

ويأتي صدور التقرير وسط تنامي مشاعر القلق في اوساط حي المال حول سرعة الاستعدادات لتطبيق الوحدة النقديةالاوروبية والانتقادات الموجهة الى «بنك انكلترا» حول تردده في لعب دور رئيسي في التحضير لهذا المشروع. غير ان «بنك انكلترا» يجد في عدم رغبة الحكومة البريطانية ،(وتردد جون ميجور ، رئيس الحكومة، مخافة المواجهة مع المعارضين للسياسة النقدية الاوروبية داخل حزب المحافظين )، بالالتزام بدخول الوحدة النقدية الاوروبية تحديداً لحركته في هذا المجال. غير ان اوساطاً مصرفية دعت البنك الى ضرورة الامتثال لما اتخذه «بنك فرنسا» المركزي من استعدادات مكثفة لتطبيق الوحدة النقدية. ويعتبر التقرير الصادر عن

الجمعية التحليل الاكثر تفصيلاً الذي يصدر حتى الآن حول اثر تطبيق الوحدة النقدية الأوروبية على أنظمة الدفع المتعلقة بمبادلات السندات والأسهم والعملات.

## بغية رسم السياسات المالية والنقدية في اليمن

# «الاستقلالية» للمصرف المركزي يدعمها البرلمان

❐ خلال المفاوضات الطويلة التي دارت في خواتيم الشهر الماضي في صنعاء بين صندوق النقد والبنك الدوليين، طالبت البعثة الدولية الحكومة اليمنية بضرورة منح المصرف المركزي اليمني استقلالية اكبر لتمكينه من اداء دوره بفاعلية في رسم السياسة المالية والنقدية وتنفيذها.

ويخضع المصرف المركزي لاشراف وزارة المال بموجب القرار الجمهوري الصادر بالقانون الرقم ٢١ في سنة ١٩٩١.

ويعزز هذا الإتجاه نجاح المصرف في إحراز تقدم خلال تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي خصوصاً على صعيد كبح التضخم وتثبيت سعر الصرف وانجاز اذون الخزانة.

ومن المتوقع ان يتبع المصرف المركزي في حال اقرار تلك التوصيات رئاسة الجمهورية او رئاسة الحكومة مباشرة كما هي الحال في كثير من البلدان.

وكانت اللجنة المالية في البرلمان طلبت في احد تقاريرها ان يتمتع المصرف المركزي باقصى درجة ممكنة من الاستقلالية المالية و الادارية التي من دونها يبقى عاجزاً عن تحقيق الدور المرتقب منه في تحقيق الاستقرار النقدي الذي يشكل بدوره شرطاً اساسياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ولفت تقرير اللجنة البرلمانية الى «قيود مفروضة على المصرف المركزي منها تحجيم دوره في رسم السياسات المالية والنقدية وتنفيذها واسنادها الى مجلس الوزراء او وزير المال مما يجعل سياسته تابعة ومهيمناً عليها من الحكومة التي تفرض على المصرف المركزي تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة من دون ان يرتبط ذلك بمعدلات النمو في انتاج السلع والخدمات».

واعتبر التقرير ان المصرف المركزي هو مجرد امين صندوق او خزينة للحكومة لعدم مقدرته على الحفاظ على سعر العملة الوطنية وتحقيق الاستقرار. ورأى ان تعيين القيادات الادارية والفنية لا يزال خارج صلاحيات مجلس ادارته. كما ان المادة ٤٩ من قانون المصرف المركزي تقيد ممارسته الرقابية على عمليات القطع الاجنبي والذهب والمعادن الثمينة. وشدد تقرير اللجنة المالية في البرلمان على ان اتجاه اليمن الى إقتصاد السوق يفرض مزيداً من الصلاحيات للمصرف المركزي لاستيعاب المتغيرات الاقتصادية.

## بروفيل

# الحسين...

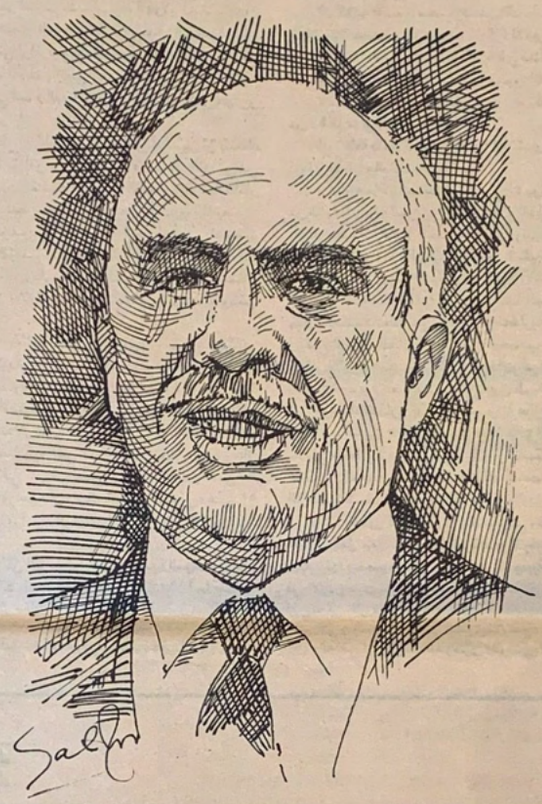

في خلال حكمه الطويل، اعتاد العاهل الاردني الملك حسين بن طلال على «توضيب» المشكلات المتواصلة على طريقة التيار المتناوب. وهذه المناوبة لا تقتصر على إبدال رجاله مع تبدل الظروف، بل تتعدى ذلك على التناوب بين المشكلات والحلول.

و هو، كحاكم متمرس إختصر الأردن بشخصه، وخصوصاً اثناء الملمات، يعرف انه لا بد من حل ما لأي مشكلة، وان كل حل يصبح بدوره مشكلة بحاجة الى حل. فكما ان الحلول تتولد من المشكلات، كذلك تتولد المشكلات من الحلول. وبالتالي، فانه ليس هنالك حل في المطلق.

وما واجه الملك حسين في الاردن اخيراً عندما وقعت مظاهرات الخبز، لا يختلف من حيث النمط العام عن المشكلات التي واجهها منذ وجوده، وكذلك المعالجات.

فالاردن، تاريخياً، «دور» اكثر مما هو «دولة». وإذا اردنا ان نختصر هذا الدور بكلمة أو بعبارة واحدة، فان أقرب تعبير ينطبق على هذا الواقع هو: «ممتص الصدمات».

إن دور الأردن بحكم موقعه الجغرافي في منطقة شديدة التقلب والاضطراب، هو دور اساسي، بل مركزي، لامتصاص الصدمات واستيعاب المؤثرات سواء تلك الناشئة في الداخل او المنعكسة من الخارج. ويمكن القول ان «مهنة» امتصاص الصدمات هي بحد ذاتها مورد اساسي للبلاد يبرر او يحلل وجودها. ونجاح الملك حسين في حكم الاردن حتى الآن عائد الى درجة كبيرة الى احتراف العاهل لاردني لهذه المهنة ومهارته في ممارستها.

وإذا كان في الواقع الاردني من تحت نوع، او انواع، من لإزدواجية في المصالح وفي الولاءات، فان الملك حسين يقف من وق واحداً موحداً، وربما وحيداً، لانه بغير هذه الصفة يصبح اقل درة على امتصاص الصدمات، وبالتالي على اعادة تركيب لتوازنات.

ويقول لنا اصدقاؤها الاردنيون، ان الاردنيين الاصليين يشعرون لآن بضعة، وان هذه الضعة ظاهر سببها رغيف مرّ، وحقيقتها ان لاردنيين اصبحوا هم الفقراء في بلادهم فيما الثروات متكدسة لدى لآخرين.

والملك حسين ادرى بطبيعة الحال. كان أدرى عندما قاد شعبه ى المورد العذب في دجلة معاكساً التيار، وكان أدرى عندما قاده الى مورد اخر اقل عذوبة بعدما جفّ ذلك المورد.

وحتى عندما كانوا ينهلون من المورد العذب، كان الملك حسين يعرف ان ذلك غير كاف لإرواء الغليل، وان الضعة لن تلبث ان تعود، فكأنه يقرأ في قصيدة «الهدهد» التي ترجمها أحمد شوقي امير الشعراء، منقحة من قصيدة للشاعر الفرنسي الخالد لافونتين حيث يقول:

**وقف الهدهد في باب سليمان بذله**
**قال، يا مولاي، كن لي عيشتي صارت مله**
**مت من حبة بر احدثت في الصدر غله**
**لا مياه النيل ترويها ولا أمواه دجله**

ذلك ان مياه النيل لم تعد كافية لإرواء المصريين، ومياه دجلة لم تعد كافية لإطفاء عطش العراقيين. وكان من الطبيعي انه يتوجب على الاردنيين تحمل العطش ريثما يهتدون الى مورد آخر، حتى ولو كان ذلك المورد ساقية لا نهراً، عملا بالحكمة القائلة: «ساقية جارية خير من نهر مقطوع»!

وكان من الطبيعي ايضاً ان تخيب توقعات الاردنيين من الدخول في معاهدة السلام مع اسرائيل، وهي في الاصل توقعات غير واقعية. فالساقية الاسرائيلية الجارية من نهر البوتوماك عبر البحار، ليست شحيحة الدفق فقط. انما هي ايضاً مالحة المذاق. ولذا لم يصدق الاردنيون وصفة اطباء «صندوق النقد الدولي» القائلة بأن الدواء المرّ لازم لاسترداد العافية.

ذلك ان وصفات «صندوق النقد الدولي»، قياساً على التجارب، هي مثل مقولات «حقوق الانسان» من طبيعتها انها تحدث الاختلال قبل إعادة التوازن، الاولى على الصعيد الاقتصادي، والثانية على الصعيد السياسي.

لكن وصفات «صندوق النقد الدولي» تتعارض في احيان كثيرة مع مقولات حقوق الانسان، حتى ان اصحاب الصندوق يتغاضون عن تلك الحقوق لتبليع وصفاتهم ويبررون ذلك بتصنيف الاولويات.

وفي هذه المسألة، كما في غيرها، تبرز قيمة الملك حسين من حيث القدرة على امتصاص الصدمات. فهو أحياناً يمشي مع التيار لاستيعابه، واحياناً يسير عكسه لتحد من غلوائه. وهذا في واقع الأمر مخالف للصورة المطبوعة لدى كثيرين من العرب بأن العاهل الاردني يلبس لكل حالة لبوسها، وكأنه مجرد مقتنص للفرص السهلة. اما الحقيقة فهي انه لا يبتغي السهولة لكونها غير متوفرة في الواقع، ولكونه هو وليد المصاعب والمواقف الصعبة. وما من شك في ان الاردنيين بقيادة الملك حسين سوف يجتازون المرحلة الصعبة الراهنة بانتظار تغير الظروف. لكنهم باتوا يعرفون انه ليس هنالك حل دائم، لأن كل حل تولد الى جانبه... مشكلة.

## الضيف

### بعد تصفية ذيول بنك الاعتماد والتجارة

# خالد بن محفوظ يعود الى «الأهلي التجاري السعودي»... منتقماً!

عائلة بن محفوظ هي اقدم عائلة مصرفية في المملكة العربية السعودية، فلا عجب ان «البنك الاهلي التجاري السعودي» الذي كانت تملك اكثريته (الى جانب عائلة الكعكي) بات اكبر واهم البنوك السعودية على الاطلاق.

ومن الطبيعي ان تكون عائلة بن محفوظ عائلة محافظة شأن جميع العوائل المصرفية. هذا الى ان ظهر خالد بن محفوظ على المسرح ليلعب دوراً «انقلابياً» او «ثورياً» سواء في المسلكية المصرفية او في داخل العائلة، وربما في اطار الصراع على النفوذ او... الظهور.

كان خالد بن محفوظ «اميراً»، بل اميراً بارزاً في العائلة المصرفية، واصبح الآن بعد عزله فترة من «ولاية العهد» ملكاً متوجاً بغير منازع على «المملكة الاهلية التجارية»... ولكن بثمن.

وقد كان الثمن الذي دفعه بن محفوظ كبيراً الى درجة أن عودته المظفرة للاستيلاء على «البنك الاهلي التجاري السعودي» بكامله، بدت عليها ملامح انتقامية، ليس اقلها انتقامه من سوء تصرفاته وتقديراته السابقة. ففي الثمانينات انطلق خالد بن محفوظ وهو في منصب المدير العام التنفيذي في البنك الاهلي، انطلاقة قوية وملحوظة لشراء اسهم «بنك الاعتماد والتجارة» الدولي الذي كان يقوده المصرفي الباكستاني الراحل اغا العابدي، فاستطاع ان يجمع ما نسبته ٣٠ في المائة من البنك المذكور الى جانب بعض المساهمين والمتمولين العرب.

وتختلف الآراء حول ما اذا كان بن محفوظ في حينه يعرف ان «بنك الاعتماد» كان يستخدم كواجهة في عمليات سرية لوكالة الاستخبارات المركزية الاميركية، او لا، لكن بعض المتمولين العرب المرتبطين بشكل او اخر ببنك الاعتماد وابرزهم كمال ادهم، كانوا على صلة ما بدوائر الاستخبارات الاميركية.

ولما انكشف امر «بنك الاعتماد» واتخذ قرار بتصفيته في لندن، وتكشفت الطرق المخالفة للقوانين الاميركية في عملية استخدام البنك واجهات عربية ابرزها خالد بن محفوظ كمال ادهم لشراء بنك «فيرست اميركان» في واشنطن، انعكس ذلك انعكاساً سيئاً على خالد بن محفوظ وكمال ادهم، والأهم من ذلك على «البنك الاهلي التجاري السعودي»، الذي اقدمت السلطات الاميركية على اقفال فرعه في نيويورك، وكذلك فعلت السلطات البريطانية باقفال فرعه في لندن.

وكان من نتيجة ذلك ان خالد بن محفوظ عزل من منصبه كمدير للبنك في السعودية كاجراء وقائي لعزل البنك السعودي عن المضاعفات الناشئة، من تصرفات مديره العام، مما مكنه تالياً من استرداد مكانته الطليعية في الجهاز المصرفي السعودي. ثم قام خالد بن محفوظ نفسه ببعض الاجراءات الوقائية الشخصية اهمها حصوله على الجنسية الايرلندية مما اثار بدوره جدلاً حامياً في الاوساط السياسية في الجمهورية الايرلندية. وبذلك كان بن محفوظ أول سعودي يارز يحصل على جنسية أوروبية!

وفوق ذلك إضطر بن محفوظ ان يدخل في تسوية مكلفة مع السلطات الاميركية المختصة دفع بموجبها مبلغ ٢٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٣، منها غرامة نقدية بمبلغ ٣٧ مليون دولار، والباقي لصندوق تسوية حقوق الدائنين.

ومما لا شك فيه ان هذه التسوية الاضطرارية كانت مجحفة بحق خالد بن محفوظ، وهي اشبه بالخوة الابتزازية، او ما نسميه نحن اللبنانيين «سلبطة»! وفوق ذلك، لم يكن بمقدور بن محفوظ كعربي وكسعودي ان يواجه التعسف الاعلامي والاداري في مدينة معروفة التوجهات كمدينة نيويورك، فلم يتمكن من اسماع صوته أو الإدلاء بوجهة نظره في المسألة وتوضيح دوره فيها، على نحو مجرد او منصف.

ومن حق بن محفوظ ان يبقي تلك المسألة التي ثلمته ونالت من سمعته مفتوحة وأن يعود عودة انتقامية ليصحح الصورة التي شوهها الضجيج، وان يدلي بصوته الذي ضاع في الضوضاء بعدما هدأت العاصفة وتورات الحاجة الى التضليل.

ولسنا نظن أن خالد بن محفوظ يتوخى استرداد الاموال التي فرض عليه دفعها، بقدر ما يتوخى استرداد سمعته ومسح التشوهات التي الحقت بصورته في نيويورك، وانعكست في العالم العربي.

ومن الطبيعي ان يبدأ المصرفي السعودي مسيرته هذه او «ولايته الجديدة» من السيطرة التامة على «البنك الاهلي التجاري السعودي».

وهكذا أستوى بن محفوظ على «عرشه» في جدة...


مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER
الخطوط: بهيج عنداري
المكاتب: Congress House, 14 Lyon Road, Harrow On The Hill, Middlesex HA1 2EN, TEL: (0181) 863 9558, FAX: (0181) 863 2873
بناية عيتاني - الطابق التاسع، شارع النوخيين، راس بيروت - لبنان، هاتف: ٨٦٣٢٩٠، ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران
التوزيع في انحاء العالم: Johnsons International, Millington Road, Hayes, Middlesex UB3 4AZ, TEL: (0181) 561 7705, FAX: (0181) 561 7454
الاعلانات: PROXIMA, Congress House, 14 Lyon Road, Harrow On The Hill, Middlesex HA1 2EN, TEL: (0181) 863 9558, FAX: (0181) 863 2873
AL-MIZAN ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL
REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738